بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة اليرموك
كلية الآداب
قسم اللغة العربية

٣٢٣٠٧

توجيهات ابن يعيش للخلافات النحوية
في باب المنصوبات
في "شرح المفصل"

إعداد
عبدالعزيز موسى درويش علي

إشراف
الدكتور عبدالحميد الأقطش

١٩٩٨م.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

جامعة اليرموك
كلية الآداب
قسم اللغة العربية

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

توجيهات ابن يعيش للخلافات النحوية
في باب المنصوبات
في شرح المفصل

إعداد
عبدالعزيز موسى درويش
بكالوريوس لغة عربية – جامعة اليرموك
١٩٩٥

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير
في اللغة العربية من جامعة اليرموك / تخصص لغة ونحو

أعضاء لجنة المناقشة

د. عبدالحميد الأقـــطش ..... **مشرفا ورئيساً**
أ.د. سمير شريف ستيتية ..... **عضواً**
د. علي توفيق الحـــمد ..... **عضواً**

١٩٩٨

الإهـــــداء

إلى من كان رضاهما بعد الله غايتي

إلى من كانت سعادتي بعد رضوان الله مسعاهما.

إلى والدي الكريمين رمزاً للعطاء ومثالاً لنكران الذات.

إلى أشقاء روحي .... إخواني وأخواتي.

إلى شريكة دربي: حلوه ومره ... زوجتي.

إلى زهرتي العمر ومهجتي الفؤاد ... ابنتي حنين ورؤى

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
مقدمة	أ
التمهيد	١
أ- ترجمة ابن يعيش	١
ب- بين متن الزمخشري وشرح ابن يعيش	٤
ج- منهج ابن يعيش في توجيه الخلافات النحوية	١٠
الفصل الأول: موقف ابن يعيش من آراء النحويين	٢٠
المبحث الأول: موقف ابن يعيش من آراء سيبويه	٢٣
المبحث الثاني : موقف ابن يعيش من آراء أئمة النحويين	٦١
أولاً : موقفه من آراء أئمة البصرة	٦٢
أ- موقفه من المبرد	٦٢
ب- موقفه من الزجاج	٦٧
ج- موقفه من يونس	٦٨
د- موقفه من الأخفش الأوسط	٦٩
ثانياً : موقفه من آراء أئمة الكوفة	٧٣
أ- موقفه من الفراء	٧٣
ب- موقفه من الكسائي	٧٨
المبحث الثالث : موقف ابن يعيش من آراء جمهور المدرستين	٨١
كشاف توضيحي يبين موقف ابن يعيش من النحويين	٨٩
الفصل الثاني :دراسة تحليلية لتوجيهات ابن يعيش	٩٣
المبحث الأول : الخلافات حول العامل	٩٧
أ- ناصب المفعول معه.	١٠١
ب- ناصب المستثنى	١٠٩
ب- ناصب الاسم المشغول عنه.	١١٨
المبحث الثاني: الخلافات حول سلامة التركيب النحوي	١٢٤

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أ- تقديم المميّز على عامله	١٢٦
ب- وقوع الفعل الماضي حالاً	١٣٤
ج- هل تلحق ألف الندبة الصفة؟	١٤٢
المبحث الثالث: الخلافات حول تأصيل بعض الصيغ وإعرابها	١٤٧
أ- لبيك	١٤٩
ب- اللهم	١٥٥
ج- حاشا	١٦٠
المبحث الرابع : الخلافات حول الحالة الإعرابية	١٦٩
أ- حكم المستثنى من كلام تام غير موجب	١٧١
ب- تكرار المنادى المضاف دون المضاف إليه	١٧٨
ج- حكم اسم (لا) النافية للجنس في حالتي التثنيـــة وجمـــع المذكر السالم	١٨٢
الخاتمة	١٨٧
ملخص باللغة العربية	١٨٩
ملخص باللغة الانجليزية	١٩٠
قائمة المصادر والمراجع	١٩١

© Arabic Digital Library- Yarmouk University

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على إمام المعلمين والمتعلمين

وبعد....

فهذه دراسة في الخلاف النحوي ، اتخذت كتاب (شرح المفصل) لابن يعيش نموذجاً لها ، وظاهرة الخلاف النحوي من الظواهر التي شغلت حيزاً كبيراً في موروثناالنحوي ، فقد بسط الخلاف النحوي نفوذه على مساحات واسعة من المؤلفات النحوية، في حقب زمنية متتالية، فأخذ الدارسون يتنافسون في الإحاطة بقضاياه، وعرضوا لها على نطاق واسع، وناقشوها نقاشاً مستفيضاً، تعددت معه مناهجهم وآراؤهم، فأسهم الخلاف النحوي نتيجة لذلك في بناء صرح النحو العربي..

ولم تقتصر ظاهرة الخلاف النحوي على الكتب التي أُلِّفت في هذه الظاهرة، بل امتدت لتشمل المتون النحوية وشروحها، حيث كان الشرّاح ينثرون الآراء المتعددة بين ثنايا مصنّفاتهم، وذلك استجابة لما حظي به الخلاف النحوي من عناية واهتمام، وتلبية لشغف المتعلمين بهذا الخلاف.

وابن يعيش واحد من أبرز أولئك الشراح الذين بسطوا القول في تفسير القواعد النحوية، وقدّموا لها العلل والحجج، وأظهر قدرة رائعة في مناقشة الاجتهادات النحوية وتوجيهها، فكان يطوّف بين تلك الاجتهادات، مخالفاً قسماً منها، منبهاً على ما فيها من ضعف وبُعد عن المنطق النحوي، وموافقاً قسمها الآخر، مضيفاً إليها ما تقوى به من العلل والحجج.

وكان ابن يعيش يصدر بتوجيهاته عن ثقافة موسوعية شمولية، مكنته من النظر إلى الآراء النحوية من أبعاد مختلفة، مما منح هذه التوجيهات قوة، وجعلها تسير في مواءمة بين الأحكام النحوية وما ارتبط بها من علوم أخرى، كالدلالة واللغة والتفسير والقراءات واللهجات العربية.

ومن الإحساس بقيمة توجيهات ابن يعيش للخلافات النحوية انطلقت هذه الدراسة، هادفة إلى إبراز توجّه هذا العالم إلى الإحاطة والشمول.

ومن أجل هذا عكفت على كتاب (شرح المفصل)، واستخرجتُ المسائل الخلافية منه، ورصدت الآراء النحوية التي تعالج تلك المسائل كما وردت عند ابن يعيش، محاولاً التأكدّ من صحة نسبة هذه الآراء إلى أصحابها ما أمكنني ذلك.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فاجتمع لي -بذلك- عدد ضخم من المسائل الخلافية التي شملت باب المرفوعات والمنصوبات والمجرورات والتوابع ، فرأيت أن أقصرها على باب المنصوبات، بهدف تركيز الجهد في مضمار أكثر تحديداً.

وأمّا عن قوام الدراسة، فجاء من تمهيد وفصلين وخاتمة على النحو التالي:

***التمهيد:**

عُرض فيه لثلاثة مواضيع، خُصّص الأول منها لترجمة ابن يعيش، وشملت نسبه ومولده ونشأته وصفاته وثقافته وآثاره ووفاته.

وجاء الموضوع الثاني للحديث عن طبيعة العلاقة التي تربط بين متن الزمخشري وشرح ابن يعيش، بدئ بالحديث عن مكانة كتاب (المفصل في علم العربية) للزمخشري بين الكتب النحوية، وأُشير إلى ما تميّز به هذا الكتاب عمّا سبقه من مؤلفات نحوية، لا سيّما على صعيد الإطار الشكلي، وأبرز المنهج الذي سار عليه الزمخشري في معالجة المادة النحوية، ثم أُكّدتْ متابعة ابن يعيش لهذا المنهج، حيث سار على طريقة الزمخشري في تقسيم الشرح.

وذُيّل هذا الموضوع بكشّاف توضيحي يبيّن موقف ابن يعيش من الزمخشري في المسائل الخلافية التي شملتها الدراسة.

وناقش الموضوع الثالث المنهج الذي سار عليه ابن يعيش في توجيه الخلافات النحوية ، وأوضح آليته في نقاش آراء النحويين.

- **الفصل الأول:** وهو ما وُسم بـ(موقف ابن يعيش من آراء النحويين).

والجهد المبذول في هذا الفصل جهد وصفي، إذ اهتم برصد الآراء النحوية المتعلقة بقضايا الخلاف التي شملتها الدراسة ، وبتوضيح موقف ابن يعيش منها كما وردت في شرحه، دون أن تناقش الدراسة نجاعة هذه الآراء في معالجة القضايا الخلافية، ودون أن تصدر حكماً على مضمون توجيهات ابن يعيش في هذا الفصل، لأن الدراسة قد أفردت لذلك فصلاً خاصاً، وضم الفصل الأول ثلاثة مباحث:

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أُفرد الأول منها للحديث عن موقف ابن يعيش من آراء سيبويه، لما لها من حضور مميز لدى ابن يعيش إلى درجة جعلت القارئ للشرح يقول بتلمذة ابن يعيش على كتاب سيبويه ، كتلمذة سيبويه على الخليل .

وجاء المبحث الثاني للحديث عن موقف ابن يعيش من آراء أئمة النحويين، بادئاً بأئمة البصرة الذين كثر ورود آرائهم في المسائل الخلافية في باب المنصوبات ، وهم المبرد والزجاج والأخفش الأوسط ويونس، وقد رُوعي في ترتيبهم عدد آرائهم الواردة في الشرح، فقُدّم صاحب الآراء الأكثر وروداً، ثم الذي يليه وهكذا.

وتناول القسم الثاني من هذا المبحث، موقف ابن يعيش من آراء أئمة الكوفة، واقتصر الحديث فيه على الكسائي والفراء من النحويين الكوفيين، وذلك متابعة للشارح الذي عرض لهذين النحويين دون غيرهما من الكوفيين.

أما المبحث الثالث، فتناول الآراء النحوية التي لم ينسبها ابن يعيش إلى نحويين بأعينهم، إنمّا كان ينسب الرأي إلى المدرسة النحوية عامة، فيقول: "ذهب البصريون، وذهب الكوفيون" وهو ما وُسم بآراء جمهور المدرستين.

وُختم هذا الفصل بكشاف توضيحي يبين موقف ابن يعيش من آراء النحويين التي ورد ذكرها في القضايا الخلافية في باب المنصوبات.

- **الفصل الثاني:** وهو ما وُسم بـ(دراسة تحليلية لتوجيهات ابن يعيش).

قُسمت القضايا الخلافية في هذا الفصل إلى أربع مجموعات، وذلك بالنظر إلى طبيعة موضع الخلاف؛ فهل هو خلاف في تحديد العامل أم في تحديد الحالة الإعرابية أم في الحكم على سلامة التركيب أم في تأصيل الصيغ اللغوية وإعرابها؟.

وشكّلت هذه المجموعات مباحث الفصل الأربعة:

جاء المبحث الأول منها لمعالجة القضايا الخلافية التي يدور الخلاف فيها حول العامل، والتي بلغ عددها أربع عشرة قضية، اختارت الدراسة منها ثلاث قضايا، لتكون ممثلة لهذا المبحث، فإنّ في ذلك غنى عن معالجة القضايا جميعها، فهي تسير على نسق مشابه، والقضايا الثلاث هي:

- ناصب المفعول معه.
- ناصب المستثنى.
- ناصب الاسم المشغول عنه.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وتناول المبحث الثاني القضايا الخلافية المتعلقة بسلامة التركيب النحوي، فعرض إلى مجموعة من الأنماط اللغوية التي استخدمها العرب في عصور الاحتجاج استخداماً اختُلف في كثرته، أيصل إلى حد القياس أم لا ؟ واختلف في موافقة هذه الأنماط والتراكيب للقياس.

وهذا النوع من القضايا أوثق صلة بمستخدمي اللغة، إذْ يترتب على نتيجة الخلاف فيها جواز النطق بتلك التراكيب أو منعه .

وبلغ عدد القضايا التي دار الخلاف فيها حول سلامة التركيب ثماني قضايا، اختير منها القضايا الثلاث التالية:

- تقديم المميِّز على عامله.
- وقوع الفعل الماضي حالاً.
- هل تلحق ألف الندبة الصفة؟.

وضمَّ المبحث الثالث القضايا التي دار الخلاف فيها حول تأصيل بعض الصيغ وإعرابها، فبيّن طريقة النحويين في معالجة مثل هذه القضايا، متوقفاً عند توجيهات ابن يعيش، مع محاولة الإدلاء برأي قد يتولدّ نتيجة للاطلاع على جهود النحويين في تلك القضايا.

وعرض ابن يعيش لسبع صيغ لغوية في باب المنصوبات ، توقفت الدراسة عند ثلاث منها، هي:

- لبيك.
- اللهمّ.
- حاشا.

وتناول المبحث الرابع القضايا الخلافية الرامية إلى تحديد الحالة الإعرابية لبعض التراكيب، والمقصود بالحالة الإعرابية إما تحديد نوع الحركة المستحقة ، وإما تصنيف المفردات داخل التراكيب موضع الخلاف ضمن المعربات أو المبنيات.

وبلغ عدد القضايا من هذا النوع سبع قضايا، توقفت الدراسة عند ثلاث منها، هي:

- حكم المستثنى من كلام تام غير موجب.
- تكرار المنادى المضاف دون المضاف إليه.
- حكم اسم (لا) النافية للجنس في حالتي التثنية وجمع المذكر السالم.

وروعي في اختيار القضايا التي ناقشها الفصل أساسان هما:

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

- خصوبة القضية، فقد اختيرت القضايا التي تعـــددت آراء النحويين حولـــها، وتوافرت الاجتهادات النحوية فيها.

- القضايا التي اختيرت كانت مما برز فيها جهد ابن يعيش، فكـــان لـــه وقفـــة تحليلية جيدة عند اجتهادات النحويين.

*** الخاتمة:**

وتضمنت النتائج التي توصلت إليها الدراسة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

شكر وتقدير

أقدم الشكر الجزيل إلى أستاذي الدكتور عبدالحميد الأقطش، الذي تعهد هذه الدراسة بالإشراف والتقويم، وخالص شكري أقدمه إلى أستاذيّ الكريمين الأستاذ الدكتور سمير ستيتية والدكتور علي الحمد لتفضلهما بمناقشة هذه الدراسة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

التمهيد

أ- ترجمة ابن يعيش.

ب- بين متن الزمخشري وشرح ابن يعيش.

ج- منهج ابن يعيش في توجيه الخلافات النحوية.

أ. ترجمة ابن يعيش

- نسبه:

هو أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش بن أبي السرايا بن محمد بن علي بن المفضل بن عبدالكريم بن محمد بن يحيى بن حيان القاضي بن بشر بن حيان الأسدي الموصلي الأصل، الحلبي المولد والمنشأ، موفق الدين النحوي، ويعرف بابن الصائغ[1].

مولده ونشأته:

ولد ابن يعيش في الثالث من رمضان لسنة خمسمائة وثلاث وخمسين للهجرة، في مدينة حلب، ونشأ فيها ولازمها معظم حياته، وكانت نشأته نشأة علمية منذ البداية، "فقد رحل في صدر حياته قاصداً بغداد، ليدرك أبا البركات عبدالرحمن بن محمد، المعروف بابن الأنباري، فلما وصل إلى الموصل بلغه خبر وفاته"[2]. وكانت رحلته هذه بين عامي ٥٧٧-٥٧٨هـ، ولما بلغه فيها خبر وفاة ابن الأنباري، أقام فيها مدة قصيرة من الزمان سمع خلالها الحديث من بعض علماء الموصل، كان على رأسهم خطيبها أبو الفضل عبدالله بن أحمد الطوسي، ثم عاد إلى حلب.

وتتلمذ ابن يعيش على عدد من النحويين، فأخذ النحو عن أبي السخاء الحلبي، وأبي العباس المغربي، وجالس الكندي بدمشق، فبرع في النحو، وصنف التصانيف، وبعد صيته وتخرج به أئمة[3].

---

(١) ابن خلكان، وفيات الأعيان ٤٦٠٧ رقم الترجمة ٨٣٣، دار الثقافة بيروت - لبنان تحقيق د. احسان عباس.

(٢) المرجع السابق ٤٦٠٧.

(٣) شمس الدين الذهبي - سير أعلام النبلاء /٢٣-١٤٤/مؤسسة الرسالة /ط١١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ويذكر أن الجهد الأبرز لابن يعيش قد تمثل في تصدره حلقات التدريس، فأمضى حياته ملازماً له مواظباً عليه، لا يدخر جهداً في إفادة الطلاب في مجلسه أو في بيته، فلم ينقطع عن التدريس حتى وافته المنية.

صفاته:

قال فيه ابن خلكان: "كان حسن التفهيم، لطيف الكلام، طويل الروح على المبتدئ والمنتهي، وكان خفيف الروح، ظريف الشمائل، كثير المجون مع سكينة ووقار"(١).

وواضح أنه لا يجتمع المجون مع السكينة والوقار، إذا أخذ المجون بمعناه الحرفي، إنما يمكن القول: لعل ابن خلكان عنى بالمجون حبّه للمزاح والفكاهة، ويؤيد ذلك ما رواه الإمام الذهبي عن ابن يعيش في هذا المضمار، حيث وصفه بأنه "طيب المزاح، حلو النادرة مع وقار ورزانة"(٢).

وكان شديد التحرج في ما يعرض له من قضايا تتصل بالعقيدة أو بقراءات القرآن، ومن أمثلة ذلك أنه لم يجز جملة صحيحة نحوياً، إذا كان معناها لا يلائم كمال العقيدة، قال: "وتقول: (إذا أقام الله القيامة عذّب الكفار) ولا يحسن (إن أقام الله القيامة) لأنه يجعل ما أخبر الله تعالى بوجوده مشكوكاً فيه"(٣).

ثقافته:

يشفّ شرح المفصل عن ثقافة ابن يعيش الواسعة التي تجلت في أربعة أطر رئيسة، وهي الإطار الديني والإطار النحوي والإطار الأدبي والإطار المنطقي.

وتشكل الثقافة الدينية عموداً فقرياً في تكوين شخصية ابن يعيش العلمية، فقد اختزنت نصوص القرآن الكريم وأحاديث الرسول الكريم في ذاكرته، فتراه ينتقل في شرحه من آية إلى أخرى، يذكر القراءات محللاً ومنافحاً، ذكر العارف المتمكن، ويحتج بالأحاديث النبوية، وقد يخرّجها، وليس ذلك غريباً على رجل جلّ شيوخه من القرّاء و المحدّثين.

---

(١) ابن خلكان – وفيات الأعيان ٤٨:٧.

(٢) شمس الدين الذهبي – سير أعلام النبلاء /٢٣-١٤٤.

(٣) ابن يعيش – شرح المفصل / ٨-٤..

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وإذا ربطنا معرفة القرآن الكريم والحديث الشريف بما ارتبط بهما من معـــارف على صعيد اللغة والتفسير والتاريخ والعقائد... فإننا سنطلّ من ثقافته الدينية على ثقافــة لغوية نحوية عميقة، وهذه الثقافة لا تحتاج منّا إلى تفصيل فشرحه كتاب المفصل أكـبر مثل شاخص عليها.

وكان ابن يعيش ممن عُرفوا بثقافة أدبية واسعة، وقد نصّ القفطي على سعة أدبه وعلمه، واعتذر عن وضعه بين النحاة، ورأى أنه على الرغم من كونه نحويـــاً كبـــيراً فأنه أديب كبير، قال القفطي: "ولو أنصفته ما أجريته في حلبة النحاة، ولولا أن النحـــو قنطرة الآداب لنزهته عن مشاركة من قصده ونحاه، فإنني إن وصفته بالنحو فهو أديب، أو بالبلاغة فهو خطيب..." [1].

أما الإطار المنطقي فيظهر من بنية تفكير ابن يعيش في شرحه، فقد حرص دائماً على مبدأ الاطراد، وعدم التناقض، ولعل أبرز ظاهرة تشير إلى ثقافته المنطقيـــة هـــي ولعه الشديد بالتعليل، فقد أخذ على عاتقه أن يضع لكل حكم نحوي عللـــه ومســـوغاته، وكثيراً ما كانت تتجاوز هذه العلل الأحكام النحوية إلى تعليل حجج ردّ فيها ابن يعيـــش على اعتراضات تخيلية، لذلك كثر ورود عبارة "فإن قيل" في شرحه[2].

آثاره:

أنفد ابن يعيش عمره في التدريس والإقراء، ولم يلتفت كثيراً إلى التـــأليف، فلـــم يترك سوى مؤلَّفين هما:

- شرح مفصل الزمخشري.
- شرح الملوكي في التصريف لمؤلفه ابن جني.

وفاته:

"كانت وفاته في حلب سحر الخامس والعشرين من جمادى الأولى ســـنة ثـــلاث وأربعين وستمائة للهجرة"[3].

---

(١) القفطي – إنباه الرواة ٤:٣٩.

(٢) ينظر: عبدالإله نبهان – ابن يعيش النحوي – رسالة دكتوراة– جامعة دمشق مبحث الجدول النحـــوي – الصفحة ١٠٠ – ١٠٣ .

(٣) ابن خلكان / وفيات الأعيان / ٧-٥٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ب- بين متن الزمخشري وشرح ابن يعيش

تميز كتاب المفصل في علم العربية للزمخشري عما سبقه من مؤلفات نحوية، حيث جاءت هذه المؤلفات في معظمها على سَنَن كتاب سيبويه في التقسيم والتبويب[1]، أما المفصل فقد شكل منهجاً شكلياً جديداً في التأليف النحوي، يقول الدكتور حسن عون في ذلك: "بقي -النحو- تقريباً على عهدنا به لدى سيبويه، حتى جاء الزمخشري، فتمرد عليه وأحدث فيه ما يشبه عملية الهدم والبناء"[2]. ويتابع قوله: "إنّ الزمخشري صاحب مدرسة نحوية جديدة، وإنّ هذه المدرسة كانت بالغة التأثير في الدرس النحوي، بل إنها استطاعت أن تحل محل مدرسة سيبويه في الأوساط العلمية.."[3].

عقد الزمخشري كتاب المفصل من أربعة أقسام، خصص الأول منها للحديث عن الأسماء، وفيه تناول الحديث عن المرفوعات،والمنصوبات،والمجرورات،والتوابع، من الأسماء المعربة، ثم انتقل إلى الأسماء المبنية، فبحث المضمرات وأسماء الإشارة والموصولات، وأسماء الأفعال والأصوات، والظروف والمركبات، والكنايات، وانتقل إلى تثنية الاسم وجمعه، وتعريفه وتنكيره، وتذكيره وتأنيثه، والتصغير والنسبة، وتلا ذلك حديث عن العدد، وعن المقصور والممدود، والمشتقات وختم مباحث الاسم بمبحث عقده لأبنية الأسماء.

وأما القسم الثاني وهو قسم الأفعال، فتحدث عن الماضي والمضارع والأمر، وعن المتعدي واللازم والمعلوم والمجهول، وعن أفعال القلوب، وعن الأفعال الناقصة، وأفعال المقاربة، وأفعال المدح والذم والتعجب، وتحدث أخيراً عن الأفعال من حيث الزيادات ومعانيها.

وجعل القسم الثالث للحروف، فتحدث عن حروف الإضافة والحروف المشبهة بالفعل، وحروف العطف والنفي والتنبيه والتصديق والإيجاب والخطاب والصلة والتحضيض والتقريب والاستقبال والاستفهام والشرط والتعليل والردع واللامات، وتساء التأنيث، والنون المؤكدة، وهاء السكت وشين الوقف وحرف الإنكار وحرف التذكير.

---

(١) كان ابن جني قد صنف مباحث النحو بصورة جديدة في كتابه (اللمع) .

(٢) حسن عون - تطوير الدرس النحوي : ٨٠.

(٣) المرجع السابق: ٨٠.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وفي القسم الأخير وهو المشترك تحدث عن الإمالة، والوقف والقسم وتخفيف الهمزة والتقاء الساكنين، وحكم أوائل الكلم، وزيادة الحروف وإبدالها وإعلالها وإدغامها.

وبهذا العرض يكون الزمخشري قد استوفى مباحث النحو والصرف في كتابه مقسمة ومبوّبة بطريقة متميزة واضحة، بحيث قدم النحو للمتعلمين في قالب شكلي جديد.

وقد كان المفصل في عصره تاج الكتب التي أُلفت لتعليم النحو، سواء أكان ذلك من حيث المنهج الذي سار عليه في ترتيب المباحث، أم من حيث معالجة المادة النحوية، حيث تمسك في معالجتها بأصول البصريين وطرائقهم التي كان لها القبول والحظوة .

وقد سار ابن يعيش في شرحه على سنن الزمخشري في ترتيب أبواب النحو والصرف، فبدأ بالأسماء ثم الأفعال ثم الحروف وختم بالمشترك.

والتزم التزاماً تاماً عنوانات الزمخشري، وكان أسلوبه في الشرح يسير على نسق واحد في أبواب الكتاب كافة، فقد قسم المبحث الواحد إلى عدد من الفصول مستوحياً ذلك من عبارات الزمخشري، فكان يورد عبارة من عبارات الزمخشري تتضمن حكماً نحوياً معيناً، جاعلاً إياها فصلاً ويصدّرها بعبارة "قال صاحب الكتاب" ويورد العبارة كما هي إلى آخرها ، ثم يبدأ الشرح بقوله: "قال الشارح"، ثم يشرع في تفصيل القول حول عبارة الزمخشري، فينثر القواعد والأحكام المتفرعة عنها، ويضرب الأمثلة التوضيحية لها، ويشرح الشواهد ويكملها إن كانت مجتزأة وينسبها -أحياناً- إلى قائليها، ويأتي بشواهد إضافية تعزز القاعدة، مطوّفاً بذلك بين آيات الكتاب الحكيم وأحاديث الرسول الكريم، وأشعار العرب ولهجاتهم.

وقد يذكر الاجتهادات المختلفة في كل قضية نحوية، فتراه يورد آراء النحويين ويناقشهم فيها، ويقوم بمهمة الشارح المستقصي .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أدى هذا كله إلى امتداد الشرح، حيث وصل إلى عشرة أجزاء شملت قواعد النحو والصرف، وعكست ثقافة الشارح الشمولية، حيث الرغبة الملحة في الإحاطة والاستيفاء، والاستطراد في إتباع الأحكام النحوية عللها وحججها، والولع الشديد بتفسير الحدود تفسيراً منطقياً، يشفّ عن ثقافة منطقية صارمة، يؤكدها الجدل النحوي الماثل في الشرح.

أما بالنسبة لموقف ابن يعيش من الزمخشري، فمن المشهور أن ديدن الشارحين أن يسيروا على نهج صاحب المتن، ويتجلى جهدهم الأكبر في توضيح عباراته، مع محاولة الشارحين إبراز شخصياتهم. وغالباً ما تتخذ هذه المحاولة شكل مخالفة صاحب المتن في بعض القضايا، أو الاستدراك عليه في بعضها الآخر.

والذي يظهر من خلال استقراء باب المنصوبات في شرح المفصل أن بروز شخصية ابن يعيش لم يتخذ هذا الشكل، أعني شكل المخالفة والاستدراك، فقد كان الأصل المتبع لدى ابن يعيش في شرحه هو موافقة الزمخشري، والسير على سننه، فلم تجد الدراسة مخالفات تشكل موضوعاً للدراسة، ويؤيد ذلك ما ردّ به أحد الباحثين[1] على زعم دائرة المعارف الإسلامية التي نصت فيه على أن ابن يعيش كان يعارض الزمخشري في أغلب الأحيان[2] فقد أثبت ذلك الباحث أن ابن يعيش كان يحذو حذو الزمخشري وأن مخالفاته له كانت محدودة جداً، وعلينا كي نحظى بواحدة منها أن ننقر عنها تنقيراً.

وهذا ما أكدته دراسة باب المنصوبات، إذ لم تظهر سوى مخالفة واحدة، وهي ما ذكره الزمخشري من أنه: " لايصح دخول الباء إلا على لغة أهل الحجاز، لأنك لا تقول: (زيد بقائم)" وعقب ابن يعيش على هذا الرأي بقوله: "يريد أن ما بعد (ما) التميمية. مبتدأ وخبر، والباء لا تدخل في خبر المبتدأ، وهذا فيه إشارة إلى مذهب الكوفيين، وليس بسديد"[3].

ويوضح ابن يعيش موقفه من (المفصل) في مقدمة كتابه، بقوله: "استخرت الله – تعالى– في إملاء كتاب أشرح فيه مشكله، وأوضح مجمله، وأتبع كل حكم حججه

---

(١) عبدالإله نبهان –ابن يعيش النحوي– رسالة دكتوراة– اشراف أ.د. عبدالحفيظ السطلي– جامعة دمشق ١٩٨٩–١٩٩٠م، ص٣٨١ وما بعدها.

(٢) دائرة المعارف الإسلامية / ١–٤١٦.

(٣) ابن يعيش /شرح المفصل / ٢–١١٦.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وعلله، ولا أدّعي أنه -رحمه الله- أخل بذلك تقصيراً عمّا أتيت به في هذا الكتاب إذ من المعلوم أن من كان قادراً على بلاغة الإيجاز، كان قادراً على بلاغة الإطناب"[1] .

هذا هو موقف ابن يعيش من الزمخشري، إنه موقف الشارح المتواضع أمام صاحب الكتاب، وهو موقف المتأدب العارف فضل من تقدمه ومهّد له الطريق وذللها.

ومهما يكن من أمر فقد برزت شخصية ابن يعيش من طريق آخر، فلم يكن همه في شرحه مقتصراً على مجرد توضيح متن الزمخشري، أو شرح شواهده وتوجيهها، بل إنّ المتن بين يديه ليس سوى منطلق ليشمل الشرح -بعد ذلك- النحو العربي بأصوله وقواعده وعلله ومسائله، وخلاف أئمته ومجادلاتهم، وهو في ذلك كلّه مستند إلى أصل، وآخذ بمذهب ينافح عنه ويؤول إليه.

وتعرض ابن يعيش في شرحه إلى عدد من قضايا الخلاف النحوي التي لم يلتفت إليها الزمخشري، فبسط فيها آراء النحويين بما يعجب الناظر، فتراه يأتي بعلل وحجج تسوّغ الأحكام النحوية التي تبناها، وتظهر الضعف والتناقض في ما خالفه من آراء النحويين، بصورة تنبئ عن شخصية نحوية حاذقة.

وحتى يكون موقف ابن يعيش من الزمخشري في صورة جلية، أورد هذا الكشاف الذي استخلص من باب المنصوبات،ويثبت هذا الكشاف الفكرة التي سبق تأكيدها، فأظهر أن ثمة تسع عشرة قضية خلافية وافق فيها ابن يعيش الزمخشري، وأربع قضايا أورد فيها اجتهادات النحويين بمن فيهم الزمخشري دون أن يحدد موقفه في هذه القضايا، وناقش ابن يعيش اجتهادات النحويين في تسع عشرة قضية، لم يكن الزمخشري قد تعرض لها، أما المخالفات فقد اقتصرت على قضية واحدة.

---

(١) ابن يعيش / شرح المفصل / ١-٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

كشاف توضيحي يبين موقف ابن يعيش من الزمخشري

القضايا التي وافق فيها الزمخشري	القضايا التي لم يحدد فيها موقفه من الزمخشري	القضية التي خالف فيها الزمخشري	القضايا التي أوردها ابن يعيش ولم يتعرض لها الزمخشري
١. الخلاف حول ياء (لبيك). ٢. عامل النصب في المنادى. ٣. تكرار المنادى المضاف دون المضاف إليه. ٤. الخلاف في أصل (اللهم). ٥.هل يرخم المنادى المضاف؟ ٦. ناصب الاسم المشغول عنه. ٧. حكم الاسم المشغول عنه بعد (إذا)و (حيث). ٨. ناصب المفعول معه. ٩. مجيء المفعول له معرفة. ١٠. هل يجوز تقديم العامل في الحال إذا كان في معنى الفعل؟	١. توجيه الشاهد. لن تراها ولو تأملت إلا ولها في مفارق الرأس طيباً ٢. هل تلحق ألف الندبة الصفة؟ ٣. ناصب (خيراً) من قوله تعالى: "انتهوا خيراً لكم". ٤. الفصل بين المنفي وما أضيف إليه بظرف أو جار ومجرور مع اللام المقحمة.	١. هل تدخل الباء في خبر ما المشبهة بـ (ليس) على لغة بني تميم؟	١. عامل نصب المفعول المطلق إذا كان في معنى الفعل وليس مصدراً له. ٢. ناصب (كتاب) من قوله تعالى: "كتابَ الله عليكم". ٣. أصل (ويحك، ويسك، ويلك، ويبك). ٤. ناصب الحال إذا كان على صيغة اسم الفاعل. ٥. هل يكتسب المنادى تعريفاً جديداً بالنداء أم يبقى على تعريف العلمية؟ ٦. إعراب المنادى المعرف ب(ال). ٧. تعدي الفعل إلى ظرف المكان المخصوص بنفسه. ٨. هل العامل في الحال هو العامل في صاحبها؟

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

١١. وقوع المصدر حالاً. ١٢. ناصب الحال المؤكدة. ١٣. وقوع الفعل الماضي حالاً. ١٤. تقديم المميّز على عامله. ١٥. المنصوب بـ(ليس) و (لا يكون). ١٦. حكم المستثنى من كلام تام غير موجب. ١٧. الخلاف حول (حاشا). ١٨. حكم المستثنى عندما يكون المستثنى منه مسبوقاً بحرف جر زائد. ١٩. حكم المستثنى إذا تقدم على صفة المستثنى منه.			٩. تقديم الحال من المجرور على الجار والمجرور. ١٠. ناصب الحال في المصاحبة. ١١. الخلاف حول (وحده). ١٢. ناصب (قادرين) في قوله تعالى: "بلى قادرين على أن نسوي بنانه". ١٣. العامل في المستثنى. ١٤. الخلاف حول (عدا). ١٥. الخلاف حول (سوى). ١٦. حكم (لا) النافية للجنس المسبوقة بهمزة التمني. ١٧.حكم اسم (لا) إذا كان في حالتي التثنية وجمع المذكر السالم. ١٨.الخلاف في اللام التي تخرج للتعجب (يا للماء). ١٩.أصل الاشتقاق.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

جـ- منهج ابن يعيش في توجيه الخلافات النحوية

سار ابن يعيش في توجيهه لآراء النحويين وفق منهج مطرد في جل المسائل الخلافية، وتأثر هذا المنهج بمجموعة من العوامل، يمكن إيجازها في ما يلي:

أصالة المذهب البصري

عُني ابن يعيش بالاجتهادات النحوية التي تعالج القضايا الخلافية البارزة في النحو، ولم يتوقف طويلاً عند كثير من الخلافات الفرعية أو الثانوية ، مكتفياً بالاجتهاد البصري العريض فيها، فكان يأتي به ليفسر الحكم النحوي، ثم تراه يسوق العلل والحجج التي تؤازره، دون أن يلتفت إلى اجتهادات الكوفيين، أو بعض البصريين الذين خالفوا الأصل البصري العام.

ومن ذلك مسألة مجيء التمييز معرفة، فثمة خلاف بين البصريين والكوفيين حول هذه القضية، إذ ذهب الكوفيون إلى جواز ذلك، في حين منعه البصريون.

ولدى معالجة ابن يعيش هذه القضية لم يعرض للخلاف فيها، بل اكتفى بإيراد المذهب البصري الذي يقول: "وشرط التمييز أن يكون نكرة جنساً مقدراً بـ(من)، وإنما كان نكرة لأنه واحد في معنى الجمع، ألا تراك إذا قلت: (عندي عشرون درهماً) معناه: (عشرون من الدراهم)، فقد دخله بهذا المعنى الاشتراك، فهو نكرة"(١).

في حين أشار عدد من النحويين إلى الخلاف الحاصل في هذه القضية، وأشار أبو حيان -مثلاً- إلى أنه: "لايجوز إلا على رأي الكوفيين الذين يجيزون مجيء التمييز معرفة"(٢).

ولا شك أن هذا الأمر يشير إلى أن المذهب البصري ، هو الأصل المعتد به عند ابن يعيش.

وكان المذهب البصري مستحكماً في آراء ابن يعيش، فصبغ توجيهاته للقضايا الخلافية بالصبغة البصرية، فجاءت جل مناقشاته في حدود أصول المذهب البصري.

---

(١) ابن يعيش/ شرح المفصل/ ٢-٧٠.

(٢) أبو حيان الأندلسي/ البحر المحيط/ المجلد (٥)/ ص٨٦.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وقد أبرزت الدراسة أصالة المذهب البصري في فكر ابن يعيش، فتبين من خلال مناقشاته القضايا الخلافية، في باب المنصوبات، أنه لم يخالف الاتجاه البصري العام، بل وافق جمهور البصريين في جميع ما عرض له من قضايا عامة، ولم يأت ذِكْر ابن يعيش للمذهب الكوفي إلا في إطار الرفض والنقض.

وكما خالف ابن يعيش الكوفيين، فقد خالف البصريين الذين شذّوا عن الأصل البصري العام، ومن ذلك مخالفته ليونس في جواز إلقاء علامة الندبة على الصفة، حيث ذهب يونس والكوفيون إلى جواز قولك: (وازيد الكريماه)، ومنع ذلك جمهور البصريين، بمن فيهم سيبويه والخليل[1].

ومنه مخالفته المبرد في مجيء المصدر حالاً، حيث قال المبرد بجواز وقوع المصدر حالاً في كل شيء دل عليه الفعل، فأجاز أن تقول: (أتانا زيد رجلةً، وأتانا سرعةً)، وذلك لدلالة الفعل على المصدر[2].

في حين رجّح ابن يعيش مذهب سيبويه وجمهور البصريين، في أن ذلك ليس بقياس مطرد، وانما يستعمل في ما استعمله العرب[3].

والأمثلة التي تشير إلى أن ابن يعيش كان يناقش الآراء النحوية بوحي الأصول البصرية ،عديدة، وهو ما كشفت عنه مباحث الدراسة.

وأتساءل -هنا- كيف يصنف الدكتور شوقي ضيف ابن يعيش في زمرة البغداديين[4] وقد ظهر من خلال الدراسة، أنه شديد التبعية للمذهب البصري، سواء في تحليله للقضايا الخلافية حسب مقتضيات الأصل البصري، أو في تأييده المطرد لكل ما هو بصري .

الظاهر أن شوقي ضيف قد صنفه مع البغداديين على أساس زمني فقط .

أثر آراء سيبويه

وإذا ثبت أن الولاء للمذهب البصري مقوّم أساسي في توجيهات ابن يعيش للخلافات اللنحوية، فإن منزلة سيبويه في نفس ابن يعيش لم تكن أقل تأثيراً في تلك

---

(١) ينظر: سيبويه/ الكتاب/ ٢-٢٢٥، وأبو البركات الأنباري/ الانصاف/ مسألة (٥٢)، وابن يعيش/ شرح المفصل/ ٢-١٤.

(٢) ينظر: المبرد/ المقتضب/ ٣-٢٣٤.

(٣) ينظر: سيبويه/ الكتاب/ ١-٣٧٠، وابن يعيش/ شرح المفصل/ ٢-٥٩.

(٤) ينظر: شوقي ضيف/ المدارس النحوية/ ص ٢٨٠-٢٨٦.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

التوجيهات، فتوجيهات ابن يعيش تشي بتبعيته للمذهب البصري عامة، ولآراء سيبويه خاصة.

وظهرت تبعية ابن يعيش لسيبويه في صور عدة، كان أبرزها ترجيح رأي سيبويه على ما خالفه من آراء النحويين، بصريين كانوا أم كوفيين، والأمثلة على النوعين كثيرة، يمكن استبانتها من مبحث (موقف ابن يعيش من آراء سيبويه).

ومن الصور التي تشير إلى أثر سيبويه في توجيهات ابن يعيش، أنه كان يقرر الحكم النحوي مستنداً إلى رأي سيبويه، ثم يورد آراء النحويين الآخرين، وكثيراً ما كان يختم المسألة بتقديم العلّة لرأي سيبويه الذي قرره في البداية، ومن ذلك مسألة نصب المفعول معه، حيث قرر منذ البداية أن الناصب هوالفعل الذي قبل الواو، ونسب هذا المذهب إلى سيبويه، وكأنه بذلك لا يعرض لخلاف نحوي، إنما يقرر حكماً نحوياً، وبعد ذلك عرض آراء النحويين ناقضاً إياها، ثم ختم المسألة بتعليل مذهب سيبويه، فقال: "والصواب ما ذهب إليه سيبويه من أن العامل الفعلُ الأول؛ لأنه وإن لم يكن متعدياً، فقد قوي بالواو النائبة عن (مع)، فتعدى كما تعدى الفعل المقوى بحرف الجر، نحو (مررت بزيد)" (١).

ومما يشير إلى أن تقرير الأحكام النحوية وفقاً لآراء سيبويه قد شكّل منهجاً في توجيهات ابن يعيش للخلافات النحوية، نقاشه لمسألة حكم المستثنى عندما يكون المستثنى منه مسبوقاً بحرف جر زائد، وقد أقر أن حكم المستثنى في هذه الحالة هو جواز الرفع والنصب، ويمتنع الخفض، ثم أورد ما ذهب إليه الكوفيون من جواز الخفض في حالة النكرة، وفي نهاية المسألة نسب القول الأول إلى سيبويه(٢).

وعرضت الدراسة العديد من الأمثلة التي تبين أن ابن يعيش كان يعد رأي سيبويه الأصل في مسائل الخلاف، فكان يقرر الحكم النحوي بناء على رأي سيبويه، ويذكر آراء النحويين الآخرين في إطار الرد والنقض.

وثمة صورة أخرى تدل على أثر منزلة آراء سيبويه عند ابن يعيش، حيث كان ابن يعيش يتتبع ردود النحويين على سيبويه، فيعرض تلك الردود، ثم ينقضها منتصراً لسيبويه، ومن تلك الردود ما أنكره المبرد على سيبويه في أن ناصب صيغة اسم الفاعل

---

(١) ابن يعيش/ شرح المفصل/ ٢-٤٩.

(٢) ينظر: السابق/ ٢-٩١.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

إذا كانت حالاً من لفظ الفعل، هو فعل من لفظ تلك الصيغة، نحو (أقاعداً وقد سار الركب؟) فيرى سيبويه -هنا- أن ناصب (قاعداً) هو فعل من لفظه، تقديره (أتقعد) ثم حذف استغناء.

وتتلخص علة المبرد وبعض النحويين في رفض مذهب سيبويه في عدم الفائدة من ذكر الحال مع التقدير، لأنك عندما تقول: (أتقعد قاعداً وقد سار الركب؟) علم أنه لا يقعد إلا قاعداً دون ذكر (قاعداً).

وتصدّر ابن يعيش لتفنيد علّتهم فقال: "والذي قدّره سيبويه لا يمتنع، لأنّ الحال قد يرد مؤكداً، كما يرد المصدر مؤكداً، وإن كان الفعل قد دل عليه اسم الفاعل، كما في قوله تعالى: ﴿ **وأرسلناك للناس رسولاً** ﴾ [1] فذكر (رسولاً) وإن كان الفعل قد دل عليه، على سبيل التأكيد"[2].

أثر الفكر المنطقي

من الظواهر التي كان لها أثر بارز في توجيهات ابن يعيش، قضية الاعتماد على المنطق، فكان أثر الثقافة المنطقية التي حظي بها ابن يعيش واضحاً في توجيهه للخلافات النحوية خاصة، وفي معالجته المادة النحوية عامة.

وبرز من الدراسة تجذّر المنطق في ذهن ابن يعيش، حيث كوّن أساس تفكيره، ودفعه إلى معالجة القضايا النحوية معالجة منطقية، مستندة إلى نظام فكري يعتمد المقدمات ليصل إلى نتائج، ومن أمثلة ذلك ما رد به على ثعلب عندما أنكر على سيبويه مذهبه في جعل المستثنى من كلام تام غير موجب مرفوعاً على البدلية، يقول ابن يعيش في ذلك: "وقال أبو العباس ثعلب: كيف يكون بدلاً وأحد منفي وما بعد إلا موجب؟ والجواب أنه بدل منه في عمل العامل فيه، وذلك أنا إذا قلنا: (ما جاءني أحد) فالرافع لأحد هو (جاءني)، وإذا لم نذكر (أحداً) وقلنا: (ما جاءني إلا زيد) فالرافع (لزيد) هو جاءني -أيضاً- فكل واحد من (أحد) و (زيد) يرتفع بجاءني إذا أفردته، فإذا

---

(١) سورة النساء/ الآية٧٩.

(٢) ابن يعيش/ شرح المفصل/ ١-١٢٣.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

جمعنا بينهما، فلا بد من رفع الأول منهما بالفعل، لأنه يتصل به، ويكون الثاني تابعاً له كما يتبعه إذا قلت: (جاءني أخوك زيد)، إذ الفعل لايكون له فاعلان"[1].

وجاء كذلك رد ابن يعيش على قول الكوفيين بنصب المفعول معه على الخلاف، نابعاً من فكره المنطقي، فيرى الكوفيون أن الخشبة في قولك: (استوى الماء و الخشبةَ) منصوبة على الخلاف، بحيث لا يحسن تكرير الفعل، فلا تقول: (استوى الماءُ واستوت والخشبة) كما تقول: (جاء زيد وجاء عمرو) في جملة (جاء زيد وعمرو)، لأنّ الخشبة لم تكن معوجة فتستوي، فأخذت حكم النصب لأنها خالفت ما قبلها.

جاء رد ابن يعيش ليكشف عن المغالطة المنطقية التي ينطوي عليها المذهب الكوفي، إذ قال: "مذهبهم ضعيف، لأنه لو جاز نصب الثاني لأنه مخالف للأول، لجاز نصب الأول لأنه مخالف للثاني، لأن الثاني إذا خالف الأول، فقد خالف الأول الثاني، فليس نصب الثاني للمخالفة أولى من نصب الأول"[2].

وإذا تعقبت التفكير الفلسفي المنطقي عند ابن يعيش، تراه يطالعك في مواقع متعددة من شرحه، ومن ذلك تعليله مذهب سيبويه في إتباع المستثنى من كلام تام غير موجب للمستثنى منه على البدل، يقول ابن يعيش في ذلك: "وإنما كان البدل هو الوجه، لأن البدل والنصب في الاستثناء من حيث هو إخراج، واحد في المعنى، وفي البدل فضل مشاكلة ما بعد (إلا) لما قبلها، فكان أولى"[3].

ولا أقول –هنا– إن ابن يعيش انفرد بتوظيف الفكر المنطقي في النحو، فظاهرة اختلاط النحو بالمنطق طغت عند النحويين، وخاصة في القرنين السادس والسابع الهجريين، وأستطيع القول : إن أثر الثقافة المنطقية كان واحداً من الأمور الهامة التي أثرت في توجيهات ابن يعيش للخلافات النحوية بصورة واضحة .

وقد أشار إلى ذلك الدكتور عبد الرحمن بدوي: "وبعد هذا القرن يختلط النحو بالمنطق، والمنطق بالنحو، وكذا البلاغة اختلطت بالنحو، حتى إننا نجد نحواً فلسفياً قد أقيمت أركانه على يد ابن يعيش في القرنين السادس والسابع"[4].

---

(١) ابن يعيش/ شرح المفصل/ ٢-٨٢.

(٢) السابق/ ٢-٢٩.

(٣) السابق/ ٢-٨٢.

(٤) عبد الرحمن بدوي/ المنطق الصوري والرياضي/ ص٣٧.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

التشدد في القياس

ثمة قضية ذات تأثير بارز في توجيهات ابن يعيش، هي قضية الاتكاء على القياس، حيث كان السعي وراء القياس نهجاً عاماً في مناقشاته لآراء النحويين، وكانت توجيهاته لتلك الآراء تنبئ عن نزعته العقلية نحو القياس، وعن رغبته في طرد القواعد النحوية على وتيرة واحدة، فتراه يوازن بين رأيين يعالجان قضية خلافية، فيرجح ما هو أقرب إلى القياس، ومثال ذلك مخالفته لجمهور الكوفيين في جعل الحال في نحو (كلّمته فاه إلى فيّ) منصوبة بإضمار (جاعلاً أو ملاصقاً)، يقول ابن يعيش في تفنيد هذا القول: "إذ لو كان بإضمار (جاعلاً) لما كان من الشاذ الذي لايقاس عليه غيره، ولجاز أن تقول: (كلّمته وجهه إلى وجهي، وعينه إلى عيني) وأشباه ذلك، وفي امتناعه دليل على ما قلناه"(١).

يظهر واضحاً أن نقض ابن يعيش لمذهب الكوفيين قائم على الرغبة في طرد تراكيب اللغة على نسق واحد يقبله القياس.

ومن ذلك رفضه قول المبرد بجواز وقوع المصدر حالاً في كل شيء دل عليه الفعل؛ لأن طرد ذلك والقياس عليه سيدخل إلى العربية تراكيب غير صحيحة قواعدياً وغير مسموعة عن العرب(٢).

الاحتكام إلى المعنى

تعد قضية الاحتكام إلى المعنى في توجيه الخلافات النحوية، واحدة من الأمور التي برزت عند ابن يعيش، فمثل السعي إلى المواءمة بين التراكيب اللفظية والدلالات المعنوية نهجاً واضحاً عنده، وهنا لابد من الإقرار بأن ابن يعيش -بالرغم من سعيه وراء المعنى- لم يستطع التخلص من سيطرة القواعد المعيارية على فهمه للتراكيب

---

(١) ابن يعيش/ شرح المفصل/ ٢-٦١.

(٢) السابق ٢-٥٩.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

النحوية، فعندما يتجاذب اللفظ والمعنى كان يغلّب اللفظ، على اعتبار (أن النحو صناعة لفظية) [1].

وبرز ذلك واضحاً في مسألة ناصب الاسم المشغول عنه، حيث أقر للكوفيين بصحة مذهبهم من ناحية المعنى، وخطّأه من ناحية اللفظ، ورأى أن اللفظ هو المعتمد في الحكم، لأن النحو صناعة لفظية، وهذا يؤكد نزعة ابن يعيش إلى التمسك بالقواعد القياسية، حتى لو تعارضت مع المعنى.

أما في غير ذلك فكان المعنى أنيسه في ترجيح الرأي، وهاديه إليه، ومؤازره في الاعتلال له، ومن ذلك رده على مذهب المبرد والزجاج في ناصب المستثنى، اللذين ذهبا إلى أن الناصب له هو (إلا) نيابة عن الفعل أستثني، فإذا قيل: (أتاني القوم إلا زيداً) فكأنه قيل: (أتاني القوم أستثني زيداً).

فجاء رد ابن يعيش عليهما مستنداً إلى المعنى، يقول ابن يعيش مضعفاً مذهبهما: "وذلك لأنك تقول: (أتاني القوم غيرَ زيد) فتنصب (غير)، ولا يجوز أن تقدر بـ(أستثني) لأنه يفسد المعنى، وليس قبل (غير) حرف تقيمه مقام الناصب، ولأنه فيه إعمال معنى الحرف، وإعمال معاني الحروف لا يجوز"[2].

ومنه أيضاً العلّة التي قدّمها لمؤازرة مذهب المبرد والسيرافي في ناصب المفعول المطلق حينما يكون في معنى الفعل، وليس مصدراً له، نحو قوله تعالى: ﴿ **أنبتكم من الأرض نباتاً** ﴾ [3].

فثمة اجتهادان في هذه المسألة، الأول منهما لسيبويه الذي رأى أنه منصوب بفعل مضمر من لفظ المصدر، والثاني للمبرد والسيرافي اللذين رأيا أن الناصب هو الفعل المذكور.

واختار ابن يعيش المذهب الثاني، وقدم له العلة المتمثلة في دلالة الفعل المعنوية على المصدر، وذكر أن الفعل ينصب ما كان فيه دلالة عليه، سواء كانت هذه الدلالة لفظية أو معنوية، وهو يرى أن الدلالة المعنوية متحصلة، فتكفي لنصبه، ولو غابت الدلالة اللفظية[4].

---

(١) ابن يعيش/ شرح المفصل/ ٢-٣٠.

(٢) السابق/ ٢-٧٦.

(٣) سورة نوح/ الآية١٧.

(٤) ينظر: ابن يعيش/ شرح المفصل/ ١-١١١، ١١٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ومن القضايا التي برز فيها توظيف المعنى في توجيه الخلافات النحوية، قضية حكم الاسم المشغول عنه بعد (إذا) و (حيث)، إذ جعله سيبويه مرفوعاً، وجعله الزمخشري منصوباً، فوجّه ابن يعيش الخلاف في هذه المسألة محتكماً إلى المعنى المتحصل من الأداتين (إذا) و (حيث)، فاختار النصب، لأن (إذا) و (حيث) يشتملان على معنى المجازاة، والمجازاة إنما تكون بالفعل، فلما كان الموضع موضع فعل، اختير نصب الاسم بعدهما بإضمار فعل يفسره الظاهر(١).

واستمر في مناقشة رأي سيبويه مستنداً إلى المعنى، فأجاز مذهب سيبويه في جواز رفع الاسم على أن يكون الابتداء بعد (حيث) دون (إذا)، وعلته في ذلك أنّ (حيث) قد تخرج من معنى الجزاء إلى أن يكون بعدها المبتدأ والخبر، فتقول: (لقيته حيث زيدٌ جالسٌ). أما (إذا) فلا يجوز الرفع بعدها، لأنها لا تنفك من معنى المجازاة(٢).

ولا شك أن سعي ابن يعيش إلى مواءمة المبنى النحوي مع المعنى يعد خطوة في طريق ربط قواعد النحو العربي بدلالات التراكيب اللغوية، وهو ما يجب أن يركز عليه في الدراسات اللغوية الحديثة، من أجل تفعيل القواعد النحوية في حياة مستخدمي اللغة، لأن الغاية النهائية للألفاظ اللغوية هي الدلالة المعنوية.

أثر الثقافة الدينية

تضاف قضيةالثقافة الدينية إلى القضايا التي ساهمت في تشكيل المنهج الذي تبعه ابن يعيش في توجيه الخلافات النحوية.

ومن المعلوم أن الثقافة الدينية لم تكن ميزة يتفرّد بها شارح نحوي دون غيره من الشرّاح، بل كانت حظاً وافراً لهم جميعاً، فكان لا بد للعالم –نحوياً كان أوغير ذلك– أن يمر بحلقات القرآن الكريم حفظاً وتفسيراً وفقهاً قبل أن يلج في تخصصه الذي يريد، وكان ابن يعيش واحداً من أولئك الشراح الذين حظوا بثقافة دينية واسعة، فوظفها في توجيه الخلافات النحوية توظيفاً جيداً.

---

(١) ينظر: ابن يعيش/ شرح المفصل/ ٢-٣٦.

(٢) ينظر: السابق/ ٢-٣٦.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

وظهر أثر هذه الثقافة في جوانب عدة من مناقشاته آراء النحويين، كان أبرزها استشهاده بنصوص القرآن الكريم وقراءاته، حيث كانت هذه النصـــوص تختزن في ذاكرته، فيستدعيها ليؤازر بها المذهب الذي يرجح أو ينقض بها المذهب الذي يرفض، ومن أمثلة ذلك استشهاده بالآية الكريمة ﴿ **وأرسلناك للناس رسولاً** ﴾ [1] مفنّداً فيها حجة المبرد التي تقول: إنه لا فائدة من ذكر الحال إذا كان من لفظ الفعل، فـــأتى ابن يعيش بهذه الآية ليدلل على أن هذه الحال قد تذكر من أجل التأكيد[2].

ومـــــا استشهد به الآية الكريمة ﴿ **يجعلون أصابعهم في آذانهم من الصواعق حذر الموت** ﴾ [3] التي انتصر بها لسيبويه على مذهب الزجاج والرياشي والجرمي الذين قصروا المفعـــــــول له على النكرة، فاستشهد ابن يعيش بهذه الآية على جواز مجيئه معرفة[4].

وتعدى ابن يعيش الاستشهاد بالآيات القرآنية إلى ذكر القراءات التي قـــد تكـــون مؤنسة في ترجيح مذهب على آخر. ومن ذلك ذكره قراءة الكسائي "ألا يا اسجدوا لله"[5] التي استشهد بها على جواز حذف المنادى إذا دل عليه حرف النداء، وعلق عليها بقوله: "قرأها الكسائي (ألا) خفيفة، وقرأها الباقون بالتشديد، فمن خفف جعلها تنبيهاً و(يا) نداءً، والتقدير: ألا يا هؤلاء اسجدوا لله، ويجوز أن يكون (يا) تنبيهاً، ولا منادى هناك، وجمع بين تنبيهين تأكيداً، لأن الأمر قد يحتاج إلى استعطاف المأمور واستدعاء إقبالـــه علـــى الأمر، ومثله قول الشاعر:

ألا يا اسلمي يا هندُ هندَ بني بدر وإن كان حي قاعداً آخر الدهـــر[6]

وأما قراءة الجماعة، فعلى أنّ (أنْ) الناصبة للفعل دخلت عليها (لا) النافيـــــة، والفعـــل المضارع بعدها منصوب، وحذف النون علامة النصب، فالفعل هنا معرب، وفي تلـــك القراءة مبني"[7].

---

(١) النساء/ الآية٧٩.

(٢) ينظر: ابن يعيش/ شرح المفصل/ ١-١٢٣.

(٣) البقرة/ الآية١٩.

(٤) ينظر: ابن يعيش/ شرح المفصل/ ٢-٥٤.

(٥) النمل/ الآية٢٨/ هذه قراءة الكسائي/ وقراءة البقية "الايسجدوا لله".

(٦) البيت للأخطل وهو في ديوانه /ص١٥٠.

(٧) ابن يعيش/ شرح المفصل/ ٢-٢٤، ٢٥.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ويناقش ابـــن يعيش أحيـــاناً الآيات القرآنية التي تكون موضعاً للخلاف نقاشاً ينم عـن ثقافة فقهية ومـــن ذلك مناقشته لقوله تعالى: ﴿**كتاب الله عليكم** ﴾ [1] حيث انتصر في هذا النقاش لمذهب البصـــريين في جعل (كتاب) منصوباً على المصدر المؤكد لنفسه، ويعلل ذلك بقوله: "وذلك أنـــه لما تقدم من قوله تعالى: ﴿ **حرمت عليكم أمهاتكم وبناتكم وأخواتكم وعماتكم وخالاتكم** ﴾ إلى قوله تعالى: ﴿ **والمحصنات من النساء إلا ما ملكت أيمانكم كتاب الله عليكم** ﴾.

فقوله: (كتاب الله عليكم) بمنزلة فرض الله عليكـــم، وتحريـــم الله عليكـــم، لأن الابتداء تحريم المذكورات من النساء إلا من سُبي وأخرج من دار الحرب، فإنها تحـــل لمن ملكها، وإن كان لها زوج، لأنه تقع الفُرقة بينها وبين زوجها، فهذه شريعة شـــرعها الله، وكتاب كتبه الله عليكم، فانتصب المصدر بما دل عليه سياق الآيـــة، كأنـــه فعـــل تقديره: كتب الله عليكم، فأضيف المصدر إلى الفاعل"[٢].

هذه أبرز القضايا التي أثرت في توجيه ابن يعيش للخلافات النحوية، بحيث شكل تناولها نهجاً شبه مطرد في مناقشاته للخلافات النحوية.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

---

١) سورة النساء / الأية ١٧١

(٢) ابن يعيش/ شرح المفصل/ ١-١١٧.

الفصل الأول

موقف ابن يعيش من آراء النحويين

وفيه:

١. **المبحث الأول:** موقف ابن يعيش من آراء سيبويه.

٢. **المبحث الثاني:** موقف ابن يعيش من آراء أئمةالنحويين.

٣.**المبحث الثالث:** موقف ابن يعيش من آراء جمهور المدرستين.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الفصل الأول

موقف ابن يعيش من آراء النحويين

احتل النحو في القرنين السادس والسابع الهجريين مكانة رفيعة في حواضر العالم الإسلامي، واتسعت حلقاته، وكثر طلابه ومريدوه، وتطاولت أعناق عدد من أعلامه تنافساً في احتلال مركز الصدارة في هذا العلم. وقد اتخذ النحو في تلك الحقبة من الزمان منحى تعليمياً ينزع إلى التوقف عند شرح المتون، فأئمة النحو يدرّسون في حلقاتهم كتاباً موجزاً في النحو، يغنونه بشروحهم وتعليقاتهم، فهذا يدرس الجمل وذاك يدرس اللمع، وكان المفصل للزمخشري في طليعة الكتب التي تدرّس[1].

وقد كان ابن يعيش من أبرز الذين تصدّروا للإقراء والتدريس، فبعد صيته وذاعت شهرته، لما امتلك من صفات المدرس الناجح بسعة اطلاعه على التراث النحوي وهضمه له، واستحضاره في حلقات الدرس، فتراه يتناول المسألة ويفصّل فيها القول، ويعرض لآراء النحويين ويناقشهم فيها، فيطوّف بين تلك الآراء مخالفاً قسماً منها، راصداً ما فيها من ضعف، وموافقاً قسمها الآخر، مضيفاً إليها ما تقوى به من العلل والحجج.

وعناية ابن يعيش بالآراء النحوية المتعددة، عكست ثقافة التأليف النحوي في عصره، فقد شُغف المتعلمون بقضايا الخلاف النحوي، واهتموا به إلى حدٍّ طلب الناس معه من معاصره أبي البركات الأنباري وضع كتاب في الخلاف النحوي[2]، فجاءت الشروح النحوية مشتملة على القضايا الخلافية، تلبية لما شهده العصر من ازدهار في النشاط النحوي، واستجابة لولع الناس بالخلاف النحوي، وما شَرْح المفصل لابن يعيش إلا واحد من هذه الشروح التي عكست واقع العصر، ولم يفت ابن يعيش أن يبدي ملاحظاته وترجيحاته في كثير من الآراء النحوية، وهو ما ستتوقف الدراسة عنده.

وستعرض الدراسة في هذا الفصل موقف ابن يعيش من آراء النحويين، بدءاً من آراء سيبويه لما لها من حضور مميّز لدى ابن يعيش في شرحه، ومن أجل هذا فقد خصص المبحث الأول لتبيان موقف ابن يعيش من آراء سيبويه.

---

(١) ينظر:حسن عون - تطور الدرس النحوي ص٧٩.

(٢) ينظر أبو البركات الأنباري - الإنصاف- جـ١- المقدمة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وجاء المبحث الثاني من هذا الفصل للحديث عن موقف ابن يعيش من آراء أئمة النحويين بادئاً بأئمة البصريين الذين كثر وردود آرائهم في الشرح وهم: (المبرد والزجاج والأخفش ويونس)، وقد روعي في ترتيبهم عدد آرائهم الواردة في الشرح. واقتصر الحديث على آراء الكسائي والفراء من النحويين الكوفيين، وذلك متابعة للشارح الذي اقتصر على هذين النحويين دون غيرهما.

أما المبحث الثالث فقد تناول الآراء التي لم ينسبها ابن يعيش إلى نحويين بأعينهم، وإنما كان ينسب الرأي إلى المدرسة النحوية عامة، فيقول: "ذهب البصريون، وذهب الكوفيون" وهو ما وُسم بآراء جمهور المدرستين.

وخُتم هذا الفصل بكشاف توضيحي يبين موقف ابن يعيش من آراء النحويين التي ورد ذكرها في القضايا الخلافية في باب المنصوبات.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المبحث الأول

موقف ابن يعيش من آراء سيبويه.

- منزلة سيبويه النحوية.

إنّ المطّلع على جهود النحويين المتتالية، عبر مراحل نشوء النحو العربي وتطوره، لا يملك إلا أنْ يسجل لسيبويه الفضل الأكبر في بناء صرح النحو العربي، إذ استطاع أنْ يستوعب بذكاء نادر وعبقرية نفاذة دروس شيوخه وملاحظاتهم، فجمعها في كتابه، وأضاف إليها من استقصائه الواسع للاستعمالات اللغوية عند العرب في الشعر والنثر، معززاً ذلك بقدر غير يسير من الآيات القرآنية وقراءاتها المتعددة واللهجات العربية المختلفة، فكان له بذلك الفضل في استيعاب قواعد هذه اللغة في نحوها وصرفها، معللاً كثيراً من ظواهرها، بما سمعه من شيوخه، وبما استنبطه هو من التبصر بما يسمع ، حتى استطاع أنْ يثبت منهجية النحو العربي بصورة نالت قدراً عظيماً من الإعجاب والتقدير لدى الأمم الأخرى، فضلاً عن أمتنا العربية.

وإنْ ثمة من ينكر أن كتاب سيبويه هو أول كتاب جمع قواعد النحو والصرف العربي، لكونه مسبوقاً بكتابي عيسى بن عمر، وهما (الجامع والإكمال)[1]، فإنه لا منكر لحقيقة أن كتاب سيبويه هو الكتاب الأول الذي وصل إلينا بهذا الخصوص، مستوعباً قواعد اللغة عند السابقين بمن فيهم عيسى بن عمر.

وهذا لا يعني أن منزلة سيبويه تنحصر في القيمة التاريخية، بوصفه صاحب أقدم كتاب نحوي، بل حقيقة الأمر تكمن في مضمون الكتاب، الذي جمع فأوعى، بحيث أخفق النحويون بعده، في أن يضيفوا شيئاً ذا بال إلى النحو العربي، فكانوا يدورون في فلكه، حتى غدا علماً على هذه الصنعة، تتردد آراؤه في كتب النحو، قديمها وحديثها،

---

(١) أبو الطيب اللغوي: مراتب النحويين، ٢٣.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وأصبح اسمه ذا وقع مميز، فلم يكتب عن أحد من النحويين قدر ما كتب عنه وعن كتابه، وليس ذلك كثيراً على رجل سمّى الناس كتابه قرآن النحو[١] .

ومن طريف ما يروى في منزلة سيبويه في نفوس الخالفين، أن أحد نحاة الأندلس، وهو عبدالله بن محمد بن عيسى، كان يختم كتاب سيبويه في خمسة عشر يوماً، كأنما يتلوه تلاوة القرآن[٢].

وهذه المنزلة العظيمة كانت في نفوس خصومه، فيروى عن أبي نصر الباهلي أنه قال: "حمل الكسائي إلى أبي الحسن الأخفش خمسين ديناراً، وقرأ عليه كتاب سيبويه سراً"[٣].

أما خصمه الفراء، فعلى الرغم من أنه كان كثير الطعن على سيبويه وعلى كتابه، إلا أنه كان لا يفارق هذا الكتاب، ويروى أنه وجد تحت وسادته بعد موته[٤].

وحسبنا من أقوال العلماء القدماء التي تشير إلى المنزلة العظيمة التي كان يتمتع بها سيبويه قول أبي عثمان المازني: "من أراد أن يعمل كتاباً كبيراً في النحو بعد كتاب سيبويه فليستحي"[٥].

ولعل المازني كان يقصد بـ"كتاب كبير" كتاباً يستوعب قواعد النحو، فإنّ هذا الكتاب سيكون عديم الفائدة، وذلك لإحاطة كتاب سيبويه بالقواعد جميعها، ولإحكام تصنيفه، ونجاعة شواهده وأمثلته.

ويؤيّد ذلك ما نقل عن المبرد والجاحظ، فقد قال المبرد: "لم يعمل كتاب في علم من العلوم مثل كتاب سيبويه، وذلك أن الكتب المصنفة في العلوم مضطرة إلى غيرها، وكتاب سيبويه لا يحتاج من فهمه إلى غيره"[٦] وقال الجاحظ: "لم يكتب الناس في النحو كتاباً مثله، وجميع كتب الناس عيال عليه"[٧].

---

(١) ينظر: السابق / ص٦٥.

(٢) السيوطي: بغية الوعاة ٢٨٩,

(٣) أبو الطيب اللغوي: مراتب النحويين، ١١٤.

(٤) ينظر: أبو الطيب اللغوي/مراتب النحويين /ص٨٧.

(٥) ابن النديم: الفهرس ٧٧.

(٦) عبدالقادر البغدادي /خزانة الأدب / ١-١٧٩.

(٧) ياقوت الحموي / معجم الأدباء / ٦-٨٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

لهذا لقيت آراء سيبويه حظوة كبيرة لدى أولئك الذين ألّفوا مصنفات في النحـــو، وأولئك الذين قاموا بشرح تلك المصنفات، حيث استلهم المؤلفون والشارحون قواعدهـم وأحكامهم وأمثلتهم من وَحْي كتاب سيبويه بآرائه وشواهده وأمثلته.

وابن يعيش واحد من أولئك الشراح المتأثرين بآراء سيبويه، وهذا التأثر فاق كـل حد، حيث شكل ظاهرة بارزة تميزت عنده عن غيرها من الظواهر، فذِكْر سيبويه يكـاد يطرد في جل المسائل النحوية، إلى درجة جعلت الناظر في الشرح يقول بتلمذة ابـــن يعيش على كتاب سيبويه، كتلمذة سيبويه على الخليل.

ولدى استعراض المسائل الخلافية في باب المنصوبات يتبيـــن أن آراء ســيبويه كانت تكتسب قدسية عند ابن يعيش، نتيجة لمنزلة سيبويه العظيمة فـــي نفســه، حيـث شكلت هذه المنزلة عاملاً مهماً من العوامل التي أثرت في توجيهات ابن يعيـــش لآراء النحويين، ودفعته لتأييد مذهب سيبويه في جل المسائل، أو التماس العلّـــة لرأيــه فـــي المسائل التي اختار فيها مذهباً غير مذهب سيبويه.

وقد ظهر من الدراسة أن ابن يعيش وقف من آراء سيبويه ثلاثة مواقـف، فقـد رجح رأيه في تسع عشرة قضية، واختار رأياً مخالفاً لرأي سيبويه في قضيتيـــن، وأورد اجتهاده في سبع قضايا خلافية بلا ترجيح.

وستعرض الدراسة هذه القضايا على النحو التالي:

١. قضايا وافق فيها ابن يعيش سيبويه.

٢. قضايا خالف فيها ابن يعيش سيبويه.

٣. قضايا أورد فيها اجتهاد سيبويه دون ترجيح .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أولاً : القضايا التي وافق فيها سيبويه

١. **القضية الخلافية: الخلاف في ياء لبيك.**

- **المثال:** لبيك.
- **الاجتهادات النحوية:** أ. سيبويه: ياء النصب للاسم المثنى.

ب. يونس: الياء منقلبة عن ألف، كـــ (يـاء) (عليـك وإليك)

- **موقف ابن يعيش:** اختار مذهب سيبويه.

العرض:

ذكر ابن يعيش أن (لبيك) من الألفاظ التي تنتصب على المصدر، وهي اسم مثنى لا يفرد، والياء فيه تخرج عن المعنى الأصلي للتثنية إلى معنـى التكثـير؛ فـإذا قـال الإنسان: لبيك، فكأنه قال: دواماً على طاعتك، وإقامة عليها مرة بعد مرة، وهـذا رأي سيبويه[1]، ذكره ابن يعيش على أنه الأصل في المسألة، ثم أورد رأي يونس الذي ذهب فيه إلى: " أن لبيك اسم مفرد غير مثنى، وأن الياء فيه كالياء في عليك ولديك، وأصلـه (لَبَّبٌ) ووزنه (فَعْلَلٌ)، ثم قلبت الباء التي هي لام من لبّب ياء هربـاً مـن التضعيـف، فصارت (لَبَّيٌ)، ثم أبدلت الياء ألفاً، لتحرّكها وانفتاح ما قبلها، فصارت (لبا)، ثـم لمـا أضيفت إلى الكاف في لبيك، قلبت الألف ياء، كما قلبت الألف في (إلى) و (لـدى) إذا وصلتها بالضمير، فقلت: إليك وعليك ولديك.

ووجه الشبه بينهما، أن (لبيك) اسمٌ ليس له تصرف غيره من الأسماء، لأنـه لا يكون إلا مضافاً، كما أن (إليك وعليك ولديك) لا تكون إلا منصوبة المواضع ملازمـة الإضافة، فقلبوا ألفه ياء، فقالوا: (لبيك) كما قالوا: (لديك وعليك)"[2].

---

(١) ينظر: سيبويه / الكتاب / ١-٣٥٠، وينظر: ابن يعيش شرح المفصل / ١-١١٨.

(٢) ابن يعيش / شرح المفصل / ١-١١٩.وينظر سيبويه / الكتاب / ١-٣٥١،

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وفنّد ابن يعيش مذهب يونس مستعيناً بحجة سيبويه، إذ قال: "احتج سيبويه على يونس، فقال: لو كانت الياء في لبيك بمنزلة ياء (لديك وإليك وعليك) لوجب أنك متى أضفتها إلى الظاهر أقررت ألفها بحالها، كما أنك إذا أضفت (لدى وعلى وإلى) إلى الظاهر أقررت ألفها، وكنت تقول: هذا لبى زيد، ولبى جعفر، كما تقول: لدى زيد و إلى عمرو"[1].

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(١) ابن يعيش / شرح المفصل / ١-١١٩.

٢- القضية الخلافية: أصل (ويحك، ويسك، ويلك، ويبك)

- **المثال:** (ويحك، ويسك، ويلك، ويبك)
- **الاجتهادات النحوية:** أ. سيبويه: أصلها (ويح، ويس، ويل، ويب) والكاف للخطاب.

ب. الفراء: أصلها كلها (وي).

- **موقف ابن يعيش:** اختار مذهب سيبويه.

العرض:

تحدث ابن يعيش عن هذه المصادر في باب المفعول المطلق، على اعتبار أنها مصادر منصوبة، وهي غير متصرفة، وليست مأخوذة من أفعال ألبتة، ويعلل ذلك: بأن العرب "كرهوا أنْ يبنوا منها فعلاً لاعتلال عينها وفائها، لما يلزم من الثقل في تصريف فعلها لو استعمل، فاطرح لذلك، و أجروها مجرى المصادر المفردة المدعو بها"(١).

وفي أصل هذه المصادر، ذكر ابن يعيش مذهبين، الأول مذهب سيبويه الذي يقول فيه: إن أصلها (ويح وويل وويس وويب) دخلت عليها كاف الخطاب(٢). والثاني مذهب الفراء ، قال فيه: "إن أصلها كلها (وي)، فأما (ويلك) فهي (وي) -عنده- زيدت عليها لام الجر،... ثم أفردت هذه اللام، فخلطت بيائها، كأنها منها، ثم كثر استعمالها، فأدخلوا عليها لاماً أخرى، فقالوا: ويل لك، وأما (ويح، وويس، وويب) فكنايات عن الويل"(٣).

واختار ابن يعيش مذهب سيبويه بعد أن عرض الرأيين، يقول: "القول ما قاله سيبويه، ولو كان الأمر على ما قال الفراء، ما قيل: (ويل لزيد) بضم اللام والتنوين"(٤).

---

(١) ابن يعيش / شرح المفصل / ١-١٢١.

(٢) ينظر: سيبويه / الكتاب / ١-١٣١، وابن يعيش / شرح المفصل / ١-١٢١.

(٣) ابن يعيش / شرح المفصل / ١-١٢١.

(٤) السابق / ١-١٢١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٣. القضية الخلافية: ناصب صيغة اسم الفاعل اذا كانت حالاً من لفظ الفعل.

-**المثال:** أقاعداً وقد سار الركب؟

- **الاجتهادات النحوية:** أ. سيبويه: قدر فعلاً من لفظه.

ب. المبرد: أنكر مذهب سيبويه لعدم الفائدة.

-**موقف ابن يعيش:** اختار مذهب سيبويه.

العرض:

قدر سيبويه العامل في مثل هذه الصيغ بأفعال من ألفاظها، على حد قولك: (أقياماً والناس قعود؟) فكأنه قال: أتقوم قائماً والناس قعود؟ وأتقعد قاعداً وقد سار الركب؟ ثم حذف الفعل استغناء[١].

ولكن المبرد وبعض النحويين أنكروا ما ذهب إليه سيبويه، وقالوا: "الفعل لا يعمل في اسم الفاعل إذا كان حالاً من لفظ الفعل، لعدم الفائدة؛ إذ قد علم أنه لا يقوم إلا قائماً، ولا يقعد إلا قاعداً، لأن الفعل قد دل عليه"[٢].

ويرى ابن يعيش أن الذي قدره سيبويه لا يمتنع، لأن الحال قد يرد مؤكداً، كما يرد المصدر مؤكداً، وإن كان الفعل قد دل على ما دل عليه اسم الفاعل، كما في قوله: "وأرسلناك للناس رسولاً"[٣] فذكر رسولاً، وإن كان الفعل قد دل عليه، على سبيل التأكيد[٤].

وبهذا يكون ابن يعيش قد رد حجة المبرد ومن تبعه في الإنكار على سيبويه هذا المذهب.

والحقّ أن الآية التي استدلّ بها ابن يعيش تختلف عما قدره سيبويه حين قال : (أتقعد قاعداً) ؛ لأن(قاعداً) اسم فاعل ، و(رسولاً) صفة مشبهة باسم المفعول ، فلو كانت الآية : وأرسلناك للناس مُرْسِلين لكانت مشابهة .

---

(١) ينظر: سيبويه / الكتاب / ١-٣٤٠، وابن يعيش شرح المفصل / ١-١٢٣.

(٢) ابن يعيش/ شرح المفصل / ١-١٢٣.

(٣) سورة النساء / الآية ٧٩.

(٤) ينظر: ابن يعيش / شرح المفصل / ١-١٢٣.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٤. القضية الخلافية: ناصب المنادى

- **المثال:** المنادى على إطلاقه
- **الاجتهادات النحوية:** أ. سيبويه: الناصب فعل مضمر.

ب. المبرد: الناصب هو نفس (يا).

- **موقف ابن يعيش:** اختار مذهب سيبويه.

العرض:

تبع ابن يعيش مذهب البصريين في عد المنادى أحد المفعولات، وأفرد له فصلاً تحت عنوان: (المنصوب باللازم إضماره). ولدى حديث ابن يعيش عن ناصب المنادى، ذكر رأي سيبويه دون أن ينسبه إليه على أنه الأصل، فقال: "والناصب له مضمر تقديره أنادي زيداً، أو أريد زيداً، أو أدعو ، أو نحو ذلك، ولا يجوز إظهار ذلك ولا اللفظ به؛ لأن (يا) قد نابت عنه، ولأنك إذا صرحت بالفعل وقلت: أنادي أو أريد، كان إخباراً عن نفسك، والنداء ليس بإخبار، وإنما هو نفس التصويت بالمنادى، ثم يقع الإخبار عنه فيما بعد، فيقول: ناديت زيداً"(١).

ثم ذكر مذهب المبرد القائل: "إن الناصب هو نفس (يا) لنيابتها عن الفعل، قال: ولذلك جازت إمالتها"(٢) وذكر مذهب أبي علي، حيث كان يذهب في بعض كلامه إلى أن (يا) ليس بحرف، إنما هو اسم من أسماء الفعل(٣).

وبعد أن فرغ من ذكر مذاهب النحويين، قال: إنّ الصواب هو المذهب الأول، ونسبه إلى سيبويه، ولا يخفى أن القارئ ليس بحاجة للتصريح بهذا الاختيار؛ فقد علم من طريقة عرضه رأي سيبويه، وكأنه الأصل في هذه المسألة، ومن التماسه العلة لهذا الرأي، ولم يفعل ذلك مع رأيي المبرد والفارسي.

---

(١) ابن يعيش / شرح المفصل / ١-١٢٧، وينظر: سيبويه / الكتاب / ٢-١٨٢.

(٢) ابن يعيش / شرح المفصل / ١-١٢٧، وينظر: المبرد / المقتضب /٤ - ٢٠٢

(٣) ينظر ابن يعيش / شرح المفصل / ١-١٢٧.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٥. القضية الخلافية: هل تلحق ألف الندبة الصفة؟

- **المثال:** وا زيد الكريماه.

الاجتهادات النحوية: أ- الخليل وسيبويه: لم يجيزوا ذلك.

ب- يونس والكوفيون: أجازوه.

- **موقف ابن يعيش:** اختار مذهب الخليل وسيبويه.

العرض:

يتمثل الخلاف في هذه المسألة في إمكانية مجيء ألف الندبة مع الصفة، فهل يقال: (وا زيد الكريماه)؟ ذهب سيبويه وأستاذه الخليل إلى عدم جواز ذلك، لأن الصفة ليست المقصودة بالندبة، إنما المقصود بها هو الموصوف[١].

وذهب يونس والكوفيون إلى جوازه، واحتجوا لذلك بأن الصفة والموصوف كالشيء الواحد[٢]، وكأنهم يشيرون إلى أن ارتباط الصفة بالموصوف، كارتباط المضاف بالمضاف إليه.

ويقرر ابن يعيش أن الصواب ما ذهب إليه سيبويه والخليل؛ "لأن الصفة ليست كالمضاف إليه؛ لأن المضاف إليه داخل في المضاف، ولذلك يلزمه، وأنت في الصفة بالخيار، إن شئت تصف، وإن شئت لا تصف"[٣].

---

(١) ينظر: سيبويه / الكتاب / ٢-٢٢٥ / والأنباري / الانصاف / مسألة (٥٢) / وابن يعيش / شرح المفصل / ٢-١٤.

(٢) ينظر: المبرد / المقتضب / ٤-٢٧٥، ابن يعيش / شرح المفصل / ٢-١٤.

(٣) ابن يعيش / شرح المفصل / ٢-١٤.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٦. القضية الخلافية: مجيء المفعول له معرفة.

- **المثال:** "يجعلون أصابعهم في آذانهم من الصواعق حذرَ الموت"[١].
- **الاجتهادات النحوية:** أ- سيبويه: يجوز فيه النكرة والمعرفة.

ب- الزجاج والجرمي والرياشي: قصروه على النكرة.

- **موقف ابن يعيش:** اختار مذهب سيبويه.

العرض:

نسب ابن يعيش إلى سيبويه[٢] أن الألف واللام مما يحسن في باب المفعول له، انتصاراً لمذهب الزمخشري الذي يرى أن المفعول له يكون معرفة ونكرة، ورداً على مذهب الزجاج والجرمي والرياشي ومن زعم زعمهم، من أن المفعول له لا يكون الا نكرة، وما جاء منه معرفة نحو: (مخافة الشر) فهو على نية الانفصال، أي ليس بمضاف حقيقي[٣].

وهو يرى أن ما ذهب إليه سيبويه فصل الخطاب، ويورد من الشواهد ما يؤيد ذلك، منها قوله تعالى: ﴿ **يجعلون أصابعهم في آذانهم من الصواعق حذر الموت** ﴾ فقوله "حذر الموت" مفعول له معرف بالإضافة.

ومنها قول حاتم:

وأغفر عوراء الكريم ادّخارَه وأعرض عن شتم اللئيم تكرماً[٤]

---

(١) سورة البقرة / الآية ١٩.

(٢) ينظررأي سيبويه في هذه المسألة(١-٣٧٢)، فهو لم يقل: وحسن في ذلك الألف واللام ، بل قال :وهذا ما جاء منه في الألف واللام ، وذلك قولك : (أرسلها العراك)، ثم قال: وليس كل المصادر في هذا الباب يدخله الألف واللام .

(٣) ينظر: ابن يعيش / شرح المفصل / ٢-٥٤.

(٤) البيت لحاتم الطائي وهو في ديوانه /ص٢٢٤.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٧. القضية الخلافية: ناصب المفعول معه.

- **المثال:** المفعول معه على إطلاقه.
- **الاجتهادات النحوية:** أ- سيبويه: الناصب هو الفعل الذي قبل الواو.

ب- أبو الحسن الأخفش: هو منتصب: انتصاب الظرف.

ج- الزجاج: منصوب بفعل مضمر.

ء- جمهور الكوفيين: منصوب على الخلاف.

العرض:

بدأ ابن يعيش بمذهب سيبويه[١] دون أن ينسبه إليه إلا عندما فرغ منه، مما يشير إلى أن هذا الرأي يمثل الأصل في هذه المسألة، عنده، فقال: "حروف العطف لا اختصاص لها بالأسماء دون الأفعال، بل تباشر الأفعال مباشرتها الأسماء، والحروف التي تباشر الأسماء والأفعال لم يجز أن تكون عاملة؛ إذ العامل لا يكون إلا مختصاً بما يعمل فيه، وإذا لم يجز أن تعمل الواو شيئاً كان ما بعدها منصوباً بالفعل الذي قبلها، هذا مذهب سيبويه"[٢].

وذكر -بعد ذلك- ما ذهب إليه أبو الحسن الأخفش من أن المفعول معه منصوب انتصاب الظروف؛ وتوضيح ذلك "أن الواو في قولك: (قمت وزيداً) واقعة موقع (مع) فكأنك قلت: (قمت مع زيد) فلما حذفت (مع)، وقد كانت منصوبة على الظرف، ثم أقمت الواو مقامهما انتصب زيد بعدها على حد انتصاب (مع) الواقعة الواو موقعها، وقد كانت منصوبة بنفس قمت، بلا واسطة، فكذلك انتصاب زيد بعد الواو جارياً مجرى انتصاب الظرف"[٣].

---

(١) ينظر: سيبويه / الكتاب / ١-٢٩٧.

(٢) ابن يعيش / شرح المفصل / ٢-٤٩.

(٣) ابن يعيش /شرح المفصل ٢-٤٩، وينظر: ابن جني / سر صناعة الإعراب / ١-١٤٤.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وعرض رأي الزجاج الذي ذهب فيه إلى أن ناصب المفعول معه فعل مضمـو،، فأنت عندما تقول: (ما صنعت وزيداً)، إنما تنصب زيداً بإضمار فعل، كأنك قلت: (مـا صنعت ولابست زيداً)[1].

وأخيراً عرض مذهب الكوفيين، حيث ذهبوا إلى أن المفعول معه منصوب علـى الخلاف، أي أن الثاني خالف حكم الأول.

وبعد أن عرض آراء النحويين، اختار مذهب سيبويه، فقال: "والصواب ما ذهـب إليه سيبويه من أن العامل الفعل الأول؛ لأنه وإن لم يكن متعدياً، فقد قوي بالواو النائبـة عن (مع)، فتعدى كما تعدى الفعل المقوى بحرف الجر، نحو (مررت بزيد)"[2].

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(١) ينظر: ابن يعيش / شرح المفصل / ٢-٤٩.

(٢) ابن يعيش /شرح المفصل ٢-٤٩، ينظر: أبو البركات الأنباري / الإنصاف / مسألة (٣٠).

٨. القضية الخلافية: وقوع المصدر حالاً.

- **المثال:** أتيته ركضاً وقتلته صبراً.
- **الاجتهادات النحوية:** أ- سيبويه: قد يقع المصدر حالاً، ولكن دون قياس مطرد.

ب- المبرد: يجوز وقوع المصدر حالاً في كل شيء دل عليه الفعل.

- **موقف ابن يعيش:** اختار مذهب سيبويه.

العرض:

قرر ابن يعيش أن المصدر قد يقع حالاً، فيقال: (أتيته ركضاً وقتلته صبراً) والتقدير: أتيته راكضاً، وقتلته مصبوراً إذا كان الحال من الهاء، فإنْ كان من التاء فتقديره: قتلته صابراً[١].

وذكر ابن يعيش أن هذا مذهب سيبويه، وهو عنده ليس بقياس مطرد، وإنما يستعمل في ما استعمله العرب؛ لأنه شيء وُضع موضع غيره، ولم يستحسن سيبويه أن يقال: (أتانا رجلةً وسرعةً) [٢].

أما المبرد فقد ذهب إلى جواز وقوع المصدر حالاً في كلّ شيء دل عليه الفعل، فأجاز أن تقول: (أتانا رجلةً، وأتانا سرعةً)، وذلك لدلالة الفعل على المصدر، فالإتيان يمكن أن يكون ركوباً أو رجلةً، كما يكون سرعة وإبطاء، فجاز ذلك، وكان يرى أن ناصب المصدر في مثل هذه الأمثلة هو الفعل المقدر، فقوله: (أتانا مشياً) بتقدير: (أتانا يمشي مشياً) [٣].

ولكن ابن يعيش رفض ما ذهب إليه المبرد، وقال: "الصحيح مذهب سيبويه، وعليه الزجاج، لأن قول القائل (أتانا زيد مشياً) يصح أن يكون جواباً لقائل قال: كيف

---

(١) ينظر: ابن يعيش / شرح المفصل / ٢-٥٩.

(٢) ينظر: سيبويه: / الكتاب / ١-٣٧٠، والسابق / ٢-٥٩.

(٣) ينظر: المبرد / المقتضب / ٣-٢٣٤ / وابن يعيش / شرح المفصل / ٢-٥٩.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أتاكم زيد؟ ومما يدل على صحة مذهب سيبويه، أنه لا يكون تقديره: (أتانا زيد يمشي المشي) كما قالوا: (أرسلها العراك)، والتقدير: أرسلها تعترك العراك"[1].

٩. القضية الخلافية: ناصب الحال في المصاحبة (الاشتراك).

- **المثال:** كلمته فاه إلى فيّ.
- **الاجتهادات النحوية:** أ- سيبويه: الناصب له الفعل المذكور.

  ب- جمهور الكوفيين: هو منصوب بإضمار (جاعلاً أو ملاصقاً).
- **موقف ابن يعيش:** اختار مذهب سيبويه.

العرض:

ناقش ابن يعيش قولهم: (كلمته فاه إلى فيّ) في مبحث الحال، فقرر أن قولهم: (فاه) نصب على الحال، وأنهم جعلوه نائباً عن (مشافهة) معناه (مشافهاً)، فهو اسم نائب عن مصدر في معنى اسم الفاعل، وذهب إلى أن الناصب للحال هو الفعل المذكور، الذي هو (كلمته) وتقديره: كلمته مشافهاً، وليس ثَمَّ إضمار عامل آخر[2].

ثم أورد ما ذهب إليه الكوفيون من أن نصب (فاه) في قولهم: (كلمته فاه إلى فيّ) يكون بإضمار (جاعلاً أو ملاصقاً). فالتقدير: كلمته جاعلاً فاه إلى فيّ، أو ملاصقاً فاه إلى فيّ[3].

وعقب ابن يعيش على هذا القول برفضه وبتأكيد ما قرره في البداية،ونسبه إلى سيبويه[4]، معللاً ذلك المذهب، يقول: "والمذهب الأول، وهو رأي سيبويه؛ إذ لو كان

---

(١) ابن يعيش / شرح المفصل / ٢-٥٩، ٦٠.

(٢) السابق / ٢-٦١.

(٣) السابق / ٢-٦١

(٤) ينظر: سيبويه / الكتاب/ ١-٣٩٧.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

بإضمار جاعلاً لما كان من الشاذ الذي لا يقاس عليه غيره ولجاز أن تقـــول: (كلمتـــه وجهه إلى وجهي، وعينه إلى عيني) وأشباه ذلك، وفي امتناعه دليل على ما قلناه"[1].

١٠. القضية الخلافية: ناصب الحال المؤكدة.

- **المثال:** زيد أبوك عطوفاً.
- **الاجتهادات النحوية:** أ- سيبويه: الناصب فعل مضمر.

ب- الزجاج: العامل في هذه الحال هو الخبر.

- **موقف ابن يعيش:** اختار مذهب سيبويه.

العرض:

الحال المؤكدة هي التي تجيء على أثر جملة عقدها من اسمين لا عمل لـــهما، فتُذكر توكيداً لمعنى الخبر وتوضيحاً له، وذلك كقولك: (زيد أبـــوك عطوفـــاً) فقولـــك عطوفاً حال، وهي صفة لازمة للأبوة، فلذلك أكدت بها معنى الأبوة[2].

والخلاف حول عامل النصب في هذه الحال، فأورد ابـــن يعيـــش رأي ســـيبويه القائل: ان العامل فيها فعل مضمر؛ ففي جملة (أنا عبدالله حقاً) العامل فعـــل مضمـــر تقديره: أعرف ذلك أو أحقه، ونحو ذلك مما دلت عليه الحال: فيكون توكيد الخبر فـــي هذه الجملة مثل توكيده باليمين، فإذا قلت (أنا عبدالله معروفاً) فكأنك قلت: لا شك فيه أو أعرفه أو أحقه، وجرى ذلك التأكيد مجرى التأكيد باليمين كقولك: (أنا عبدالله والله) [3].

وأورد ما ذهب إليه أبو إسحق الزجاج من أنّ العامل في الحال هو الخبر، لنيابته عن مسمى أو مدعو. ولم يعلق ابن يعيش على مذهب الزجاج واكتفى باختيار مذهـــب سيبويه[4].

---

(١) ابن يعيش / شرح المفصل / ٢-٦١.

(٢) ينظر: ابن يعيش / شرح المفصل / ٢-٦٤.

(٣) ينظر: سيبويه / الكتاب / ١-٣٧٨، وابن يعيش شرح المفصل / ٢-٦٥.

(٤) ينظر: ابن يعيش / شرح المفصل / ٢-٦٥.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

١١. القضية الخلافية: ناصب (قادرين) في الآية: ﴿ أيحسب الإنسان أن لن نجمع عظامه، بلى قادرين على أن نسوي بنانه ﴾[١].

- **المثال:** "أيحسب الانسان أن لن نجمع عظامه بلى قادرين على أن نسوي بنانه".

- **الاجتهادات النحوية:** أ- سيبويه: منصوبة بفعل مقدر (نجمعها).

ب- الفراء: أضمر فعلاً دل عليه المذكور (يحسب).

ج- بعض النحويين: قدروا: نقدر قادرين.

-**موقف ابن يعيش:** اختار مذهب سيبويه.

العرض:

ناقش ابن يعيش هذه الآية في مبحث الحال، لدى شرحه الحال التي تنتصب بعامل مضمر، فأورد رأي سيبويه في ناصب (قادرين)، فقال: (انتصاب (قادرين) -عند سيبويه- بفعل مقدر تقديره نجمعها قادرين، ودل على ذلك الفعل قوله تعالى: ﴿ **لن نجمع عظامه** ﴾.)[٢]. ولم يعلق على هذا الرأي، ولكنه أتبعه برأي الفراء، ورأي من سمّاهم بعضهم، ناقضاً المذهبين، فقال في الأول: "وذهب الفراء إلى أن انتصابه بإضمار فعل دل عليه الفعل المذكور أولاً، وهو قوله "أيحسب الإنسان". وتقديره بلى فليحسبنا قادرين على أن نسوي بنانه، فهو لجعله مفعولاً ثانياً، ومفعولا حسبت وأخواتها لا يجوز ذكر أحدهما دون الآخر"[٣]. وقال في الثاني: "وذهب بعضهم إلى أن تقديره بلى نقدر قادرين، وهو ضعيف -أيضاً- لأن اسم الفاعل إذا وقع حالاً لم يجز أن يعمل فيه فعل من لفظه، لا تقول: (قمت قائماً) وأنت تريد الحال، لأن الحال لا بد فيها من فائدة، إذ كانت فضلة في الخبر، وليس في ذلك فائدة، لأنك لا تقوم إلا قائماً"[٤].ثم ختم المسألة باختيار رأي سيبويه فقال: "والوجه هو الأول، وهو مذهب سيبويه"[٥].

---

(١) سورة القيامة /الآيتان ٣،٤.

(٢) ابن يعيش / شرح المفصل / ٢-٦٩. وينظر: سيبويه / الكتاب / ٢-٣٤٦.

(٣) ابن يعيش / شرح المفصل / ٢-٦٩.

(٤) السابق ٢-٦٩.

(٥)السابق ٢-٦٩.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

١٢. القضية الخلافية: هل يجوز تقديم المميّز على عامله؟

- **المثال:** عرقاً تصبَّب زيد.

-**الاجتهادات النحويه:** أ- سيبويه: لا يجيز تقديم المميز على عامله.

ب- المازني والمبرد: أجازا تقديم المميز على عامله.

ج- الزجاج: فند حجج المازني و المبرد.

- **موقف ابن يعيش:** اختار مذهب سيبويه.

العرض:

بدأ ابن يعيش هذ المسألة بعرض رأي سيبويه معللاً إياه،وسيبويه لا يجيز تقديم المميز على عامله، سواء كان العامل فعلاً أو معنى، فلا يجوز أن تقول: (عرقاً تصبب زيد)، وكذلك لا يجوز أن تقول: (سمناً عندي منوان) (١).

ويظهر انتصار ابن يعيش لهذا الرأي من طريقة تعليله فيقول: " أما إذا كان العامل معنى غير فعل فأمر امتناع تقديم معموله عليه ظاهر؛ لضعف عامله... وأما إذا كان العامل فعلاً متصرفاً فقضية الدليل جواز تقديم منصوبه عليه لتصرف عامله، إلا أنه منع من ذلك مانع، وهو كون المنصوب فيه مرفوعاً في المعنى، من حيث كان الفعل مسنداً إليه في المعنى والحقيقة؛ ألا ترى أن التصبّب في قولك (تصبّب زيد عرقاً، وتفقأ شحماً) في الحقيقة للعرق، والتفقؤ للشحم، والتقدير تصبّب عرق زيد، وتفقأ شحمه، فلو قدّمناهما لأوقعناهما موقعاً لا يقع فيه الفاعل، لأن الفاعل إذا قدمناه خرج عن أن يكون فاعلاً"(٢).

ولا يكتفي ابن يعيش بتعليل مذهب سيبويه، بل يتعداه بتصور من يعترض على هذا التعليل بحجج تخيلها هو، فنلحظ عنده عبارة (فإن قيل) هذه العبارة التي شكلت ظاهرة في تعليلاته، يقول في الرد على واحدة من هذه الحجج "فإن قيل: فأنت إذا قلت: (جاء زيد راكباً) نصبت راكباً على الحال، وجاز لك تقديمه، فتقول: (راكباً جاء زيد) والمنصوب هنا هو المرفوع في المعنى فما الفرق بينهما؟

---

(١) السابق/ ٢-٧٣. وينظر: سيبويه / الكتاب / ١-٢٠٥.

(٢) ابن يعيش / شرح المفصل / ٢-٧٤.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

قيل نحن إذا قلنا: (جاء زيد راكباً) فقد استوفى الفعل فاعله لفظاً ومعنى، وبقي المنصوب فضلة، فجاز تقديمه، وأما اذا قلنا (طاب زيد نفساً) فقد استوفى الفعل فاعله لفظاً، ولم يستوفه عن جهة المعنى، فلذلك لم يجز تقديم المنصوب، كما لم يجز تقديم المرفوع" (١).

بعد ذلك أورد مذهب أبي عثمان المازني وأبي العباس المبرد(٢) حيث ذهبا إلى جواز تقديم المميز على عامله، واحتجا لذلك ببيت أنشده، وهو:

أتهجر سلمى بالفراق حبيبها وما كاد نفساً بالفراق تطيب(٣)

وواضح أن الشاهد في هذا البيت هو تقديم (نفساً) حيث انتصبت على التمييز بالفعل تطيب الذي جاء متأخراً عنها، ولكن ابن يعيش رفض هذه الحجة، فقال: "لا حجة في ذلك لقلته وشذوذه، مع أن الرواية (وما كاد نفسي بالفراق تطيب)"(٤)

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

---

(١) ابن يعيش / شرح المفصل/ ٢-٧٤.

(٢) ينظر: المبرد / المقتضب / ج٣-٣٦.

(٣) البيت للمخبل السعدي وهو في ديوانه، ص٢٩٠.

(٤) ابن يعيش / شرح المفصل / ٢-٧٤.

١٣. القضية الخلافية: العامل في المستثنى.

- **المثال:** المستثنى على إطلاقه.
- **الاجتهادات النحوية:** أ- سيبويه: العامل هو الفعل المتقدم، أو معنى الفعل بواسطة (إلا)

ب- المبرد والزجاج: الناصب هو (إلا) نيابة عن أستثني.

ج- الفراء: رأى أن (إلا) مركبة من (إن+لا) وتعمل بجزأيها.

ء- الكسائي: منصوب لأنه في تأويل (قام القوم إلا أن زيداً لم يقم).

-**موقف ابن يعيش:** اختار مذهب سيبويه.

العرض:

ذكر ابن يعيش أقوال النحويين في عامل نصب المستثنى، بادئاً بما ذهب إليه سيبويه من أن العامل في المستثنى هو الفعل المتقدم، أو معنى الفعل بواسطة إلا[١]. ثم أخذ يرد حجج المنكرين لهذا المذهب فقال: "فإن قيل: الفعل المتقدم لازم غير متعد، فكيف يجوز أن يعمل في المستثنى النصب؟ قيل: لمّا دخلت عليه (إلا) قوته وذلك أنها أحدثت فيه معنى الاستثناء، كما يقوى بحرف الجر في (مررت بزيد)"[٢].

وربما تكون هذه الحجة من نسج خيال ابن يعيش، بمعنى أنه تصوّر من ينكر على سيبويه ما ذهب إليه متعللاً بهذه الحجة، فيرد عليه ابن يعيش ويحاججه حجة بحجة، ويستمر في مثل هذا النهج فيقول: "فإن قيل: فهلا أعملوا (إلا) فيما بعدها كما أعملوا حروف الجر" [٣]، ويدحض ابن يعيش هذه الحجة بما يعرف عند النحويين (بالاختصاص) فحروف الجر تعمل في ما بعدها كونها مختصة بالدخول على الأسماء أما (إلا) فهي غير مختصة بالأسماء، بل تباشر الحروف والأفعال مباشرتها للأسماء[٤].

---

(١) ينظر: سيبويه الكتاب ٢-٣٣٠، وابن يعيش: شرح المفصل ج٢-٧٦.

(٢) ابن يعيش: شرح المفصل ج٢-٧٦.

(٣) السابق /٢/٧٦.

(٤) السابق/٢-٧٦.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وبعد هذا الدفاع عن رأي سيبويه، عرض آراء النحويين ناقضاً إياها ومبيناً ضعفها، فذكر ما ذهب إليه أبو العباس المبرد وأبو إسحق الزجاج وطائفة من الكوفيين من أن الناصب للمستثنى هو (إلا) نيابة عن أستثنى[1]، فإذا قيل: (أتاني القوم إلا زيداً) فكأنه قيل: (أتاني القوم أستثني زيداً) ويبيّن ابن يعيش ضعف هذا المذهب من جوانب أهمها: "أنك تقول: (أتاني القوم غير زيد) فتنصب غيراً، ولا يجوز أن تقدر بـ (أستثني غير زيد)، لأنه يفسد المعنى. وليس قبل (غير) حرف تقيمه مقام الناصب، ولأن فيه إعمال معنى الحرف، وإعمال معاني الحروف لا يجوز..." [2].

ثم ذكر مذهب الفراء -وهو المشهور من مذهب الكوفيين- الذي يرى أن (إلا) مركبة من حرفين هما (إن) التي تنصب الأسماء وترفع الأخبار، و(لا) العاطفة، فصار (إن لا) فخففت النون وأدغمت في اللام، فأعملوها في ما بعدها عملين، فنصبوا بها في الإيجاب اعتباراً بإن، وعطفوا بها في النفي اعتباراً بلا، ويرى ابن يعيش أن هذا المذهب فاسد "لأنك تقول: (ما أتاني إلا زيد) فترفع، وليس قبله مرفوع يعطف عليه، ولم يجز فيه النصب، فيبطل تأثير الحرفين معاً"[3].

وبهذا العرض يظهر انتصار ابن يعيش الواضح لرأي سيبويه.

---

(١) ينظر: المبرد: المقتضب/ ج٤-٣٩٠ / ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل ج٢-٧٦.

(٢) ابن يعيش شرح المفصل ج٢-٧٦.

(٣) ابن يعيش / شرح المفصل / ٢-٧٧.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

١٤. القضية الخلافية: هل "حاشا" حرف أم فعل؟

- **المثال:** حاشا.

- **الاجتهادات النحوية:** أ- سيبويه: عد (حاشا) حرف جر، ولم يحك فيها الفعلية.

ب- الفراء: عدها فعلاً لا فاعل له.

ج- المبرد: رأى أنها تكون حرف جر وتكون فعلاً.

-**موقف ابن يعيش:** اختار مذهب سيبويه

العرض:

استهل ابن يعيش حديثه عن ماهية (حاشا)، بمذهب سيبويه الذي عد فيه (حاشا) حرف جر، يجر ما بعده، ويكون هو وما بعده في موضع نصب بما قبله، ويرى أنه مع عمله الجر في ما بعده، متضمن معنى الاستثناء، كما أن حتى حرف يجر ما بعده، وفيه معنى الانتهاء(١).

واستدل على ذلك ببيت للجميح:

حاشا أبي ثوبان إن به ضنّاً عن الملحاة والشتم(٢)

ثم رد ما زعمه الفراء من أن (حاشا) فعل لا فاعل له، وأن الأصل في قولك: (حاشا زيد) هو (حاشا لزيد)، ثم حذفت اللام لكثرة الاستعمال، وخفضوا بها من أجل ذلك. وابن يعيش يرى أن هذا الرأي فاسد؛ لأن الفعل لا يخلو من فاعل(٣).

وختم المسألة بإيراد مذهب أبي العباس، الذي ذهب فيه إلى أن (حاشا) تكون حرف جر، كما ذكر سيبويه، وتكون فعلاً ينصب ما بعده، ومضى ابن يعيش مع حجج المبرد، فذكر أن (حاشا) يتصرف فتقول: حاشيت وأحاشي، والتصرف من خصائص الأفعال(٤) وأورد شاهداً على تصرف (حاشا)، وهو قول النابغة:

ولا أرى فاعلاً في الناس يشبهه ولا أحاشي من الأقوام من أحد(٥)

---

(١) ينظر: ابن يعيش / شرح المفصل / ٢-٨٤.

(٢) البيت للجميح الأسدي وهو في الأصمعيات /ص٢١٨، شرح اختيارات المفضل /ص١٥٠٨.

(٣) ينظر: ابن يعيش / شرح المفصل / ٢-٨٥.

(٤) السابق / ٢-٨٥.

(٥) البيت للنابغة وهو في ديوانه /ص٢٠.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

وذكر ابن يعيش أن أبا العباس المبرد رفض أن تقتصر (حاشا) على الحرفية، ومضى مع المبرد في حججه الداعمة لاشتمال (حاشا) على الفعلية، فيقول: "إن (حاشا) يدخل على لام الجر، فتقول: (حاشا لزيد) قال الله تعالى: **(حاشا لله)**[1] ولو كان حرف جر لم يدخل على مثله، وإنه يدخله الحذف نحو (حاش لزيد)..."[2] وبعد أن فرغ ابن يعيش من الاحتجاج لمذهب المبرد، صرح بإعجابه بهذا المذهب، فقال: "وهو قول متين، يؤيده -أيضاً- ما حكاه أبو عمرو الشيباني وغيره أن العرب تخفض بها وتنصب"[3].

ولعله من الواضح -هنا- أن ابن يعيش اختار مذهب المبرد، ورفض أن تقصر (حاشا) على الحرفية، وكأنه بهذا يرفض مذهب سيبويه، ولكن الأمر كان مختلفاً عندما ناقش ابن يعيش أقوال النحويين في (حاشا) في مبحث (حروف الإضافة) فبعد أن عرض آراء النحويين على نحو مماثل لما سبق، خام المسألة بالانتصار لمذهب سيبويه، بقول ابن يعيش: "والصواب ما ذهب إليه سيبويه، وذلك أنها لو كانت فعلاً بمنزلةخلا وعدا لجاز أن تقع في صلة (ما) فتقول: (أتاني القوم ما حاشى زيداً) كما تقول: (ما خلا زيداً وما عدا زيداً) فلما لم يجز ذلك دلّ أنها حرف"[4].

وأخذ في مبحث (حرف الإضافة) يدفع الحجج التي احتج بها المبرد، فقال: بخصوص تصرف (حاشا): "نزل (حاشى يحاشي) منزلة (هلّل) من (لا إله إلا الله)..."[5].

وبخصوص الباقي قال: "وأما دخول لام الجر فعلى سبيل الزيادة والعوض من لام الفعل، وأما حذف الآخر منه، فلضرب من التخفيف وطول الكلمة"[6].

---

(١) سورة يوسف /الآية ٣١

(٢) ابن يعيش / شرح المفصل / ٢-٨٥، وينظر: المبرد / المقتضب/ ٤-٣٩١.

(٣) ابن يعيش / شرح المفصل / ٢-٨٥.

(٤) السابق / ٨-٤٨.

(٥) السابق ٨-٤٩.

(٦) السابق / ٨-٤٩.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

١٥. القضية الخلافية: الخلاف في حرفية (عدا)

- **المثال:** عدا
- **الاجتهادات النحوية:** أ- سيبويه والمبرد: قصراها على الفعلية.

ب- أبو الحسن الأخفش: عدها حرفاً.

-**موقف ابن يعيش:** اختار مذهب سيبويه والمبرد.

العرض:

قصر ابن يعيش (عدا) على الفعلية، فبعد أن قرر مراوحة (خلا) بين الفعلية والحرفية، قال: "أما عدا فهي فعل"[١] وبهذا يكون قد رجّح مذهب سيبويه والمبرد، حيث لم يحكيا الحرفية فيها[٢]، على مذهب أبي الحسن الأخفش الذي حكى فيها الحرفية، وعدها مع (خلا) مما يجر[٣].

١٦. القضية الخلافية: (حكم المستثنى من كلام تام غير موجب)

- **المثال:** ما جاءني أحد إلا زيدٌ (زيداً).
- **الاجتهادات النحوية:** أ- سيبويه: حكمه الرفع على البدل.

ب- الكسائي والفراء: جعلاه من قبيل العطف.

ج- ثعلب: أنكر البدلية.

- **موقف ابن يعيش:** اختار مذهب سيبويه.

العرض:

ومثال هذه المسألة: (ما جاءني أحد إلاّ زيد، وإلا زيداً)، فهو تام بمعنى أن المستثنى منه موجود، وهو غير موجب بمعنى أنه منفي أو فيه معنى النفي من استفهام أو نهي.

---

(١) ابن يعيش / شرح المفصل/ ٢-٧٨.

(٢) السابق / ٢-٧٨، وينظر: سيبويه / الكتاب / ٢-٣٤٨.

(٣) ينظر: ابن يعيش / شرح المفصل / ج٢-٧٨.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ويشير المثال المنقول من شرح ابن يعيش، إلى جواز وجهين، هما النصب على الاستثناء والرفع على البدل من أحد، وهذا الأخير رأي سيبويه[1]، وإليه ذهب ابن يعيش، ويعلل ذلك بتقدير المعنى على نحو: (ما جاءني إلا زيد) فزيد سد مسد أحد على البدل دون أن يتأثر المعنى، فالبدل يحل محل المبدل منه كما " أن البدل والنصب في الاستثناء من حيث هو إخراج واحد في المعنى، وفي البدل فضل مشاكلة ما بعد إلا لما قبلها فكان أولى"[2].

ثم أورد ما ذهب إليه الكسائي والفراء: حيث كانا يجعلان ما جعله سيبويه بدلاً من قبيل العطف، ولم يعلق ابن يعيش على هذا المذهب[3]، إنمّا اكتفى باختيار مذهب سيبويه.

أما ما أورده أبو العباس ثعلب من إنكار لمذهب سيبويه، فقد ردّه ابن يعيش، فيقول: "وقال أبو العباس ثعلب: كيف يكون بدلاً وأحد منفي وما بعد إلا موجب؟ والجواب أنه بدل منه في عمل العامل فيه، وذلك أنا إذا قلنا: (ما جاءني أحد) فالرافع لأحد هو (جاءني)، وإذا لم يذكر (أحداً) وقلنا: (ما جاءني إلا زيد) فالرافع لـ (زيد) هو جاءني -أيضاً- فكل واحد من (أحد) و(زيد) يرتفع بجاءني إذا أفردته، فإذا جمعنا بينهما، فلا بدّ من رفع الأول منهما بالفعل لأنه يتصل به، ويكون الثاني تابعاً له، كما يتبعه اذا قلت: (جاءني أخوك زيدٌ) إذ الفعل لا يكون له فاعلان.

أما اختلافهما في النفي والإيجاب، فلا يخرجهما عن البدل، لأنه ليس من شرط البدل أن يعد في موضع الأول اذا قدروا له، بل من شرط البدل أن يعمل فيه ما يعمل في الأول في موضعه الذي رتب فيه"[4].

---

(١) ينظر: سيبويه / الكتاب / ٢-٣١٩.

(٢) ابن يعيش / شرح المفصل / ٢-٨٢.

(٣) ينظر: السابق ٢-٨٢.

(٤) ابن يعيش / شرح المفصل / ٢-٨٢.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

١٧. القضية الخلافية: حكم المستثنى عندما يكون المستثنى منه مسبوقاً بحرف جر زائد.

- **المثال:** ما جاءني من أحد إلا عبدالله.
- **الاجتهادات النحوية:** أ- سيبويه: أجاز الرفع والنصب ومنع الخفض.

ب- جمهور الكوفيين: أجازوا الخفض في حالة كون المستثنى نكرة ، ومنعوه في المعرفة.

- **موقف ابن يعيش:** اختار مذهب سيبويه.

العرض:

يتضح من مثال هذه المسألة (ما جاءني من أحد إلا عبدالله) أن ابن يعيش قد ذهب في شرحها إلى جواز وجهين: النصب على الاستثناء، والرفع على البدل من الموضع، لأن موضعه الرفع، و ذكر أنه لا يجوز خفض زيد -في المثال السابق- على البدل في اللفظ، لأن خفضه بمن، ولا يجوز دخول (من) هذه على موجب، وما بعد (إلا) هنا موجب، لأنه استثناء من منفي، و المستثنى من منفي موجب، فامتنع البدل من اللفظ[١].

وبهذه العلة رد ما أجازه الكوفيون من خفض المستثنى -في هذه الحالة- إذا كان نكرة ، فهم يجيزون ذلك في النكرة دون المعرفة، فتقول على مذهبهم: (ما أتاني من أحدٍ إلا رجلٍ) ولا يجوز أن تقول: (ما أتاني من أحدٍ إلا زيدٍ) [٢].

وفي نهاية هذه المسألة ذكر أن الصواب هو المذهب الأول، ونسبه إلى سيبويه[٣] وقال: إن مذهب الكوفيين في جواز الجر فاسد للعلة السالفة الذكر[٤].

---

(١) ابن يعيش / شرح المفصل / ٢-٩١.

(٢) السابق / ٢-٩١.

(٣) ينظر: سيبويه / الكتاب / ٢-٣١٩.

(٤) ينظر: ابن يعيش /شرح المفصل / ٢-٩١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

١٨. القضية الخلافية: اسم لا النافية للجنس في حالتي التثنية وجمع المذكر السالم.

- **المثال:** (لا غلامَيْنِ لك، ولا ناصرِيْنَ لك).
- **الاجتهادات النحوية:** أ- الخليل وسيبويه: حكمه البناء.

ب- أبو العباس المبرد: حكمه الإعراب.

- **موقف ابن يعيش:** اختار مذهب الخليل وسيبويه.

العرض:

الخلاف يقع حول بناء اسم لا النافية للجنس في حالة التثنية وفي حالة جمع المذكر السالم، نحو (لا غلامَيْنِ لك ولا ناصرِينَ لزيد) فذهب سيبويه وشيخه الخليل إلى أنه مبني، وثبوت النون فيه كما ثبتت مع الألف واللام،وتثنية ما لا ينصرف، نحو قولك: (هذان أحمران) (وهذان المسلمان) والتنوين لا يثبت في واحد من الموضعين؛ وذلك لقوة النون مع الحركة(١).

وذهب أبو العباس المبرد إلى أنهما معربان وليسا مبنيين مع لا، وحجته في ذلك، لأنّ الأسماء المثناة والمجموعة بالواو والنون، لا تكوّن مع ما قبلها اسماً واحداً، فلم يجز ذلك(٢)، وذلك إشارة منه إلى أن علة بناء اسم لا النافية للجنس هي تركبه معها تركيب خمسة عشر.

وابن يعيش يرفض هذه الحجة على اعتبار أنها من قبيل عدم النظير، وإذا قام الدليل فلا عبرة بعدم النظير، أما إذا وجد فلا شك أنه يكون مؤنساً، وأما أن يتوقف ثبوت الحكم على وجوده فلا(٣).

ويقرر في نهاية المسألة أن الاختيار هو الوجه الأول، وهو البناء وإثبات النون(٤).

---

(١) ينظر: سيبويه / الكتاب / ٢-٢٩٠، ٢٩١؛ ابن يعيش / شرح المفصل / ٢-١٠٦.

(٢) ينظر: ابن يعيش / شرح المفصل / ٢-١٠٦.

(٣) ينظر: السابق / ٢-١٠٦.

(٤) ينظر: ابن يعيش / شرح المفصل / ٢-١٠٨.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

١٩. القضية الخلافية: الفصل بين المنفي وما أضيف إليه بظرف أو جار و مجرور مع اللام المقحمة.

- **المثال:** لا مِثْلَ بها لزيد.
- **الاجتهادات النحوية:** أ- الخليل وسيبويه: الفصل قبيح.

ب- يونس: الفصل جائز من غير قبح.

- **موقف ابن يعيش:** اختار مذهب سيبويه.

العرض:

هذه المسألة تحتاج إلى شيء من التوضيح، ومن أجل ذلك خذ قول العرب: (لا أبا لك)، فما السبب الذي دعاهم إلى إعراب (أب) بالحروف، مع أنه غير مضاف؟ يذكر ابن يعيش أن (أب) هنا على نية الإضافة إلى ما بعد اللام، فالأصل (لا أباك) ولكنهم زادوا اللام، فهي لام زائدة مقحمة لتأكيد الإضافة[١].

ففي نحو هذا المثال حدث الخلاف، فهل يجوز أن تفصل بين المنفي (أبا) وبين ما أضيف إليه وهو (ك) مع وجود اللام الزائدة المقحمة؟ فتقول: (لا أبا فيها لك) يقول ابن يعيش: "إن ذلك قبيح عند الخليل وسيبويه، لأن اللام بمنزلة ما لم يذكر، فالاسم بمنزلة اسم ليس بينه وبين المضاف إليه حاجز، نحو (لامثل زيد) فكما يقبح (لا مثل بها لزيد) قبح (لا أبا فيها لك)" [٢].

ويورد رأي يونس الذي ذهب فيه إلى جواز الفصل بالظرف، أو ما جرى مجراه من جار ومجرور من غير قبح إذ كان الظرف ناقصاً لا يتم به الكلام ونحو: (لايدي بها لك) ومعناه: لا طاقة بها لك، فهذا جائز -عنده- لأن الجار والمجرور (بها) في هذا الموضع لا يتم به الكلام؛ لأنه ليس خبراً[٣].ولكنه ينتصر لمذهب سيبويه الذي يرى الفصل بين المضاف والمضاف إليه قبيحاً، سواء كان مما يتم به الكلام أولا[٤].

---

(١) ينظر ابن يعيش/ شرح المفصل / ٢-١٠٥.

(٢) السابق / ٢-١٠٧، ينظر: سيبويه / الكتاب / ٢-٢٧٦.

(٣) ينظر: ابن يعيش / شرح المفصل / ٢-١٠٨.

(٤) ينظر: السابق / ٢-١٠٨.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ثانياً : القضيتان اللتان خالف فيهما سيبويه

١. القضية الخلافية: ناصب المفعول المطلق إذا كان في معنى الفعل وليس مصدراً له.

- **المثال:** "والله أنبتكم من الأرض نباتاً"[١].

- **الاجتهادات النحوية:** أ- سيبويه: فعل مضمر من لفظ المصدر.

ب- المبرد والسيرافي: الناصب لها هو الفعل المذكور.

- **موقف ابن يعيش:** مال إلى اختيار مذهب المبرد والسيرافي.

العرض:

يعمل الفعل النصب في مصدره بلا خلاف، نحو (قمت قياماً) و (أكرمت إكراماً) ولكن النحويين اختلفوا في عامل النصب عندما يكون المصدر غير جار على الفعل، بمعنى أنه ليس مصدراً لهذا الفعل، نحو قوله تعالى: ﴿ **والله أنبتكم من الأرض نباتاً** ﴾، فإن (نباتاً) مصدر للفعل (نبت)، وليس للفعل (أنبت). ومن ذلك قول الشاعر:

وخير الأمر ما استقبلت منه ... وليس بـأن تَتَبَعـهُ اتباعـاً[٢]

يلحظ -هنا- أن الشاعر أكد قوله (تَتَبَعه) بقوله (اتباعاً)، واتباع على وزن (افتعال) وهو في الحقيقة مصدر (اتبع)، وقياسه أن يقول (تتبعاً)، ولكن لما كان معنى (تتبع) و(اتبع) واحداً، أكدّ كل واحد منهما بمصدر صاحبه[٣].

ويمكن تلخيص ما أورده ابن يعيش من خلاف للنحويين في هذه المسألة بمذهبين:

أولهما: أنْ تُعمل في مثل هذه المصادر الفعل المذكور؛ وذلك بسبب اتفاقهما في المعنى. وهو مذهب المبرد والسيرافي.

---

(١) سورة نوح / الآية ١٧.

(٢) البيت للقطامي وهو في ديوانه /ص٣٥.

(٣) ينظر ابن يعيش / شرح المفصل / ١-١١١،١١٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وثانيهما: أنْ تُضمر لهذه المصادر فعلاً من لفظها، فتضمر في الآية الكريمة الفعل (نبتم) بتقدير: أنبتكم من الأرض نباتاً"[1] فيكون المصدر منصوباً بفعل محذوف دل عليه الفعل الظاهر. وهو مذهب سيبويه وبعض النحويين[2].

ولم يصرح ابن يعيش باختياره، إنما ظهر، من خلال عرضه المسألة، أنه يميل إلى المذهب الأول وهو إعمال الأفعال المذكورة مباشرة، لأن فيها دلالة معنوية على المصادر، و الفعل ينصب ما كان فيه دلالة عليه، سواء كانت هذه الدلالة لفظية أو معنوية، وهو يرى أن الدلالة المعنوية في مثل هذه المصادر متحصلة وإنْ غابت الدلالة اللفظية[3].

كما يظهر ميل ابن يعيش إلى المذهب الأول من خلال قوله: إنّ أكثر النحويين على هذا المذهب [4].

وعلى الرغم من عدم اختياره مذهب سيبويه، إلا أنه لم يرفضه، بل أورده، مفصلاً ومثل له بأمثلة توضيحية، وكأنّه يلقى قبولاً لديه، في حين كنّا نراه يهاجم الآراء المخالفة لاختياره مظهراً ما فيها من ضعف وتناقض.

---

(١) سورة نوح/ الآية ١٧.

(٢) ينظر ابن يعيش/ شرح المفصل/١- ١١٢.

(٣) ينظر: السابق / ١-١١١.

(٤) ينظر السابق / ٢-١١٢.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

٢. القضية الخلافية: حكم الاسم المشغول عنه بعد (إذا) و (حيث).

- **المثال:** (إذا عبد الله تلقاه فأكرمه) و (حيث زيداً تجده فأكرمه).
- **الاجتهادات النحوية:** أ- الزمخشري: حكمه النصب.

ب- سيبويه: حكمه الرفع.

- **موقف ابن يعيش:** تابع الزمخشري في مذهبه.

العرض:

كما هو واضح من مثالي هذه المسألة (إذا عبدالله تلقاه فأكرمه) و (حيث زيداً تجده فأكرمه) يلحظ أن الاسمين واقعان بعد (إذا) و (حيث) وقد جاء بعدهما فعل عمل النصب في الضمير العائد على الاسم المتقدم، والخلاف في نحو هذه المسألة يقع حول حكم هذا الاسم، فهل هو مرفوع أم منصوب؟.

اختار ابن يعيش ما ذهب إليه الزمخشري، وهو النصب، وذلك لأن (إذا) و (حيث) يشتملان على معنى المجازاة، والمجازاة إنما تكون بالفعل، فلما كان الموضع موضع فعل، اختير نصب الاسم بعدهما بإضمار فعل يفسره الظاهر[١].

وقد أجاز ابن يعيش مذهب سيبويه في جواز رفع الاسم على الابتداء بعد (حيث) دون (إذا)، قال: في تعليل ذلك: " لأنها -حيث- قد تخرج من معنى الجزاء إلى أن يكون بعدها المبتدأ والخبر، فقول: (لقيته حيث زيدٌ جالس) فتكون نظيرة (اذ) في الزمان، في وقوع الابتداء والخبر بعدها نحو: (لقيته إذ زيد جالس)[٢].

أمّا (إذا) فلا يتوفر لها ما توفّر لـ(حيث) فهي لا تنفك من معنى المجازاة، لأنها لا تقع إلا للمستقبل، فإذا جاء بعدها اسم، فلا بد من أن يكون الفعل بعدها مقدراً[٣].

وبهذا يكون ابن يعيش قد خالف سيبويه في جواز رفع الاسم المشغول عنه بعد (إذا)، وتأتي هذه المخالفة خجلى من ابن يعيش، فلم يصرّح بضعف مذهب سيبويه، ولم يفنّد حجته تفنيداً يظهر بُعْدَها عن المنطق النحوي، كما جرت العادة مع آراء غير سيبويه.

---

(١) ينظر: ابن يعيش / شرح المفصل / ٢-٣٦.

(٢) السابق / ٢-٣٦.

(٣) السابق / ٢-٣٦.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ثالثاً: القضايا التي أورد فيها اجتهاد سيبويه دون ترجيح

أورد ابن يعيش عدداً من الاجتهادات النحوية في مجموعة من القضايا دون ترجيح، وهذا يعني أنّ كل واحد من هذه الاجتهادات المختلفة يحمل وجهاً مقبولاً عند ابن يعيش، لذا فبالإمكان أن تعد هذه الاجتهادات من قبيل تعدد الوجوه، وليست من قبيل الخلاف. وكان لاجتهادات سيبويه حظوة خاصة في هذا المضمار، إذ كان ابن يعيش يستحضرها ويوظفها في توجيه شاهد، أو في تأييد حكم نحوي، وهذه القضايا هي:

١. القضية الخلافية: توجيه الشاهد

لن تراها ولو تأملتَ إلا ولها في مفارق الرأس طيباً[١]

- **المثال:** الشاهد السابق.
- **الاجتهادات النحوية:** أ- سيبويه: ذهب إلى أن (طيباً) منصوب على المعنى.

ب- المبرد: ذهب إلى أن (طيباً) منصوب بفعل مضمر.

- **موقف ابن يعيش:** لم يرجح.

العرض:

تحدث ابن يعيش في فصل أسماه "المنصوب بالمستعمل إظهاره" عن جواز حذف الفعل، وجواز إظهاره، فإذا حذفته فللاستغناء عنه، وإنْ أظهرته فللتأكيد والبيان، ويمثّل لذلك أنك إذا رأيت رجلاً متوجهاً وجه الحاج، قاصداً في هيئة الحاج، قلت: (مكةَ والله) كأنك قلت: يريد مكة والله[٢].

وأورد الخلاف الذي قام بين سيبويه والمبرد حول توجيه الشاهد الآنف الذكر، فقد ذهب سيبويه إلى أن (طيباً) منصوب على المعنى -حمل على المعنى- لأنه لما

---

(١) البيت لعبيدالله بن قيس الرقيات، وهو في منحق ديوانه / ص١٧٦، والكتاب / ١-٢٨٥.

(٢) ينظر: ابن يعيش / شرح المفصل / ١-١٢٥.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

قال: (لن تراها إلا ولها في مفارق الرأس طيباً)، دلّ على أن الطيب داخل في الرؤيـة، فنصبه على هذا التأويل[1].

وقد ردّ أبو العباس المبرد ما ذهب إليه سيبويه، وذكر أن مثل هذا لا يجوز، لأنه لا يُحمل على المعنى إلا بعد تمام الكلام الأول، لأنه حمل على التـأويل، ولا يصـح تأويل الكلام إلا بعد تمامه. وأما التقدير الذي ذهب إليه المبرد فـهو: لـن تراهـا وإن تأملت إلا رأيت لها في مفارق الرأس طيباً، فهو منصوب بفعل مضمر[2].

ولم ينتصر ابن يعيش لمذهب سيبويه؛ فقد أغفل تفنيد حجة المبرد في الرد عليه، على غير ما عهدناه في كثير من مخالفات المبرد لسيبويه، ولكنه يظهر ميـلاً لمذهـب سيبويه، وذلك بتمهيده لشرح الشاهد وتوجيه موضع الخلاف فيه، فقال: "ومن ذلـك – أي حذف الفعل للاستغناء– إذا ذكر رجل فأثنى عليه خير أو شر، فقلت: (أهـلَ ذاك أو أهلَه) معناه: ذكرت أهل ذاك أو أهله، والهاء تعود إلى الذكر أو الثناء، كـأنك قلـت: ذكرت أهلاً لذاك الذكر أو الثناء، لأنه في ذكره فحمله على المعنى"[3].

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(١) ينظر: ابن يعيش/ شرح المفصل/ ١-١٢٦، وسيبويه /الكتاب / ١-٢٨٥.

(٢) ينظر: ابن يعيش / شرح المفصل / ١-١٢٦.

(٣) السابق / ١-١٢٦.

٢.القضية الخلافية: تكرار المنادى المضاف دون المضاف إليه.

- **المثال:** يا زيدَ زيدَ عمروٍ.

- **الاجتهادات النحوية:** أ- سيبويه: الأول هوالمضاف والثاني مكرر للتأكيد.

ب- المبرد: الأول مضاف إلى اسم محذوف والثاني هو المضاف إلى الظاهر

- **موقف ابن يعيش:** لم يرجح قولاً يفسر علة فتح الاسمين، ورجح وجه ضم الأول ونصب الثاني.

العرض:

يذكر ابن يعيش أنه إذا كان المنادى مضافاً، وكرّر المضاف دون المضاف إليه، جاز فيه وجهان، الأول منهما أن تنصب الاثنين فتقول: (يا زيدَ زيدَ عمروٍ) والثاني أن تضم الأول وتنصب الثاني فتقول: (يا زيدُ زيدَ عمرٍ). ونسب ابن يعيش إلى يونس والخليل أنهما ذهبا إلى أن الوجهين سواء في المعنى، وهما لغة العرب(١).

ويؤكد ما ذهب إليه يونس والخليل، أن بيت جرير الذي استشهد به النحويون على هذه الظاهرة، قد روي على الوجهين المذكورين:

يا تيمَ تيمَ عديٍّ لا أبالكمُ لا يُلْقِيَنَّكم في سَوْءَةٍ عُمَرُ(٢)

وقدم النحويون اجتهادات تعلل روايه فتح الاسمين، وكانت هذه التعليلات مثار خلاف بينهم، واقتصر ابن يعيش على ذكر مذهبي سيبويه والمبرد في توجيه رواية نصب الاسمين، فزعم سيبويه: "أن الأول هو المضاف إلى عمرو، والثاني تكرر لضرب من التأكيد، ولا تأثير له في خفض المضاف إليه، قال: لأنا قد علمنا أنك لو لم تكرر الاسم الثاني لم يكن إلا منصوباً، فلما كررته بقي على حاله"(٣).

في حين ذهب أبو العباس المبرد إلى أن الأول مضاف إلى اسم محذوف، وأن الثاني هو المضاف إلى الظاهر المذكور، وتقديره -عنده- (يا زيدَ عمروٍ زيدَ عمروٍ) ثم حذف (عمرو)، الأول اكتفاء بالثاني(٤).

---

(١) ينظر: ابن يعيش / شرح المفصل / ٢-١٠.

(٢) البيت لجرير وهو في ديوانه /ص٢١٢.

(٣) ابن يعيش / شرح المفصل / ٢-١٠، وينظر: سيبويه / الكتاب / ٢-٢٠٥.

(٤).ينظر: ابن يعيش /شرح المفصل /٢-١٠، والمبرد / المقتضب / ٤-٢٢٩.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ولم يختر ابن يعيش أياً من المذهبين، أما بخصوص روايتي بيت جرير فيقول: إن ضمّ الأول ونصب الثاني هو القياس، لأن الأول منادى معرفة[١].

٣. **القضية الخلافية:** ناصب (خيراً) في الآية ﴿ **انتهوا خيراً لكم** ﴾[٢].

- **المثال:** ﴿ **انتهوا خيراً لكم** ﴾.

الاجتهادات النحوية: أ- الخليل وسيبويه: الناصب فعل مضمر تقديره: ائتوا.

ب- الكسائي: منصوبة لأنها خبر كان المحذوفة.

ج- الفراء: نائب عن المفعول المطلق.

- **موقف ابن يعيش:** لم يرجح.

العرض:

ناقش ابن يعيش هذه الآية الكريمة في مبحث التحذير، لدى عرضه أنواع المنصوب باللازم اضماره، فذكر أصنافاً من المنصوب بعامل لازم الإضمار من نظائر هذه الآية، والخلاف -هنا- في ناصب (خيراً)، وبرغم أن ابن يعيش ساق الآية كشاهد على المنصوب بالفعل المضمر، إلا أنه أجاز فيها ثلاثة وجوه، وتمثل هذه الوجوه مذاهب النحويين المختلفة، فالوجه الأول ما ذهب إليه الخليل وسيبويه من نصب (خيراً) بفعل مضمر، تقديره: (انتهوا وائتوا خيراً لكم) ويعلل سيبويه ذلك بقوله: "لأنك حين قلت: (انته) فأنت تريد أن تخرجه من أمر، وتدخله في أمر آخر فكأنه أمر أن يكف عن الشر والباطل، ويأتي الخير"[٣]. وعلى هذا التوجيه لا يكون الفعل لازم الإضمار؛ لأنه-كما يرى ابن يعيش- لم يكثر استعماله، فجاز إضماره وجاز إظهاره.

والوجه الثاني ما ذهب إليه الكسائي، حيث جعل (خيراً) خبراً لكان المحذوفة، والتقدير: (انتهوا يكن الانتهاءُ خيراً لكم)[٤].

---

(١)ينظر: ابن يعيش / شرح المفصل / ٢-١٠

(٢) سورة النساء/ الآية ١٧١.

(٣) ابن يعيش / شرح المفصل / ٢-٢٧.

(٤) ينظر: السابق / ٢-٢٧،٢٨.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وأما الوجه الثالث فقد مثل مذهب الفراء، حيث عـدّ (خـيراً) صفـة لمصـدر محذوف، كأنه قال: (انتهوا انتهاءً خيراً لكم) [1].

٤. القضية الخلافية: تقديم الحال من المجرور على الجار والمجرور.

- **المثال:** مررت راكباً بزيد.
- **الاجتهادات النحوية:** أ- سيبويه: منع جواز ذلك.

ب- ابن كيسان: أجاز ذلك.

- **موقف ابن يعيش:** لم يرجح.

العرض:

لا خلاف بين النحويين في جواز مجيء الحال من المجرور، وإنما الخلاف وقـع في إمكانية تقديم الحال من المجرور على الجار والمجرور، نحو (مررت راكباً بزيـد) إذا كنت تقصد أن (راكباً) حال من زيد، فذكر ابن يعيش أن سيبويه منع جـواز ذلـك؛ لأن العامل وإنْ كان الفعل، إلا أنه لم يصل إلى صاحب الحال الـذي هـو (زيـد) إلا بوساطة حرف الجر، لذلك لم يجز أن يعمل في حاله قبل ذكر ذلك الحرف، وكمـا لا يجوز تقديم صاحب الحال على حرف الجر، كذلك لا يجوز تقديم الحال عليه[2].

ثم أورد ابن يعيش مذهب ابن كيسان الذي أجـاز تقـدّم الحـال علـى الجـار والمجرور قياساً؛ لأن العامل في الحال هو الفعل في الحقيقة[3]. واكتفى بذلك ولم يرجح أياً من المذهبين.

---

(١) ينظر: ابن يعيش / شرح المفصل / ٢-٢٨.

(٢) ينظر: السابق / ٢-٥٩.

(٣) ينظر: السابق / ٢-٥٩.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٥. القضية الخلافية: الخلاف حول (وحده).

- **المثال:** مررت به وحده .
- **الاجتهادات النحوية:** أ- سيويه: هي حال من الفاعل والمفعول.

ب- الزجاج: هي حال من الفاعل دون المفعول.

- **موقف ابن يعيش:** لم يرجح.

العرض:

ذكر ابن يعيش أن (وحده) مصدر في موضع الحال، وهو في معنى إيحاد، جاء على حذف الزوائد، كأنك قلت: أوحدته بمروري إيحاداً، أو أن تكون في معنى منفرد، فإذا قلت: مررت به وحدَه، كأنك قلت: مررت به منفرداً، وقال: إن سيبويه يرى احتمالية أن يكون (وحده) حالاً من الفاعل والمفعول[١]. في حين ذهب الزجاج إلى أنها للفاعل دون المفعول، فإذا قلت: مررت به منفرداً، فكأنك قلت: أفردته بمروري إفراداً[٢].

واكتفى ابن يعيش بعرض الرأيين بالصورة السابقة، ولم يقدم رأياً على آخر.

٦. القضية الخلافية: حكم المستثنى إذا تقدم على صفة المستثنى منه.

- **المثال:** ما أتاني أحد إلا أبوك (أباك) خير من زيد.
- **الاجتهادات النحوية:** أ- سيبويه: يبدل مما قبله.

ب- المازني: يلزم فيه النصب.

- **موقف ابن يعيش:** لم يرجح.

العرض:

الأصل في الصفة أن تباشر الموصوف، فإذا أردت أن تصف المستثنى منه، تقول: (ما أتاني أحد خير من زيد إلا أبوك وإلا أباك) ويمكن أن تتأخر صفة المستثنى

---

(١) ينظر: ابن يعيش / شح المفصل / ٢-٦٣، وسيبويه / الكتاب / ١-٣٧٣.

(٢) ينظر: ابن يعيش / شرح المفصل / ٢-٦٣.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

منه (أحد) إلى ما بعد المستثنى (الأب) فتقول: (ما أتاني أحدٌ إلاّ أبوك (أباك) خيرٌ من زيد).

ومن المعلوم أنه إذا تأخر المستثنى منه عن المستثنى نحو: (ما أتاني إلا زيداً أحدٌ) وجب نصب المستثنى، وامتنع رفعه على البدل، لأن البدل تابع، ولا يجوز أن يتقدم التابع على متبوعه(١).

ويختلف الأمر قليلاً في هذه المسألة، فلم يتأخر المستثنى منه عن المستثنى،وإنما صفة المستثنى هي التي تأخرت، وفي شرح هذه الحالة أورد ابن يعيش مذهبين، الأول لسيبويه حيث رأى: "أن تبدله مما قبله، لأن الاعتبار بتقديم المبدل منه، وهو الاسم، ولا تكترث للصفة، لأنها فضلة"(٢) وبذلك يكون قد أوجب الرفع، وإلى هذا القول ذهب المبرد أيضاً(٣).

أما المذهب الثاني فهو اختيار أبي عثمان المازني، وفيه يرى "أن الصفة والموصوف كالشيء الواحد، وإذا كانا كالشيء الواحد، كان تقديمه على الصفة كتقديمه على الموصوف، فكما يلزم النصب بتقديمه على المستثنى منه، كذلك يلزم النصب بتقديمه على الصفة"(٤) وبهذا يكون قد أوجب النصب على الاستثناء.

ولم يرجح ابن يعيش قولاً في هذه المسألة، إنما ارتضى المذهبين، يقول في ذلك: "إن شئت أبدلته منه، وإن شئت نصبت وقلت: إلا أباك"(٥).

---

(١) ينظر: ابن يعيش / شرح المفصل / ٢-٧٩.

(٢) ابن يعيش / شرح المفصل / ٢-٩٢. ينظر: سيبويه / الكتاب / ٢-٣٣٥، ٣٣٦.

(٣) ينظر: المبرد / المقتضب / ٤-٣٩٩، ٤٠٠، ابن يعيش / شرح المفصل / ٢-٩٢.

(٤) ابن يعيش / شرح المفصل / ٢-٩٢.

(٥) السابق / ٢-٩٢.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

٧. القضية الخلافية: حكم لا النافية للجنس المسبوقة بهمزة التمني.

- **المثال:** ألا غلامَ أفضلُ منك؟.
- **الاجتهادات النجوية:** أ- سيبويه: حكمه النصب.

ب- المازني: حكمه الرفع.

- **موقف ابن يعيش:** لم يرجح.

العرض:

لا خلاف بين النحويين في بناء اسم (لا) النافية للجنس المسبوقة بهمزة التمني كما كان قبل دخولها، وإنما الخلاف في خبرها، وعرض ابن يعيش مذهبي سيبويه والمازني في ذلك، فنسب إلى سيبويه أنه ذهب إلى أن خبر (لا) النافية للجنس يكون في هذه الحال منصوباً، وذلك لدخول معنى التمني عليه، وصار مستغنياً، كما استغنى (اللهمّ غلاماً) ومعناه: اللهم هب غلاماً، ومعنى خبر (لا) في هذه الحالة معنى المفعول، وليس هناك حاجة للخبر(١).

أما المازني فقد ذهب إلى أن (لا) تبقى على حالها من نصب الاسم، ورفع الخبر، ويكون على مذهب الخبر، وإنْ كان معناه التمني، كما أنّ قولك: (غفر الله له، ورحمه الله) فاللفظ خبر، والمعنى الدعاء(٢).

ولم يتخذ ابن يعيش موقفاً من هذين المذهبين، فلم يختر واحداً منهما، ولم يظهر ميلاً نحو أحدهما دون الآخر.

وخلاصة الأمر في هذا المبحث أن ابن يعيش كان مغرماً بآراء سيبويه، وكأنما يتعبد بكلامه، ولولا أنه ترك الأخذ برأي سيبويه في تينك المسألتين لأمكن القول: إنّ ابن يعيش ما تعرض للقضايا الخلافية، وفصّل فيها القول أثناء شرحه لمفصل الزمخشري، إلا ليوافق سيبويه، ويدافع عن آرائه، ويرد حجج خصومه، ويعلل كل ما ذهب إليه.

---

(١) ينظر: ابن يعيش / شرح المفصل / ٢-١٠٢، وسيبويه / الكتاب / ٢-٣٠٧.

(٢) ينظر: ابن يعيش / شرح المفصل / ٢-١٠٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المبحث الثاني

موقف ابن يعيش من آراء أئمة النحويين

عرض ابن يعيش آراء النحويين البصريين والكوفيين في عدد من القضايا الخلافية، وقد تنوع ظهور هذه الآراء، فكانت تظهر حيناً في مقابل رأي سيبويه، وحيناً تظهر آراء بعض البصريين مقابل آراء بعض الكوفيين، وحيناً آخر تظهر آراء المدرسة الواحدة متقابلة، مما أدى إلى احتمالية تكرار بعض القضايا في مباحث مختلفة، لذا فقد لجأت الدراسة إلى الاكتفاء بالإشارة إلى موضع القضية التي سبق عرضها.

وستبدأ الدراسة بعرض موقف ابن يعيش من آراء أئمة البصريين، مرتّبة أعلامها حسب عدد آرائهم الواردة في شرح المفصل. وهي كما يلي:

- موقف ابن يعيش من المبرد.
- موقف ابن يعيش من الزجاج.
- موقف ابن يعيش من الأخفش.
- موقف ابن يعيش من يونس.

وتعرض بعد ذلك لإمامين من المدرسة الكوفية، بحيث تبيّن:

- موقف ابن يعيش من الفراء.
- موقف ابن يعيش من الكسائي.

ولا يخفى أنه سيظهر في هذه الصورة تكرار لبعض القضايا التي عرض فيها ابن يعيش آراء بعض الكوفيين مقابل آراء بعض البصريين، لذا فقد عرضت الدراسة هذه القضايا في الجزء المخصص لأئمة البصريين، مع الإشارة إليها لدى الحديث عن موقف ابن يعيش من أئمة الكوفيين.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أولاً : موقف ابن يعيش من آراء أئمة البصرة

١. موقفه من آراء المبرد:

عرض ابن يعيش آراء المبرد في أربع عشرة قضية، وافقه في سبع قضايا منها، وخالفه في أربع، وذكر اجتهاد المبرد في ثلاث قضايا دون أن يحدد موقفه منها.

- موافقات ابن يعيش للمبرد:

بدايةً تجدر الإشارة إلى أن هناك سبع قضايا وافق فيها ابن يعيش أبـــا العبـــاس المبرد، وقد تم عرض خمساً منها لدى الحديث عن موقف ابن يعيش من آراء ســـيبويه، وذلك لورود رأيي العالمين في هذه القضايا، وهي:

١- ناصب المفعول المطلق إذا كان في معنى الفعل وليس مصدراً له.[١]

٢- مجيء المفعول له معرفة.[٢]

٣- الخلاف في (عدا).[٣]

٤- الخلاف في (حاشا).[٤]

٥- حكم لا النافية للجنس في حالتي التثنية وجمع المذكر السالم.[٥]

وأما القضيتان اللتان لم تعرضا فهما:

- هل يكتسب المنادى العلم تعريفاً جديداً بالنداء أم يبقى على تعريف العلمية؟.

- تعدي الفعل إلى ظرف المكان المخصوص.

وسأعرض في الصفحات التالية لهاتين القضيتين.

(١) تنظر الرسالة ص ٥٠ من هذا البحث
(٢) تنظر الرسالة ص ٣٢ من هذا البحث
(٣) تنظر الرسالة ص ٤٥ من هذا البحث
(٤) تنظر الرسالة ص ٤٣ من هذا البحث
(٥) تنظر الرسالة ص ٤٨ من هذا البحث

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

القضية الخلافية: هل يكتسب المنادى العلم تعريفاً جديداً بالنداء أم يبقى على تعريف العلمية؟

- **المثال:** يا زيد.
- **الاجتهادات النحوية:** أ- المبرد: يكتسب تعريفاً جديداً.

ب- ابن السراج: يبقى على تعريف العلمية.

- **موقف ابن يعيش:** اختار مذهب المبرد.

العرض:

ذكر ابن يعيش أن النداء وسيلة لتعريف النكرات، نحو (يا رجل) فرجل نكرة في الأصل، وإنما صار معرفة لأنك عينته من بين النكرات وقصدته دون غيره، فصار معرفة بسبب اختصاصك إياه بالخطاب(١).

فما القول في المنادى العلم؟ هل يكتسب تعريفاً جديداً بالنداء أم يبقى على تعريف العلمية كما كان قبل النداء؟

اختار ابن يعيش ما ذهب إليه أبو العباس المبرد من أن المعارف كلها إذا نوديت سُلب عنها التعريف، وعادت نكرات، ثم تكتسب تعريفاً جديداً بالنداء(٢). ورد زعم أبي بكر ابن السراج الذي خالف فيه أبا العباس، حيث زعم أن قول المبرد فاسد، لأنّ ثمةَ أسماء مفردة لا يشاركها فيها غيرها، نحو (فرزدق) فلا نعلم شخصاً دُعي بهذا الاسم غير الشاعر المعروف، وهو يرى أن معنى تنكير اللفظ أن نجعله ضمن مجموعة، كل واحد منهم له مثل اسم هذا اللفظ، فعلى هذا المعنى لا يُسلَب النداءُ التعريف عن هذا النوع من الأسماء، وذلك لانتفاء الشركة مع غيره (٣).

ويرفض ابن يعيش هذه الحجة، لأنه من الممكن أن يسمي الرجل ابنه فرزدقاً في أي لحظة فتحصل الشركة، وهو -بهذا- يشير إلى الشركة بالاستعداد، ويضرب مثالاً توضيحياً مناظراً لهذه الحالة فيقول: " الشمس والقمر من أسماء الأجناس، فتعرفهما بالألف واللام، وإذا نزعناهما منهما صارا نكرتين، وإذا لم يكن لهما شريك في الوجود،

---

(١) ينظر: ابن يعيش / شرح المفصل / ج١-١٢٨.

(٢) ينظر السابق / ج١-١٢٩ / وينظر المبرد، المقتضب / ٤-٢٣٩.

(٣) ينظر: ابن يعيش / شرح المفصل / ١-١٢٩.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فإنما ذلك بالاستعداد، لأنه ليس مستحيلاً أن يخلق الله مثلهما، واذا جاز ذلك في اسماء الأجناس كان في الأعلام أسوغ"[1].

ويؤيد ذاك إضافة الأعلام، فعندما تضيفها تسلبها التعريف، وتدخل عليها تعريف الإضافة نحو (زيدكم) ففي هذه الحال إشارة إلى وجود عدة أشخاص يحملون اسم زيد، ولم يتعين المقصود منهم إلا بالإضافة، فالإضافة هي التي عرفته وليست العلمية [2].

القضية الخلافية: تعدي الفعل إلى ظرف المكان المخصوص:

- **المثال:** دخلت البيتَ.
- **الاجتهادات النحوية:** أ- المبرد: يتعدى الفعل (دخلت) بنفسه تارة وبحرف الجر تارة أخرى.

ب- قوم من النحويين: قدّروا حرف الجر.

- **موقف ابن يعيش:** اختار مذهب المبرد.

العرض:

يقسّم ابن يعيش ظرف المكان إلى مبهم ومختص؛ فالمبهم ما لم يكن له نهاية ولا أقطار تحصره نحو الجهات الست (خلف، قدام، فوق، تحت، يمنة، يسرة)، والمختص ما كان له حد ونهاية، نحو: (الدار، المسجد، السوق...).

ويرى ابن يعش أن الفعل يتعدى إلى الظرف المبهم لدلالته عليه، ولا يتعدى إلى المختص ، لافتقار الدلالة عليه، ودلالةالفعل على المكان ليست لفظية وإنما هي التزام ضرورة أنّ الحدث لا يكون إلا في مكان.لذا فإن الفعل لا يتعدى إلى ظرف المكان المخصوص إلا بحرف جر، نحو وقفت في الدار،وقمت في المسجد، وجلست في مكة؛لأن الفعل لا يدل على أنه في الدار أو في المسجد أو في مكة، فلم يجز أن يتعدى إليه بنفسه[3].

---

(١) ابن يعيش/ شرح المفصل/١-١٢٩.

(٢) السابق / ١-١٢٩.

(٣) ينظر: السابق /٣-٤٣.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

والخلاف حدث حول قولهم: (دخلت البيتَ، وذهبت الشامَ) فالبيت والشام من الأماكن المخصوصة، ومع ذلك تعدى الفعل إليها بنفسه، وقبل أن يذكر ابن يعيش آراء النحويين في هذا، قال: "إنه شاذ". ثم ذكر أن قوماً من النحويين ذهبوا إلى أن قولهم (دخلت البيتَ) هو على تقدير حرف الجر، وإنما حذف هذا الحرف لكثرة الاستعمال(١).

ويعلل هؤلاء النحويون عدم تعدي (دخل) بنفسه بأمور عدة، منها: أن مصدره على وزن (فعول) وهو (دخول)، ووزن (فعول) غالب في الأفعال غير المتعدية، نحو (الخروج، القعود)، ومن هذه الأمور -أيضاً- أن نظير الفعل اللازم ونقيضه يكونان لازمين مثله، فنظير (دخلت) هو (عبرت) ونقيضه هو (خرجت) وكلاهما لازم، فلهذا حُكم عليه باللزوم(٢).

وبعد ذلك أورد ابن يعيش مذهب أبي العباس المبرد الذي ذهب فيه إلى أن (دخلت) من الأفعال التي تتعدى تارة بأنفسها، وتارة بحرف الجر، نحو: نصحت زيداً ونصحت له، وشكرته وشكرت له، وكذلك دخلت الدارَ ودخلت فيها(٣).

وفي نهاية المسألة اختار ابن يعيش مذهب المبرد، فقال: "هو الصواب، لأنه لو كان على تقدير حرف الجر لاختص مكاناً واحداً كثر استعماله فيه، كما كانت ذهبت مقصورة على الشام فلما كان (دخلت) شائعاً في سائر الأمكنة دلّ على صحة مذهب أبي العباس"(٤).

أما بخصوص _(ذهبتُ الشامَ) فيرى ابن يعيش أن الفعل (ذهبت) متفق على كونه غير متعد بنفسه، وقد حذف منه حرف الجر(٥).

---

(١) ينظر: ابن يعيش/ شرح المفصل / ٢-٣٤.

(٢) ينظر: السابق / ٢-٤٤.

(٣) ينظر السابق / ٢-٤٤، المبرد / المقتضب / ٤-٣٣٧، ٣٣٨.

(٤) ابن يعيش / شرح المفصل / ٢-٤٤.

(٥) ينظر السابق ٢-٤٤.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

القضايا التي خالف فيها المبرد:

وقد خالف ابن يعيش أبا العباس المبرد في أربع قضايا، وقد سبق نقاشها جميعها لدى الحديث عن موقف ابن يعيش من سيبويه، وهذه القضايا هي:

١- ناصب اسم الفاعل في نحو: (أقاعداً وقد سار الركب؟)[١].

٢- عامل النصب في المنادى.[٢]

٣- مجيء المصدر حالاً.[٣]

٤- العامل في المستثنى.[٤]

القضايا التي أورد فيها اجتهاد المبرد دون ترجيح

تنحصر القضايا التي ذكر ابن يعيش فيها رأياً للمبرد دون تحديد موقفه منها رفضاً أو قبولاً في ثلاث قضايا، وقد سبق عرضها لدى الحديث عن موقف ابن يعيش من سيبويه، وهي:

١- توجيه **(لن تراها ولو تأملت إلا ولها في مفارق الرأس طيبا).**[٥]

٢- تكرار المنادى المضاف دون المضاف إليه.[٦]

٣- حكم المستثنى إذا تقدم على صفة المستثنى منه.[٧]

---

(١) تنظر المسألة ص ٢٩ من هذا البحث
(٢) تنظر المسألة ص ٣٠ من هذا البحث
(٣) تنظر المسألة ص ٣٥ من هذا البحث
(٤) تنظر المسألة ص ٤١ من هذا البحث
(٥) تنظر المسألة ص ٥٣ من هذا البحث
(٦) تنظر المسألة ص٥٥ من هذا البحث
(٧) تنظر المسألة ص ٥٨ من هذا البحث

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

موقف ابن يعيش من آراء الزجاج:

عرض ابن يعيش لآراء الزجاج في ست قضايا، وكان موقفه منه على النحو التالي:

انتصر له في قضيتين هما:

- مجيء المصدر حالاً.[١]
- حكم تقديم المميّز على عامله.[٢]

خالفه في ثلاث قضايا هي:

- الحال المؤكدة.[٣]
- ناصب المفعول معه.[٤]
- مجيء المفعول له معرفة.[٥]

لم يحدد موقفه في قضية واحدة هي:

- الخلاف حول (وحده).[٦]

وقد سبق عرض هذه القضايا جميعها لدى الحديث عن موقف ابن يعيش من آراء سيبويه.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

---

(١) تنظر المسألة ص ٣٥ من هذا البحث
(٢) تنظر المسألة ص ٣٩ من هذا البحث
(٣) تنظر المسألة ص ٣٧ من هذا البحث
(٤) تنظر المسألة ص ٣٣ من هذا البحث
(٥) تنظر المسألة ص ٣٢ من هذا البحث
(٦) تنظر المسألة ص ٥٨ من هذا البحث

موقف ابن يعيش من يونس:

عرض ابن يعيش لآراء يونس في أربع قضايا، وكان موقفه منه على النحو التالي:

خالفه في ثلاث قضايا هي:

- الخلاف في ياء (لبيك).[1]
- الفصل بين المنفي وما أضيف إليه بظرف أو جار ومجرور مع اللام المقحمة.[2]
- هل تلحق ألف الندبة الصفة ؟[3]

لم يحدد موقفه في قضيتين هما:

- تكرار المنادى المضاف دون المضاف إليه.[4]
- الخلاف حول (وحده).[5]

وقد سبق عرض هذه القضايا لدى الحديث عن موقف ابن يعيش من آراء سيبويه

(١) تنظر المسألة ص ٢٦ من هذا البحث
(٢) تنظر المسألة ص ٤٩ من هذا البحث
(٣) تنظر المسألة ص ٣١ من هذا البحث
(٤) تنظر المسألة ص ٥٥ من هذا البحث
(٥) تنظر المسألة ص ٥٨ من هذا البحث

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

موقف ابن يعيش من الأخفش:

عرض ابن يعيش لآراء الأخفش في أربع قضايا، خالفه فيها جميعها، وقد سبق عرض قضيتين منهما لدى الحديث عن موقف ابن يعيش من آراء سيبويه، وهاتان القضيتان هما:

١- الخلاف في ناصب المفعول معه.[١]

٢- الخلاف حول (عدا).[٢]

أما القضيتان الأخريان فهما:

٣- إعراب المنادى المعرف بـ(ال) نحو: (يا أيها الرجل).

٤- وقوع الفعل الماضي حالاً.

وفي ما يلي عرض لهاتين القضيتين:

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(١) تنظر المسألة ص ٣٣ من هذا البحث

(٢) تنظر المسألة ص ٤٥ من هذا البحث

القضية الخلافية: إعراب المنادى المعرف بـ(ال)

- **المثال:** يا أيها الرجل.
- **الاجتهادات النحوية:** أ- الأخفش: عد (أي) موصولة.
- **موقف ابن يعيش:** رفض مذهب الأخفش وعد (أى) منادى مبهماً.

العرض:

لم يلجأ ابن يعيش إلى تفصيل مذاهب النحويين في هذه القضية، إنما اكتفى بمعارضة مذهب أبي الحسن الأخفش، الذي ذهب فيه إلى أن (أي) من قولك: (يا أيها الرجل) موصولة، وإنّ الرجل بعدها صلتها، وتعليل ذلك -عنده- أن (أيا) لا تكون اسماً في غير الاستفهام والجزاء إلا بصلة[1].

ومذهب الأخفش هذا فاسد من وجهة نظر ابن يعيش؛ وذلك لأنه لو كان كما ذهب الأخفش لما جاز ضمه، لأنه لا يبنى في النداء ما كان موصولاً، ألا ترى أنه لا يقال: (يا خيرُ من زيد) وإنما يقال: (يا خيراً من زيد) لأن (من زيد) من تمام (خير)، فكذلك (الرجل) من تمام (أي) [2].

ويرى ابن يعيش أن (أي) منادى مبهم مبني على الضم لكونه متعدياً مشاراً إليه بمنزلة (يا رجل) و (ها) تنبيه، والرجل نعت، والغرض نداء الرجل، وإنما كرهوا إيلاء أداة النداء ما فيه الألف واللام ،فأتوا بـ(أي) وصلة إلى نداء ما فيه الألف واللام، فصار (أي وها وصفته) بمنزلة اسم واحد، لذلك كانت صفته لازمة[3].

ويعلق ابن يعيش على إعراب النحويين كلمة (الرجل) بأنها صفة، فيقول: "إنه إعراب تقريبي، والصواب أنه عطف بيان، وذلك لأن النعت تحلية الموصوف بمعنى فيه أو في شيء من سببه، وهذه أجناس فهي شرح وبيان للأول كالبدل والتأكيد، فلذلك كان عطف بيان ولم يكن نعتاً" [4].

---

(١) ينظر: ابن يعيش شرح المفصل /١-١٣٠، وينظر الزجاج / معاني القرآن وإعرابه / ١-٢٢٨.

(٢) ينظر: ابن يعيش / شرح المفصل / ١-١٣٠.

(٣) ينظر: السابق / ١-١٣٠.

(٤) السابق / ١-١٣٠.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

القضية الخلافية: وقوع الفعل الماضي حالاً.

- **المثال:** "أو جاءوكم حصرت صدورهم".
- **الاجتهادات النحوية:** أ- جمهور البصريين. لا يجوز أن يقع الفعل الماضي حالاً إلا أن يقترن بقد.

ب- الأخفش والكوفيون: يجوز أن يقع الفعل الماضي حالاً، سواء اقترن بقد أم لم يقترن.

- **موقف ابن يعيش:** اختار مذهب جمهور البصريين.

العرض:

ذهب ابن يعيش إلى عدم جواز وقوع الفعل الماضي حالاً، وذلك لافتقاره للدلالة على الحال، ويجيز ذلك إذا صحبته (قد) لأنها تقربه من الحال. وهذا المذهب هو ما أجمع عليه جمهور البصريين(١).

وفنّد ابن يعيش مذهب الأخفش الذي تابع فيه الكوفيين، حيث أجاز الأخفش وقوع الفعل الماضي حالاً سواء كان بصحبة (قد) أو بغير صحبتها.

وتتلخص حجج الأخفش في اثنتين، أولاهما: احتجاجه بالنصوص التي ورد فيها الفعل الماضي حالاً، ومنها قوله تعالى: ﴿ **أو جاءوكم حصرت صدورهم** ﴾(٢) وقول الشاعر:

وإني لتعروني لذكراك نفضة كما انتفض العصفور بلّله القطر(٣)

وثاني الحجتين قضية المعنى؛ فيرى الأخفش والكوفيون أن الفعل الماضي يقع صفة للنكرة، وكل ما جاز أن يكون صفة، فإنه يجوز أن يكون حالاً، ألا ترى أنك تقول (جاء زيد يضحك) كما تقول (جاء زيد ضاحكاً) لأنك تقول (جاء رجل يضحك) كما تقول (جاء رجل ضاحكاً) فيكون بذلك صفة للنكرة(٤).

---

(١) ينظر ابن يعيش / شرح المفصل / ٢-٦٦، ينظر: أبو البركات الأنباري / الإنصاف / ١، مسألة ٣٢.

(٢) النساء / ٩٠.

(٣) البيت لأبي صخر الهذلي وهو في الأغاني / ٥-١٦٩، وشرح أشعار الهذليين / ٢-٩٨٧.

(٤) ينظر: ابن يعيش / شرح المفصل / ٢-٦٧.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فنَّد ابن يعيش مذهب الأخفش فقال في الحجة الأولى، وهي النصـــوص: "إن (قد) مرادة في هذه النصوص، ولذلك حسن الحال في الماضي"[1] وأما بخصـــوص رده على الحجة الثانية فقال: "أما ما ذكروه من المعنى ففاسد، والأمر فيه بالعكس، فـــإن كل ما يجوز أن يكون حالاً يجوز أن يكون صفة للنكرة، وليس كل ما يجوز أن يكـــون صفة للنكرة يجوز أن يكون حالاً، ألا ترى أن الفعل المستقبل يجوز أن يكـــون صفـــة للنكرة نحو (هذارجل سيكتب أو سيضرب) ولا يجوز أن يقع حالاً، فضاحك ونحوه إنمـــا وقع حالاً لأنه اسم فاعل، واسم الفاعل قد يكون للحال، وليس كذلك الفعل الماضي"[2].

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(١)ينظر: ابن يعيش / شرح المفصل / ٢-٦٧.

(٢) السابق ٢-٦٧.

ثانياً: موقف ابن يعيش من آراء أئمة الكوفة

١) موقفه من آراء الفراء.

عرض ابن يعيش لآراء الفراء في تسع قضايا، خالفه في ثمان منها، وأخذ برأيه في قضية واحدة، وكان رأي الفراء في هذه القضية واحداً من مجموعة الآراء التي قبلها ابن يعيش، وهذه القضية التي وافق فيها الفراء هي:

١. ناصب (خيراً) من قوله تعالى: ﴿ **انتهوا خيراً لكم** ﴾.[١]

أما القضايا التي خالفه فهي:

٢.الخلاف في أصل (ويحك، وويسك، وويلك، ووَيبك).[٢]

٣. ناصب (قادرين) في قوله تعالى: ﴿ **بلى قادرين على أن نسوي بنانه** ﴾.[٣]

٤ . العامل في المستثنى .[٤]

٥. حكم المستثنى من كلام تام غير موجب.[٥]

٦. الخلاف حول (حاشا).[٦]

٧. الخلاف في اللام التي تخرج للتعجب نحو: (يالله!).

٨. الخلاف في أصل (اللهم).

٩. ترخيم المنادى المضاف.

وقد سبق عرض هذه القضايا لدى الحديث عن موقف ابن يعيش من آراء سيبويه باستثناء القضايا الثلاث الأخيرة، وهو ما ستعرضه الدراسة

---

(١)سورة النساء / الآية ١٧١ ، تنظر المسألة ص ٥٦من هذا البحث

(٢) تنظر المسألة ص٢٨من هذا البحث

(٣) سورة القيامة /الآية ٤، تنظر المسألة ص٣٨من هذا البحث

(٤) تنظر المسألة ص٤١ من هذا البحث

(٥) تنظر المسألة ص٤٥من هذا البحث

(٦) تنظر المسألة ص٤٣من هذا البحث

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

القضية الخلافية: الخلاف في لام الاستغاثة التي تخرج للتعجب.

- **المثال:** يا للماء!.
- **الاجتهادات النحوية:** أ- الخليل: هي بدل من الزيادة اللاحقة في آخر الاسم المندوب.

ب- الفراء: الأصل فيها يا آل لِـ....

- **موقف ابن يعيش:** اختار مذهب الخليل.

العرض:

هذه اللام في الأصل هي لام الاستغاثة،وتدخل لتدل على معنيين، أولهما الاستغاثة بالشيء، والآخر الاستغاثة له، فإذا قلت: يا لزيد، بالفتح، علم أنه مستغاث به، وإذا قلت: يا لِزيد بالكسر، عُلم أنه مستغاث له.

ولكنها تخرج أحياناً عن معنى الاستغاثة إلى معنى التعجب نحو: (يا للماء !) وحول هذه اللام أورد ابن يعيش مذهبي الخليل والفراء، فذهب الخليل إلى أنّ هذه اللام بدل من الزيادة اللاحقة في الندبة في آخر الاسم، من نحو (يا زيداه) ولذلك تتعاقبان ولا تجتمعان فلا تدخل اللام مع ألف الندبة[1].

أما الفراء فقد ذهب إلى أن أصل (يا لفلان) هو يا آل فلان وإنما خفف بالحذف، ولكن ابن يعيش يرى أن مذهب الفراء هذا ضعيف، لأن الآل والأهل واحد، فلو كان الأصل ما ذكره الفراء لجاز أن يقع موقعه الأهل في بعض الاستعمال، ولم يرد ذلك[2]، وبهذا يكون قد اختار مذهب الخليل.

---

(١) ينظر ابن يعيش شرح المفصل / ١-١٣١.

(٢) ينظر السابق / ١-١٣١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

القضية الخلافية: الخلاف في أصل (اللهم).

- **المثال:** اللهم.
- **الاجتهادات النحوية:** - الفراء: أصلها: يا الله أمنا بخير.
- موقف ابن يعيش: رفض مذهب الفراء. واعتمد المذهب البصري المشـــهور فيها.

العرض:

ذكر ابن يعيش أن لفظ (اللهم) نداء، حذف منه حرف النداء، والضمة فيه بنـاء، بمنزلتها في (يا زيد) والميم فيه عوض من حرف النداء المحذوف، لذلك لا تجتمع (يـا) مع الميم، ويرى أن ما ورد منه مجتمعاً في شعر ينشده الكوفيون، هو مجهول القـائل، ويخرّج على الضرورة ومنه قوله:

إني إذا ما حدث ألمّا دعوت يا اللهمّ يا اللهمّا[1]

فهو يرى أن الجمع بين (يا) والميم هو من باب الضرورة[2].

ويرد ابن يعيش مذهب الفراء الذي قال فيه: إن (اللهم) أصلها (يا الله أمنا بخير)، إلا أنه لما كثر كلامهم واشتهر في ألسنتهم حذفوا بعض الكلام تخفيفاً كما قالوا (هلـــمّ) والأصل (ها ألمم) فحذفوا الهمزة تخفيفاً، وأدغموا الميم في الميم[3].

وهذا قول واه -من وجهة نظر ابن يعيش- لوجوه عدة منها، أنه لو كـان كمـا ذكر الفراء لما حسن أن يقال اللهم أمنا بخير، لأنه يكون تكراراً، فلمّا حسن من غـــير قبح دلّ على فساد مذهب الفراء، ووجه آخر يشير إلى ضعف هذا المذهب: أنه لو كـان الأمر على ما ظن الفراء لما جاز استعماله في المكاره نحو (اللهم أهلك الظالمين) لأنـه يكون تناقضاً[4].

ومما ورد باستخدام (اللهم) في المكروه قوله تعالى: ﴿ **اللهم ان كان هذا هو الحق من عندك فأمطر علينا حجارة من السماء أو ائتنا بعذاب أليم** ﴾[5].

---

(١) الرجز لأبي خراش وهو في شرح أشعار الهذليين / ٣-١٣٤٦.
(٢) ينظر ابن يعيش / شرح المفصل / ٢-١٦.
(٣) ينظر: ابن يعيش / شرح المفصل / ٢-١٦.
(٤) ينظر: السابق ٢-١٦،١٧.
(٥) سورة الأنفال / الآية ٣٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

القضية الخلافية: ترخيم المنادى المضاف:

- **المثال:** يا أبا عَرْوَ.
- **الاجتهادات النحوية:** أ- الكسائي والفراء: أجازا ترخيم المنادى المضاف.
- **موقف ابن يعيش:** رفض مذهب الكسائي والفراء.

العرض:

ذهب ابن يعيش إلى أن الترخيم من خصائص النداء؛ فالترخيم المطرد إنما يكون في النداء ويرى وقوع الترخيم في غير النداء على سبيل الندرة، وأنه من قبيل الضرورة.

كما ذهب إلى أن الترخيم يقتصر على المنادى المفرد، فلا يرخم المنادى المضاف، وذلك لأن الاسم المفرد قد تأثر بالنداء فتغير حكمه من الإعراب إلى البناء، ولهذه الميزة التي اكتسبها الاسم المفرد في حالة النداء عن الاسم المفرد في غير النداء ساغ فيه الترخيم، أما المنادى المضاف فحاله في النداء مثل حاله قبل النداء، وبما أن ابن يعيش قرر أن الترخيم لا يكون إلا في النداء فهو يقرر أنه لا مسوّغ لترخيم المنادى المضاف لأنه جارٍ على الإعراب في النداء كجريه عليه في غير النداء(١).

يضيف إلى ذلك أن ترخيم المنادى المضاف غير مسموع، وأن الذي ورد في الترخيم عن العرب إنما كان في المفرد(٢).

ثم أورد مذهب الكسائي والفراء، حيث ذهبا إلى جواز الترخيم في المنادى المضاف،وأنهم يوقعون الحذف على آخر الاسم الثاني، فيقولون: (يا أبا عَرْوَ، ويا آلَ عكرمَ)، وأنشدوا بيتاً مجهول القائل:

أبا عَرْوَ لا تبعد فكلُّ ابن حُرّةٍ سيَدْعوه داعي ميتةٍ فيجيبُ(٣)

وقال زهير:

خذوا حذركم يا آلَ عِكْرِمَ واذكروا أواصرنا والرحمُ بالغيب تُذكرُ(٤)

---

(١) ينظر ابن يعيش / شرح المفصل / ٢-١٩.

(٢) ينظر: السابق / ٢-٢٠.

(٣) البيت بلا نسبة وهو في خزانة الأدب / ٢-٣٣٦، شرح المفصل / ٢-٢٠.

(٤) البيت لزهير بن أبي سلمى، وهو في ديوانه /ص٢١٤.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وهذا الترخيم الذي وقع في البيتين، محمول عند ابن يعيش على الضرورة، حاله مثل حال الترخيم الذي يقع في غير النداء للضرورة، فهو يرى أن المضاف إليه -وهو الذي يقع عليه الحذف- غير منادى[1]، وبهذا يردّ ما ذهب إليه الكسائي والفراء.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(١) ينظر ابن يعيش / شرح المفصل /٢-٢٠.

موقفه من آراء الكسائي.

عرض ابن يعيش لآراء الكسائي في أربع قضايا، خالفه في ثلاث قضايا ووافقه في واحدة والقضية التي وافقه فيها هي:

١. ناصب (خيراً) من قوله: "**انتهوا خيراً لكم**"[١].

أما القضايا التي خالفه فيها، فهي:

٢. حكم المستثنى من كلام تام غير موجب.[٢]

٣. ناصب (كتابَ) من قوله تعالى: ﴿ **كتابَ الله عليكم** ﴾ [٣].

٤. العامل في المستثنى .[٤]

وقد عرضت هذه القضايا باستثناء قضية ناصب (كتاب) من قوله تعالى: (كتاب الله عليكم)، وفيما يلي عرض لها:

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

---

(١) سورة النساء / الآية ١٧١، تنظر المسألة ص ٥٦ من هذا البحث

(٢) تنظر المسألة ص ٤٥ من هذا البحث

(٣) سورة النساء /٢٤،

(٤) تنظر المسألة ص ٤١ من هذا البحث

القضية الخلافية: الخلاف في ناصب (كتاب) من قوله تعالى: ﴿ كتاب الله عليكم﴾.

- **المثال:** (كتابَ الله عليكم).
- **الاجتهادات النحوية:** أ- البصريون: منصوب على المصدر المؤكد.

ب- الفراء: منصوب على المصدر المؤكد.

ج- الكسائي: منصوب على الإغراء.

- **موقف ابن يعيش:** اختار مذهب البصريين والفراء من الكوفيين.

العرض:

تعرض ابن يعيش لهذه الآية في مبحث المفعول المطلق، لدى شرحه المفعول المطلق المؤكد لغيره والمؤكد لنفسه، فأورد الآية شاهداً على المفعول المطلق المؤكد لنفسه، ونّبه إلى الخلاف الذي وقع حولها، فذكر مذهب البصريين والفراء من الكوفيين، حيث ذهبوا إلى أن (كتابَ) منصوب على المصدر المؤكد، وذلك أنه لما تقدم من قوله تعالى: ﴿ **حُرمت عليكم أمهاتكم وبناتكم وأخواتكم وعماتكم وخالاتكم** ﴾ إلى قوله تعالى: ﴿ **والمحصنات من النساء إلا ما ملكت أيمانكم كتاب الله عليكم** ﴾ [1].

فقوله (كتاب الله عليكم) بمنزلة فرض الله عليكم، وتحريم الله عليكم، لأن الابتداء تحريم المذكورات من النساء إلا من سُبي وأخرج من دار الحرب، فإنها تحل لمن ملكها، فهذه شريعة شرعها الله وكتاب كتبه عليكم، فانتصب المصدر بما دل عليه سياق الآية، كأنه فعل تقديره: كتب عليكم، فأضيف المصدر إلى الفاعل[2].

ثم ذكر مذهب الكسائي الذي ذهب فيه إلى أن (كتاب) منصوب بعليكم على الإغراء كأنه قال: عليكم كتاب الله، فقدّم المنصوب، ويرى الكسائي أن ذلك جائز، وأنه قد ورد به السماع وهو القياس، فيورد من السماع قول الراجز:

يأيها المائح دلوي دونكا إني رأيت الناس يحمدونكا[3]

والمراد هنا دونك دلوي.

---

(١) سورة النساء/ الآية ١٧١.

(٢) ينظر: ابن يعيش / شرح المفصل / ١-١١٧

(٣) الرجز لجارية من بني مازن، وهو في خزانة الأدب / ٦-٢٠٠، شرح ديوان الحماسة للمرزوقي /ص٥٣٢، وشرح المفصل /١-١١٧.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أما من جهة القياس، فيقول الكسائي : "إنّ الظرف نائب عن الفعل الذي تقديره الزموا كتابَ الله، ولو ظهر الفعل لجاز تقديم معموله عليه، فكذلك ما ناب عنه"[1]

ويعارض ابن يعيش الكسائي ويرى أن مذهبه ضعيف، ويردّ ما تعلل به من جهتي السماع والقياس، فأما السماع فما أنشده من قول الراجز فلا حجة فيه، لأننا نقول (دلوي عندك) فرفع (دلوي) على الابتداء، والظرف هو الخبر، وأما القياس فقياس الكسائي باطل، وذلك لأن هذه الظروف ليست أفعالاً، وإنما هي نائبة عن الفعل وفي معناه، فهي فروع في العمل على الأفعال، والفروع منحطة عن درجات الأصول، فإعمالها في ما تقدّم عليها تسوية بين الأصل والفرع، وذلك لا يجوز[2].

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(١) ينظر ابن يعيش/ شرح المفصل /١-١١٧.

(٢) ينظر السابق /١-١١٧.

المبحث الثالث

موقف ابن يعيش من آراء جمهور المدرستين

ولد النحو العربي في البصرة، وفي كنفها وعلى أيدي أعلامها تمّ إرساء أصول النحو، وتقعيد قواعده، واستنباط علله، ووضع حدوده، فقد سبق البصريون الكوفيين في دراسة النحو بما يقارب المئة عام[1]، بعدها ولد المذهب الكوفي، ونما متأخراً زمنياً عن المذهب البصري فلما رأى الكوفيون البصريين متقدمين في هذا العلم، دفعهم حب التنافس إلى مسابقتهم فيه، ومع ذلك فلم يجدوا بداً من التتلمذ على كتاب سيبويه، فهذا الكسائي يدفع خمسين ديناراً للأخفش لقاء إقرائه كتاب سيبويه سراً[2]، وهذا الفراء يموت وكتاب سيبويه تحت وسادته[3].

فما كان من هؤلاء الكوفيين المتتلمذين على أيدي البصريين إلا أن يتصيدوا لخصومهم ويتمحلوا الخلاف -حباً في المنافسة- حتى كثر، وشكل في ما بعد ما يُسمى بالمذهب الكوفي، ولولا أن هناك اختلافاً في منهج التقعيد بين البصريين والكوفيين، حيث اعتد الكوفيون بالقياس على الشاذ، ومذهب البصريين اتباع التأويلات البعيدة التي خالفها الظاهر[4]، لأمكن القول بعدم وجود مذهب كوفي.

وعلى الرغم من مآخذ الكوفيين الكثيرة على البصريين، ومحاولتهم اللحاق بسهم إلا أن المذهب الكوفي لم يستطع أن يكون منافساً حقيقياً أو كفوءاً. في ميزان العلم للمذهب البصري، فلا عجب أن اندثر هذا المذهب، في حين بقي المذهب البصري قائماً حياً في حلقات العلم وكتب المؤلفين.

وقد ظهر هذا جلياً في عصر ابن يعيش، حيث إن نار العصبية قد خبت بين المذهبين، فلم يبق من بين النحاة المتأخرين من كان يعتنق مذهباً نحوياً، أو ينطق في وعي عن مذهب نحوي بعينه، وصارت النسبة إلى البصرة أو الكوفة قضية تاريخية غير مرتبطة بواقع، بالرغم من تصريح بعض المتأخرين بالانتساب إلى هذا الفريق أو

---

(١) ابن النديم/ الفهرست/ص٩٦.

(٢) مراتب النحويين/-ص٧٤.

(٣) ابن النديم / الفهرست/ص٨٦.

(٤) السيوطي / الاقتراح في علم أصول النحو / حيدر أباد - الدكن - ط٢ ١٣٥٩هـ -ص٢٦.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

إلى ذاك، وهذا ليس إلا متابعة خالصة و تقليداً محضاً لأسلوب الدرس النحوي قديماً[1].

وبقطع النظر عن الخلافات القائمة بين المتأخرين فإن جلّهم أخذوا بأصول المذهب البصري، وعلى الرغم من أخذهم ببعض آراء الكوفيين في مسائل محددة إلا أنها لم تخرجهم عن الأصل البصري العام.

وخطا ابن يعيش خَطْوَ علماء النحو في عصره، فقد أخذ يشرح النحو على المذهب البصري، وقد صرح بانتسابه إلىهذا المذهب في غير موضع من شرحه، فتراه يقول: "وذهب الأكثر من أصحابنا" ويعني بهم البصريين.

وقد تجلّى هذا الأمر لديه من تأييده شبه المطرد لآراء سيبويه، وتأييده آراء أئمة البصريين التي كانت في مقابل آراء أئمة الكوفيين، وكما تجلت في انتصاره المطلق لآراء جمهور البصريين على آراء جمهور الكوفيين.

أما المذهب الكوفي عند ابن يعيش، فقد كان ضعيفاً، فلم يبرز لديه هذا المذهب إلا في إطار نقضه لآراء أئمته وجمهوره، فقد كان يستحضر آراء الكوفيين ليرد عليها ويفنّد حجتهم، ويظهر ضعفها في غالب الأمر، مع أخذه بآرائهم في مسائل جزئية محددة، لا تشكل في حقيقتها خلافاً ذا بال مع البصريين، وإنما يمكن عدها من قبيل تعدد الآراء، لا من قبيل اختلافها.

وسبق أن تبيّن من خلال المبحثين الأول والثاني انتصار ابن يعيش لكل ما هو بصري ممثلاً بالتأييد شبه المطرد لمذهب سيبويه، وبتأييده آراء أئمة البصريين في مقابل آراء أئمة الكوفيين.

وفي ما يلي ستبيّن الدراسة المَعْلَم الأخير لانتصار المذهب البصري لديه، وهو ممثل في تأييده المطرد لآراء جمهور البصريين على آراء جمهور الكوفيين، فقد عرض ابن يعيش للخلاف بين جمهورالمدرسين في ست قضايا، انتصر فيها جميعاً لمذهب البصريين.

وقد سبق عرض قضيتين هما:

١- ناصب الحال في نحو (كلمته فاه إلى في)[2].

٢- مجيءالفعل الماضي حالاً.[3]

---

(١) د. مهدي المخزومي/الدرس النحوي في بغداد/ص٨٢/بغداد- وزارة الإعلام ١٩٧٤.

(٢) تنظر المسألة ص٩٦من هذا البحث

(٣) تنظر المسألة ص١١٧من هذا البحث

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أما القضايا الأربع التي لم تعرض فهي:

القضية الخلافية: أصل الاشتقاق.*

- **المثال:**
- **الاجتهادات النحوية:** أ- البصريون: المصادر أصل الاشتقاق.
ب- الكوفيون: الأفعال أصل الاشتقاق.
- **موقف ابن يعيش:** اختار مذهب البصريين.

العرض:

ذهب ابن يعيش إلى أنّ المصادر هي أصل الاشتقاق، وأن الأفعال صدرت عنها، ولذلك سميت مصادر، واختياره هذا هو ما ذهب إليه البصريون(١)، تبناه دون أن ينسبه إليهم على أنه الصواب من المذهبين، وتعلّل بعلل البصريين، فذكر أن الدليل على أن المصدر ليس مشتقاً من الفعل، أنه لو كان مشتقاً منه لكان يجب أن يجري على سنن في القياس، ولم يختلف كما لم تختلف أسماء الفاعلين والمفعولين،والمعروف أن المصادر تختلف ولا تسير على نسق واحد في القياس، فأنت تقول: ضربت ضرباً، وذهبت ذهاباً، وقعدت قعوداً. أما في أسماء الفاعلين والمفعولين فيسير الأمر على قياس مطرد، واختلاف المصدر هذا يدل على أنه غير مشتق من الفعل(٢).

وذكر دليلاً آخر على أن المصدر غير مشتق، وهو أن المشتقات تدل على ما يدل عليه الفعل من الحدث والزمن وعلى معنى ثالث، فأسماء الفاعلين مثلاً تدل على الحدث والزمن وتدل على ذات الفاعل أمّا المصدر فلا يدل إلا على الحدث، وهذا يشير إلى أنه ليس مشتقاً، بل هو أصل الاشتقاق(٣)

وأما ما ذهب إليه الكوفيون من أن الأفعال أصل الاشتقاق، وأن المصادر أخذت منها، فقد ردّه ابن يعيش وفنّد أدلتهم، فبخصوص استدلالهم على اشتقاق المصدر من الفعل أنه يصح لصحته ويعتل لاعتلاله نحو: قاوم قواماً وقام قياماً، قال: "لايدل ذلك

---

(١) أبو البركات الأنباري / الإنصاف / مسألة (٢٨).

(٢) ابن يعيش -١-١١٠ / وانظر أبو البركات الأنباري -م٢٨- ج١ -ص٢٣٨.

(٣) ابن يعيش /١-١١١ / وينظر: أبو البركات الأنباري/الإنصاف/ مسألة ٢٨.

* هذه المسألة ليست من مسائل المنصوبات ، ولكنه ابن يعيش عرض لها في مبحث المفعول المطلق.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

على أن المصدر فرع، لأنه يجوز أن يعتل الفرع باعتلال الأصل لما بينهمامن الملابسة طلباً للتشاكل، ولا يدل على أنه أصل، ألا ترى أن بعض الأفعال قد تعتل باعتلال الآخر، ولا يدل ذلك على أن بعضها أصل لبعض، ألا ترى أنك قلت: (أقام وأقال) فأعللتها بقلب عينها ألفاً بالحمل على قام وقال حين اعتلا لتجري الأفعال على سنن واحد ومنهاج واحد في الصحة والاعتلال... ولا يدل ذلك على أن بعضها فرع على بعض[1].

أما دليلهم الآخر على أصلية الأفعال فهو أن الأفعال تكون عاملة في المصادر، نحو (أكرمت إكراماً) فالمصدر هنا منصوب بالفعل، مما يشير إلى أن المصدر فرع للفعل، لأن رتبة العامل قبل رتبة المعمول، وقد رفض ابن يعيش هذا الدليل وقال: "لا حجة لهم فيه... لأنه يجوز أن تكون عاملة فيها وليست أصلاً لها، وذلك لأنا قد أجمعنا على أن الأفعال والحروف عاملة في الأسماء، ولم يقل أحد إنها أصل لها، كذلك هنا)[2].

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(١) ابن يعيش ١-١١١.

(٢) ابن يعيش ١-١١١.

القضية الخلافية: ناصب الاسم المشغول عنه.

- **المثال:** زيداً أكرمته.

- **الاجتهادات النحوية:** أ- البصريون: منصوب بعامل مضمر على شرط التفسير.

ب- الكوفيون: منصوب بالفعل الظاهر.

- **موقف ابن يعيش:** اختار مذهب البصريين.

العرض:

أورد ابن يعيش هذه المسألة أثناء عرضه أنواع الاسم المنصوب باللازم إضماره، فذهب إلى أن (زيداً) في نحو قولك: (زيداً أكرمته) منصوب بعامل أضمر على شريطة التفسير، فكأنك قلت: (أكرمت زيداً أكرمته). ونسب هذا المذهب إلى البصريين، وعلّله بعللهم، فذكر أن الاسم المنصوب (زيداً) وإن كان مفعولاً للفعل المتأخر (أكرمت) من حيث المعنى، فإنه لا يجوز أن نعمله فيه من حيث اللفظ، لأن الفعل قد استوفى مفعوله وهو الضمير، فلذلك وجب تقدير فعل من جنس الفعل المتأخر[1].

ثم أورد مذهب الكوفيين القائل: إن الاسم المتقدم (زيداً) منصوب بالفعل الظاهر الواقع على الهاء، ويقولون: بما أن الهاء (الضمير) هو ذات الاسم المتقدم من حيث المعنى، فينبغي أن يتعدى الفعل إليهمامعاً، لأن ضمير الاسم ليس غيره فإذا تعدى إلى ضميره كان متعدياً إليه[2].

ولكن ابن يعيش يرى أن ما ذهب إليه الكوفيون فاسد، لأن ما ذكروه وإن كان صحيحاً من جهة المعنى، فإنه فاسد من جهة اللفظ، والنحو صناعة لفظية يجب فيها مراعاة اللفظ كما تجب مراعاة المعنى، والظاهر والمضمر -هنا- وإن كانا متساويين من حيث المعنى، فهما متغايران من حيث اللفظ، وفي اللفظ قد استوفى الفعل مفعوله واشتغل به، فلم يجز أن يتعدى إلى الآخر[3].

---

(١) ابن يعيش ٢-٣٠- ينظر أبو البركات الأنباري / الإنصاف -(م١٢)ج١ -ص٨٢.

(٢) السابق ، ص٨٢.

(٣) ابن يعيش - ٢-٣١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وفي هذه المسألة أعطى ابن يعيش الاهتمام كله للفظ على حساب المعنى منتصراً لمذهب البصريين على اعتبار أن النحو صناعة لفظية.

القضية الخلافية: المنصوب (المستثنى) بليس ولا يكون.

- **المثال:** جاء القوم ليس زيداً، ولا يكون زيداً.
- **الاجتهادات النحوية:** أ- البصريون: هو خبر ليس أو لا يكون.

ب- الكوفيون: قدروا: (لايكون فعلهم فعل زيد).

- **موقف ابن يعيش:** اختار مذهب الصريين.

العرض:

ومثال هذه المسألة قولك: (جاء القوم ليس زيداً) و (جاء القوم لا يكون زيداً) فعلام انتصب زيد؟ لقد أورد ابن يعيش مذهبي البصرة والكوفة في هذه القضية، فقد ذهب البصريون إلى أن انتصاب المستثنى (زيداً) كونه خبر (ليس) و (لايكون)، وأن اسمها مضمر، ويكون التقدير: (جاء القوم ليس بعضهم زيداً، أو لا يكون بعضهم زيداً). أما الكوفيون فقالوا: التقدير (لايكون فعلُهم فعلَ زيد) ويرون أنه قد أضمر الفعل، وهو المضمر المجهول، ووضع الاسم المنصوب موضع الفعل[1].

ويرى ابن يعيش أن ما ذهب إليه البصريون هو الأمثل لأنه أقل إضماراً، فكان بذلك أولى المذهبين بالاختيار[2].

---

(١) ابن يعيش / شرح المفصل / ٢-٧٨.

(٢) ينظر: السابق / ٢-٧٨.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

القضية الخلافية: الخلاف حول (سوى)

- **المثال:** سوى.
- **الاجتهادات النحوية:** أ- البصريون: هي ظرف.

ب- الكوفيون: ظرف قد يخرج إلى الإسمية.

- **موقف ابن يعيش:** اختار مذهب البصريين.

العرض:

الخلاف الذي وقع حول (سوى) ظهرفي كونها ممحضة للظرفية، أم أنها تتجاوزها إلى الإسمية، كما هو الحال مع (غير)، وكما هي العادة يبدأ ابن يعيش بمذهب البصريين مختاراً إياه ومتعللاً بعللهم، فذكر أن (سوى) ظرف من ظروف الأمكنة، وإذا أضيف يكون معناه كمعنى (مكانك) فإذا قلت: (جاءني رجل سواك) فكأنك قلت: (رجل مكانك) أي في موضعك وبدل منك. وتكون (سوى) منصوبة على كلّ حال لأنها ظرف[1].

ويستدل على ظرفيتها بأنها تقع صلة، فتقول: (جاءني الذي سواك، ورأيت الذي سواك، ومررت بالذي سواك)، كما يستدل على ذلك بأن العامل يتخطاها ويعمل في ما بعدها،وهذا لا يكون في شيء من الأسماء إلا ما كان ظرفاً[2]، وورد ذلك في بيت لبيد:

وابذُل سَوامّ المال إ نّ سِواءَها دُهْماً وجُونا[3]

فنصب (سواءها) على الظرف و(دُهماً وجونا) اسم إن، وقد تخطاه العامل إلى ما بعده، كما في قوله تعالى: ﴿ **إن لدينا أنكالاً وجحيماً** ﴾[4].

---

(١) ابن يعيش: / شرح المفصل / ٢-٨٣.

(٢) السابق / ٢-٨٣.

(٣) البيت للبيد بن ربيعة وهو في ديوانه / ص ٣٢٤.

(٤) سورة المزمل / الآية ١٢.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

ويرى ابن يعيش أن هذا فرق واضح بين (سوى) و(غير) فعلى الرغم من تضمنهما معنى الاستثناء إلا أن (غير) تكون اسماً وتكون ظرفاً، (وسوى) لا تكون إلا ظرفاً، وهذا مذهب البصريين في (سوى)[1].

أما الكوفيون فذهبوا إلى أن (سوى) إذا استُثني بها خرجت من حكم الظرف إلى حكم الإسمية، فصارت بمنزلة (غير) في الاستثناء، واستدلوا على ذلك بجواز دخول حروف الجر عليها كما تدخل على (غير) نحو قول الأعشى ميمون:

تَجانَفُ عن جوّ اليمامة ناقتي وما قصدتْ من أهلها لِسوائكا[2]

ونحو قول أبي دواد:

وكلٌ من ظن أن الموت مخطئه معلل بسواء الحق مكذوب[3]

ويرى ابن يعيش أن ما استدلوا به لا حجة فيه، وذلك لقلته وشذوذه، وأنه لا يستعمل إلا في الضرورة، أما في سعة الكلام فلا يلجأ إليه[4].

---

(١) ينظر : أبو البركات الأنباري / الإنصاف / مسألة (٣٩).

(٢) البيت للأعشى وهو في ديوانه / ص ١٣٩.

(٣) البين لأبي دؤاد الإيادي وهو في ديوانه ص ٢٩٤.

(٤) ابن يعيش / شرح المفصل / ٢-٨٤.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

جدول توضيحي يبين موقف ابن يعيش من آراء النحويين التي ورد ذكرها في القضايا الخلافية في باب المنصوبات

القضية الخلافية	موقف ابن يعيش من النحويين								
	سيبويه	المبرد	الزجاج	يونس	الأخفش	الفراء	الكسائي	جمهور البصريين	جمهور الكوفيين
١. الخلاف في ياء (لبيك).	وافقه			خالفه					
٢. أصل (ويحك، ويسك، ويلك، ويبك).	وافقه					خالفه			
٣. ناصب اسم الفاعل في نحو (أقاعداً وقد سار الركب؟).	وافقه	خالفه							
٤. عامل النصب في المنادى.	وافقه	خالفه							
٥. هل تلحق ألف الندبة الصفة؟	وافقه			خالفه					خالفهم
٦. مجيء المفعول له معرفة.	وافقه		خالفه						
٧. ناصب المفعول معه.	وافقه		خالفه		خالفه				خالفهم
٨. وقوع المصدر حالاً.	وافقه	خالفه							
٩. ناصب الحال في نحو (كلمته فاه الى في).	وافقه								خالفهم
١٠. ناصب الحال المؤكدة.	وافقه		خالفه						
١١. ناصب (قادرين) في الآية: "... بلى قادرين...".	وافقه					خالفه			
١٢. هل يجوز تقديم المميّز على عامله؟	وافقه	خالفه	وافقه						
١٣. العامل في المستثنى.	وافقه	خالفه	خالفه			خالفه			خالفهم
١٤. الخلاف في حرفية (عدا).	وافقه	وافقه			خالفه				

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

القضية الخلافية	موقف ابن يعيش من النحويين								
	سيبويه	المبرد	الزجاج	يونس	الأخفش	الفراء	الكسائي	جمهور البصريين	جمهور الكوفيين
١٥. حكم المستثنى من كلام تام غير موجب.	وافقه					خالفه	خالفه		
١٦. حكم المستثنى عندما يكون المستثنى منه مسبوقاً بحرف جر زائد.	وافقه								خالفهم
١٧. اسم لا النافية للجنس في حالتي التثنية وجمع المذكر السالم.	وافقه								خالفهم
١٨. الفصل بين المنفي وما أضيف إليه بظرف أو جار ومجرور مع اللام المقحمة.	وافقه			خالفه					
١٩. ناصب المفعول المطلق إذا كان في معنى الفعل وليس مصدراً له.	خالفه	وافقه							
٢٠. وقوع الاسم المشغول عنه بعد (إذا) و (حيث).	خالفه								
٢١. الخلاف حول (حاشا).	وافقه	وافقه				خالفه			
٢٢. توجيه الشاهد (لن تراها ولو تأملت...).	لم يحدد موقفه	لم يحدد موقفه							
٢٣. تكرار المنادى المضاف دون المضاف اليه.	لم يحدد موقفه	لم يحدد موقفه							
٢٤. توجيه الآية (انتهوا خيراً لكم).	وافقه					وافقه	وافقه		

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

القضية الخلافية	موقف ابن يعيش من النحويين								
	سيبويه	المبرد	الزجاج	يونس	الأخفش	الفراء	الكسائي	جمهور البصريين	جمهور الكوفيين
٢٥. تقديم الحال من المجرور على الجار والمجرور.	لم يحدد موقفه								
٢٦. الخلاف في (وحده).	لم يحدد موقفه		لم يحدد						
٢٧. حكم المستثنى إذا تقدم على صفة المستثنى منه.	وافقه	وافقه							
٢٨. حكم "لا" النافية للجنس المسبوقة بهمزة التمني.	لم يحدد موقفه								
٢٩. هل يكتسب المنادى العلم تعريفاً جديداً بالنداء أم يبقى على تعريف العلمية؟		وافقه							
٣٠.تعدي الفعل إلى ظرف المكان المخصوص.		وافقه							
٣١. إعراب المنادى المعرف ب(ال).					خالفه				
٣٢. وقوع الفعل الماضي حالاً.					خالفه			وافقهم	
٣٣. الخلاف في اللام التي تدخل للتعجب (يا للماء!)					خالفه				
٣٤. الحلافات في أصل (اللهم).						خالفه			
٣٥. ترخيم المنادى المضاف.						خالفه	خالفه		
٣٦. الخلافات في ناصب (كتاب) من قوله (كتاب الله عليكم).							خالفه		

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

القضية الخلافية	موقف ابن يعيش من النحويين								
	سيبويه	المبرد	الزجاج	يونس	الأخفش	الفراء	الكسائي	جمهور البصريين	جمهور الكوفيين
٣٧. أصل الاشتقاق.								وافقهم	خالفهم
٣٨. ناصب الاسم المشغول عنه.								وافقهم	خالفهم
٣٩. المنصوب بليس ولا يكون.								وافقهم	خالفهم
٤٠. الخلاف في (سوى).								وافقهم	خالفهم

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الفصل الثاني

دراسة تحليلية لتوجيهات ابن يعيش

وفيه

المبحث الاول: الخلافات حول العامل.

المبحث الثاني : الخلافات حول سلامة التركيب.

المبحث الثالث: الخلافات حول تأصيل بعض الصيغ وإعرابها.

المبحث الرابع : الخلافات حول الحالة الإعرابية.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الفصل الثاني

دراسة تحليلية لتوجيهات ابن يعيش

اختص هذا الفصل بمناقشة القضايا الخلافية التي عرض لها ابن يعيش في باب المنصوبات، فتناول آراء النحويين التي ذكرها ابن يعيش في تلك القضايا بالتحليل والمناقشة، وبين جوانب القوة والضعف التي قد تحملها تلك الآراء، بهدف الوصول إلى حكم تقويمي، يتعلق بتوجيهات ابن يعيش لها.

وحتى أتمكن من الوصول إلى هذا الحكم، فقد استترت بجهود النحويين التي عالجت هذه القضايا قديماً وحديثاً.

وتم تقسيم القضايا الخلافية إلى أربع مجموعات بالنظر إلى طبيعة الخلاف الحاصل فيها، بحيث شكّلت هذه المجموعات مباحث الفصل الأربعة وهي:

* **المبحث الأول: الخلافات حول العامل.**

وفيه القضايا التالية:

- ناصب المفعول المطلق إذا كان في معنى الفعل، وليس مصدراً له.
- ناصب (قادرين) في الآية ﴿ **أيحسب الإنسان أن لن نجمع عظامه بلى قادرين على أن نسوي بنانه** ﴾.
- ناصب صيغة اسم الفاعل إذا كان حالاً من لفظ الفعل.
- ناصب الحال في المصاحبة (كلمّته فاه إلى فيّ).
- ناصب الحال المؤكدة.

عامل النصب في المنادى.

- ناصب المفعول معه.
- العامل في المستثنى.
- المنصوب بـ(ليس ولا يكون).
- ناصب الاسم المشغول عنه.
- ناصب (طيباً) في الشاهد:

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(لن تراها ولو تأملت إلا ولها في مفارق الرأس طيباً).

-ناصب (خيراً) في الآية ﴿ **انتهوا خيراً لكم** ﴾.

- تعدي الفعل إلى ظرف المكان المخصوص.

- ناصب (كتاب) في الآية ﴿ **كتابَ الله عليكم** ﴾.

*** المبحث الثاني: الخلافات حول سلامة التركيب.**

وفيه القضايا التالية:

- هل تلحق ألف الندبة الصفة؟.

- وقوع المصدر حالاً.

- تقديم الحال من المجرور على الجاروالمجرور.

- وقوع الفعل الماضي حالاً.

- ترخيم المنادى المضاف.

- تقديم المميّز على عامله.

- الفصل بين المنفي وما أضيف إليه بظرف أو جار ومجرور مع اللام المقحمة.

- مجيء المفعول له معرفة.

*** المبحث الثالث: الخلافات حول تأصيل الصيغ اللغوية وإعرابها.**

وفيه القضايا التالية:

- الخلاف في ياء (لبيك).

- الخلاف في أصل (اللهم).

- الخلاف حول (حاشا).

- الخلاف حول (عدا).

- الخلاف حول (سوى).

- الخلاف في أصل (ويحك، ويسك، ويلك، ويبك).

- الخلاف في أصل اللام التي تخرج للتعجب (يا للماء).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

*** المبحث الرابع: الخلافات حول الحالة الإعرابية.**

وفيه القضايا التالية:

- حكم المستثنى من كلام تام غير موجب.
- تكرار المنادى المضاف دون المضاف إليه.
- حكم اسم (لا) النافية للجنس في حالتي التثنية وجمع المذكر السالم.
- حكم (لا) النافية للجنس المسبوقة بهمزة التمني.
- حكم المستثنى عندما يكون المستثنى منه مسبوقاً بحرف جر زائد.
- حكم المستثنى إذا تقدّم على صفة المستثنى منه.
- حكم الاسم المشغول عنه بعد (إذا) و (حيث).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المبحث الأول

الخلافات حول العامل

فكرة العامل من أقوى الأفكار التي وُظفت في تفسير تراكيب النحو العربي، فلقد انشغل بها علماء النحو على اختلاف مشاربهم، واستفدت هذه النظرية كثيراً من جهودهم في مجال الدراسات النحوية، فمثلت دراسة العوامل النحوية وأثرها في بنية التراكيب العربية خلاصة الدرس النحوي القديم.

وثمة اختلاف في الاجتهاد التاريخي المتعلق بنشأة نظرية العامل، فهناك من يعزو النشأة إلى علم الكلام، وتحديداً إلى أثر المنطق الأرسطي[1] وذلك عن طريق اتصال النحويين العرب بعلم المنطق، فألقت هذه الفكرة بظلالها على عقول النحويين، حيث شكلت مثالاً واضحاً على إخضاع اللغة ونظمها للمنطق والفلسفة، فظهر – واضحاً- أثر قول المناطقة "الفعل والانفعال،والتأثير والتأثر"[2] في ما سماه النحويون عاملاً ومعمولاً .

ويشايع هذا الرأي الجمهور العريض من ذوي الاختصاص اللغوي، ومع ذلك ثمة من يرى أن النظرية نتاج طبيعي، تفتق عن الذهنية اللغوية العربية بأثر من مدرسة الفقه، عن طريق إدامة النظر في علوم أصول الفقه، وتبعية الدرس النحوي لعلم الفقه[3].

ومهما يكن من أمر فقد ولدت نظرية العامل وصارت آلة لتفسير التراكيب اللغوية، فجوهر النظرية قائم على تفسير علاقات أجزاء المفردات بعضها ببعض في نطاق التركيب ذاته، وذلك من أجل ربط الحركات الإعرابية بقرائن لفظية، فأخذ النحويون يمعنون النظر في الحركات الإعرابية، ويتحرون عن الأسباب الكامنة وراء هذه الحركات، لماذا تظهر في أواخر الكلم؟ ولماذا تتغير من موضع إلى آخر؟ فساقهم هذا

---

(١) ينظر: محمد عيد / أصول النحو / ص٢٤١.

(٢) إبراهيم مدكور /مقالة عن أثر منطق أرسطو في النحو العربي / مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة / عدد (٧) / عام ١٩٥٣ ص٣٣٨ وما بعدها.

(٣) ينظر: جيرار تروبو / نشأة النحو العربي في ضوء كتاب سيبويه / مجلة مجمع اللغة الأردني / ١٩٧٨ / العدد الأول / المجلد الأول.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

التحري إلى تفسير الحركات الإعرابية عن طريق ظاهرة الإعراب بالعوامل، فالعامل هو الذي يجلب الحركة، وهذه الحركة تختلف باختلاف العامل، فهناك عامل يحدث الرفع وعامل يحدث النصب، وآخر يحدث الجر.

وبوَحْي هذه الفكرة أسّس النحويون بنيانهم، ولقد كان نهجهم في ذلك موفقاً في النماذج القياسية، أما في غير ذلك فراحوا يدخلون في متاهات التقدير، ومآزق التأويل، فبعد أن جُمعت المادة اللغوية، واستقريَتْ، وعثر على نصوص تخرج على الشيوع والاطراد، وتندُّ عن القياس الذي اعتمدوه، عندها رأينا النحويين يحارون في تعيين عوامل بعض الظواهر الإعرابية، لأنهم أوجبوا أن يكون لكل ظاهرة إعرابية عامل خاص، فأخذوا يحلّلون التراكيب ويربطون بين أجزائها ربطاً يرجعون فيه إلى المعنى تارة، وإلى اللفظ تارة أخرى.

وقادهم هذا التحليل إلى توسيع رقعة الخلاف النحوي، ووصل هذا الخلاف في بعض القضايا إلى حدّ الإغراق، وكأنه أصبح هدفاً بحد ذاته.

والخلاف النحوي ظاهرة طبيعية في أية لغة، لأن اللغة لا يمكن أن تتساوق مع حدية المنطق، أو مع المعيارية التي افترض النحويون أن بإمكانهم طرد قواعد اللغة وفقاً لمنهجها، فكما قال فندريس: إننا "كلما توغلنا في تحليل الفصائل النحوية للغة من اللغات، زدنا إدراكاً لاستحالة إرجاعها إلى نظام منطقي، ذلك بأن النحو في أية لغة، وفي أية فترة من فترات تاريخ هذه اللغة، ليس إلا نتيجة لأنواع مختلفة من النشاط، يصيب نواحي النظام النحوي المختلفة، ويصيبها مستقلة بعضها عن بعض"(١).

فالحقيقة التي يجب أن نسلّم بها أنه ليس بمقدورنا أن ندخل اللغة إلى نظام منطقي ما، ونتمكن معه من طرد تراكيب هذه اللغة وأبنيتها على وتيرة واحدة من القواعد المعيارية وفقاً لهذا النظام المنطقي، فيجب في ضوء هذه الحقيقة أن نتقبل اللغة كما هي دون محاولة لَيّ عنق تراكيبها، بغية الوصول إلى انسجام مع الفهم المنطقي الحاد، فإن في ذلك خروجاً باللغة عن طبيعتها. وإكراهاً لها.

ولكن نحاتنا شغفوا بنظرية العامل شغفاً شديداً، فراحوا يحلّلون تلك التراكيب النحوية التي لم تسِرْ في ركاب نظرية العامل تحليلاً بعيداً عن الاستعمال المنطوق ما كان للمرء أن يتصوره يوماً لو لم تملِه عليهم نظرية العامل، فولّد هذا الأمر اتجاها

---

(١) فندريس: اللغة / ترجمة الدواخلي والقصاص / ص١٤٧.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

معاكساً لدى بعض النحويين، فثاروا على العامل وطالبوا بإلغائه[1] ولستُ مع هؤلاء ولا مع أولئك، فكل فريق اشتط بمذهبه، والصواب يكمن في التوسط والاعتدال في هذه النظرية.

وفي سبيل هذا، رأت الدراسة أن تعرض بعض القضايا الخلافية التي تمحور الخلاف فيها حول العامل لتحلل آراء النحويين في تلك القضايا، وتقف عند توجيهات ابن يعيش إياها، فلقد بلغت القضايا الخلافية المتصلة بالعامل في باب المنصوبات أربع عشرة قضية، تم عرضها في الفصل الأول تحت سياقات مختلفة وفقاً لموقف ابن يعيش فيها من النحويين، وهذه القضايا هي:

١- ناصب المفعول المطلق إذا كان في معنى الفعل وليس مصدراً له.

٢- ناصب "قادرين" من قوله "**أيحسب الإنسان أن لن نجمع عظامه بلى قادرين على أن نسوي بنانه**".

٣- ناصب صيغة اسم الفاعل إذا كانت حالاً من لفظ الفعل.

٤- ناصب الحال في المصاحبة.

٥- ناصب الحال المؤكدة.

٦- عامل النصب في المنادى.

٧- ناصب المفعول معه.

٨- العامل في المستثنى.

٩- المنصوب بـ(ليس ولا يكون).

١٠- ناصب الاسم المشغول عنه.

١١- ناصب (طيباً) من الشاهد:

(لن تراها ولو تأملت إلا ولها في مفارق الرأس طيباً).

١٢.ناصب خيراً من قوله تعالى: ﴿ **انتهوا خيراً لكم** ﴾.

١٣- تعدي الفعل إلى ظرف المكان المخصوص.

١٤- ناصب (كتاب) من قوله تعالى: ﴿ **كتابَ الله عليكم** ﴾.

---

(١) من هؤلاء:أ- محمد بن المستنير (قطرب) /ب- ابن جني / ج- ابن مضاء القرطبي. وتابعهم في ذلك من المحدثين: أ- إبراهيم مصطفى / ب- إبراهيم أنيس / ج. تمام حسان، وغيرهم ممن تأثر بهم.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وليست الدراسة بصدد تحليل هذه القضايا جميعها، بل حسبها أن تقف عند ثلاثة نماذج، فتكون ممثلة. لهذا المبحث، وهذه النماذج هي:

١- ناصب المفعول معه.

٢- ناصب المستثنى.

٣- ناصب الاسم المشغول عنه.

وقد تم اختيار هذه القضايا الثلاث لتكون نماذج للتحليل، وفق أساسين:

الأول: خصوبة القضية حيث تعددت آراء النحويين حولها، وتوافرت الاجتهادات النحوية فيها.

الثاني: إن هذه القضايا مما برز فيها جهد ابن يعيش، حيث تناول آراء النحويين فأظهر جوانب القوة في بعضها ونبّه على ما اعترى بعضها الآخر من الخلل والضعف.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المسألة : ناصب المفعول معه

- المذاهب النحوية التي عرضها ابن يعيش:

١. مذهب سيبويه:

ذكر ابن يعيش أن سيبويه يرى أن المفعول معه منصوب بالفعل المتقدم قبل الواو، أو ما يقوم مقامه بتوسط الواو. وهذه الواو لا يجوز أن تعمل شيئاً لأنها غير مختصة بالدخول على الأسماء، فهي تدخل على الأفعال أيضاً[١].

٢. مذهب أبي الحسن الأخفش:

أسند ابن يعيش إلى الأخفش قوله: إن المفعول معه منصوب انتصاب الظرف، حيث، إن الواو في قولك (قمت وزيداً) واقعة موقع (مع) المنصوبة على الظرفية، وكأنك قلت: (قمت مع زيد) فلما حذفت مع، وأقمت الواو مقامها. وهذه الواولا تحتمل نصباً كونها حرفاً، فقد أعطي النصب لما بعدها[٢].

٣. مذهب الزجاج:

أورد ابن يعيش مذهب الزجاج الذي يقول: إن المفعول معه منصوب بإضمار فعل، فأنت عندما تقول: (ما صنعت وزيداً) إنما تنصب (زيداً) بإضمار فعل، فالتقدير: (ما صنعت ولا بستَ زيداً). وقد لجأ الزجاج إلى التقدير من أجل ألا يعمل الفعل في المفعول وبينهما الواو[٣].

٤. مذهب الكوفيين:

أورد ابن يعيش مذهب الكوفيين الذي يقول بنصب المفعول معه على الخلاف، فإذا قيل: (استوى الماءُ والخشبةَ) لم يحسن تكرير الفعل، كما يحسن في (جاء زيدٌ وعمرو) فالخشبة لم تكن معوجة فتستوي، وعليه فقد خالف الاسمُ الواقعُ بعد الواو، في المثال الأول، الاسمَ الواقعَ قبله، فانتصب الاسم على الخلاف[٤].

---

(١) سيبويه – الكتاب: ١-٢٩٧. وينظر: ابن يعيش: ٢-٤٩.

(٢) ينظر: ابن يعيش: ٢-٤٩، ينظر: ابن جني: سر صناعة الإعراب: تحقيق مصطفى السقا وآخرين ، ج١-١٤٤

(٣) ينظر: ابن يعيش:٢-٤٩.

(٤) ينظر ابن يعيش: ٢-٤٩، ينظر: أبو البركات الأنباري الإنصاف: ١-٢٤٨، (م-٣٠).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

١. مذهب الأخفش:

يرى ابن يعيش أن مذهب الأخفش ضعيف، فلا يمكن أن تتنصب الأسماء انتصاب الظروف، لأنها ليست ظروفاً[١]، فزيد والخشبة والنيل في قولك: (كنت وزيداً كالأخوين، واستوى الماء والخشبة، وسرت و النيلَ) هي أسماء لا يمكن أن تجمعها وحدة حال مع الظروف.

٢. مذهب الزجاج:

يرى ابن يعيش أنه ضعيف، فلا يُحمل عليه ما وجد عنه مندوحة، ويرى أن حجته القائلة: إن الفعل لا يعمل في المفعول وبينهما الواو، هي حجة فاسدة؛ لأن الفعل يعمل في المفعول على الوجه الذي يتعلق به فإن كان يفتقر إلى توسط حرف عمل مع وجوده، وإن كان لا يفتقر إلى ذاك عمل مع عدمه، ومعلوم أن المفعول معه متعلق بالفعل من جهة المعنى بتوسط الواو، فينبغي أن يعمل مع وجودها، ويستدل على ذلك بأنك تقول: (ضربت زيداً وعمراً) فيعمل الفعل في عمرو بتوسط الواو لما اقتضاه المعنى وكذلك هنا[٢].

٣. مذهب الكوفيين:

يرى ابن يعيش أنه ضعيف جداً، معتمداً في ذلك على تفكيره المنطقي، فيقول: "لأنه لو جاز نصب الثاني لأنه مخالف للأول، لجاز نصب الأول لأنه مخالف للثاني، لأن الثاني إذا خالف الأول، فقد خالف الأول الثاني، فليس نصب الثاني للمخالفة أولى من نصب الأول"[٣].

---

(١)ينظر: ابن يعيش: ٢-٤٩.

(٢) ينظر: ابن يعيش: ٢-٤٩.

(٣) المرجع السابق: ٢-٤٩.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

د يرى أن مذهب الكوفيين في النصب على الخلاف بـــاطل بـــالعطف الـــذي يخالف فيه الثاني الأول، نحو: (قام زيدٌ لا عمروٌ) ونظائر ذلك، فلو كان ما ذكروه مـــن المخالفة لازماً لم يكن ما بعد (لا) في العطف إلا منصوباً[1].

٤. مذهب سيبويه:

يرى ابن يعيش أن ما ذهب إليه سيبويه هو الصواب، فالفعل المتقدم على الـــواو هو العامل؛ لأنه وإن لم يكن متعدياً فقد قوي بالواو النائبة عن (مع) فتعدى كما تعـــدى الفعل المقوّى بحرف الجر، نحو: (مررت بزيد).

ويرى أنه لا يمكن أن تكون الواو هي العاملة، وذلك لعدم اختصاصها بـــالدخول على الأسماء[2].

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(١) ابن يعيش/ شرح المفصل/ ٢-٤٩.

(٢) المرجع السابق: ٢-٤٩.

التحليل:

لقد تناول ابن يعيش آراء النحويين عرضاً ونقداً، فتراه يعرض المذهب النحوي عرضاً واضحاً جلياً، ثم يبيّن ما فيه من ضعف وفساد، كل ذلك بعد عرضه المذهب الذي يلقى الصحة والاستحسان عنده، فبعد أن عرض مذهب سيبويه واختاره، بسط القول في مذهب الأخفش ومدّ حجته على نحو شاف من الوضوح، اطمأن معه إلى أن القارئ وعبه جيداً، تراه بعد ذلك يضعّف مذهب الأخفش مستنداً إلى ما يحمله هذا المذهب من مخالفة العرف النحوي العام، فلم يحدث أن انتصب اسم الذات أو اسم الشيء في نحونا العربي على الظرفية وذلك لاختلاف طبيعة الاسم عن طبيعة الظرف.

واستناداً إلى أن النحو صناعة لفظية بالدرجة الأولى، فإن الدراسة ترى أن مذهب الأخفش ضعيف؛ فإن استخدام الواو بمعنى (مع) لا يعني أن تأخذ (الواو) حكم النصب فتعطيه للاسم الواقع بعدها لكونها حرفاً لا يتحمل النصب، فإذا كان المعنى يُحمل على شيء، فليس ضرورياً أن يكون اللفظ عليه، وإلا لوجب أن يكون الاسم بعد الواو مجروراً، وذلك لوقوع الواو معه موقع (مع)، والمعروف أن ما بعد (مع) يكون مجروراً بالإضافة.

ومما يوهن مذهب الأخفش، أنه لو كان وقوع الواو بمعنى (مع) عاملاً في نصب المفعول معه، لجاز النصب في كل واو تأتي بمعنى (مع) بشكل مطرد، نحو: (كل رجل وضيعتُه) (١).

يضاف إلى ذلك أن الأفعال تتناول الظروف بلا واسطة حرف، لأنها مقدرة بحرف الجر، فتقول: (دخلت البيتَ) بمعنى (دخلت في البيتِ). وأما المفعول معه فلا تتناوله الأفعال بلا واسطة (واو) المعية(٢).

ثم تناول مذهب الزجاج ووصفه بالضعف، وأنه لا يلجأ إليه ما وجد عنه بديل، وردّ زعمه بأن إعمال الفعل في المفعول معه وبينهما الواو غير جائز، مستخدماً أجوبة الأنباري على مذهب الزجاج، يقول الأنباري: "... لأن الفعل يعمل في المفعول بالوجه الذي تعلق به، فإن كان يفتقر إلى توسط حرف تحمل مع وجوده، وإن كان لا يفتقر إلى ذلك تحمل مع عدمه، وقد بينا أن الفعل قد تعلق بالمفعول معه بتوسط الواو،

---

(١) ينظر: الرضي الاسترابادي: شرح الكافية -١-١٩٥، ت: عبدالمنعم أحمد هويدي -جامعة أم القرى- ١٩٨٢.

(٢) ينظر: السابق ١-١٩٥.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وإنه يفتقر في عمله إليها، فينبغي أن يعمل مع وجودها، فكيف يجعل ما هو سبب في وجود العمل سبباً في عدمه؟"[1].

وترى الدراسة أن موقف ابن يعيش من مذهب الزجاج صواب، فلا يمكن القول بعدم إعمال الفعل في المفعول وبينهما الواو؛ لأن الفعل يعمل في المفعول وبينهما الواو العاطفة، فإننا نقول: (أكرمت زيداً وعمراً) فالفعل (أكرم) نصب (زيداً) و(عمراً) مع توسط الواو.

من ناحية أخرى يظهر فساد مذهب الزجاج بالنظر إلى تركيب الجملة، والمعنى المراد في نفس المتكلم، فعند القول: (سرت والنيلَ) لا يمكن أن يكون المتكلم قد أراد: (ولابست النيل) وإلا لكان ذلك واضح التكلف.

كما أن هذا التقدير يجعل المنصوب مفعولاً به، لا مفعولاً معه، وكأن مذهب الزجاج هذا يحمل بذرة دعوة إلى إلغاء مبحث المفعول معه من بين المباحث النحوية، وضمّه إلى المفعول به بفعل محذوف.

وأما مذهب الكوفيين فقد رآه ابن يعيش غاية في الضعف، وذلك لأن الخلاف كما هو حاصل للثاني فهو حاصل للأول، فلِمَ اختُصَّ الثاني بالنصب؟ وواضح من هذه الحجة أثر الثقافة المنطقية التي صبغت كثيراً من توجيهات ابن يعيش وتعليلاته.

ثم تراه يفزع إلى تفنيد أبي البركات الأنباري لأدلة الكوفيين ليتمثلها في الرد على المذهب الكوفي، يقول الأنباري: إنّ انتصاب الاسم المنصوب على الخلاف باطل بالعطف الذي يخالف بين المعنيين، نحو قولك: (ما قام زيد لكن عمرو) و(ما مررت بزيد لكن بكر) وما بعد (لكن) يخالف ما قبلها وليس بمنصوب، فلو كان كما زعمتم، لوجب أن لا يكون ما بعد إلا منصوباً لمخالفته الأول"[2].

وترى الدراسة أن ما قدّمه ابن يعيش من ردود على المذهب الكوفي في هذه المسألة، أدلة دامغة على فساد هذا المذهب، وذلك بالاحتكام إلى المبنى النحوي وقواعده التركيبية، ولكن يمكن النظر إلى ما ذهب إليه الكوفيون من أن الخلاف هو عامل النصب على أنه محاولة جادة لتجاوز المبنى والتركيب والالتفات إلى المعنى –وهو الخلاف– فخروج المفعول معه من حكم ما سبقه، أمر متصل اتصالاً شديداً بالمعنى،

---

(١) أبو البركات الأنباري/ الإنصاف/ ٢٤٨/١ – م(٣٠) / وينظر: ابن يعيش /شرح المفصل/ ٢-٤٩.

(٢) أبو البركات الأنباري / الإنصاف / مسألة (٣٠)، وينظر: ابن يعيش / شرح المفصل /٢-٤٩.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فالنظر في الجملة يكشف عن قيمة الخلاف الذي قال به الكوفيون؛ فإن كلمة (الماء) في جملة (استوى الماءُ والخشبةَ) قد رفعها معنى الإسناد والفاعلية، ولمّا لم تشارك الخشبةُ الماءَ في حكم الاستواء، خرجت إلى النصب، وليس لها إلا النصب، لأنها لا تدخل في أوضاع الجر،و(واو) الصرف تقتضي في ما بعدها أن يخالف في حركته ما قبلها، فجاء منصوباً ليعبّر عن المعنى الجديد الذي صرف إليه.

وأمّا مذهب سيبويه وجمهور البصريين من أن ناصب المفعول معه هو الفعل المتقدم أو ما يقوم مقامه بتوسط الواو، فهو ما اختاره ابن يعيش واحتجّ له، ويحسن هنا قبل مناقشة هذا المذهب وتحليل حججه أن أعرضه كما ورد عند صاحبه، يقول سيبويه: "هذا باب يظهر فيه الفعل وينصب الاسم، لأنه مفعول معه ومفعول به، كما انتصب (نفسه) في قولك: (امرأ ونفسَه)، وذلك قولك: (ماصنعت وأباك) و (لو تُركت الناقة وفصيلها لرضعها) وإنما أردت (ما صنعتَ مع أبيك) و (لو تُرِكت الناقةُ مع فصيلها لرضعها) فالفصيل مفعول معه، والأب كذلك، والواو لم تغير المعنى، لكنها تعمل في الاسم ما قبلها. ومثل ذلك (ما زلت وزيداً حتى فعل) أي ما زلت بزيد حتى فعل، فهو مفعول به، (وما زلت أسير والنيل) أي مع النيل و (استوى الماءُ والخشبةَ) أي مع الخشبةِ"[1].

والذي يفهم من كلام سيبويه السابق أن العامل في المفعول معه هو الفعل بواسطة (الواو) التي تفيد معنى المعية، وقد تابعه في ذلك جمهور البصريين، والذي دفع إلى القول بأن الفعل هو العامل، إيمانهم بأن الإعراب هو أثر لمؤثر، ولا بد لكل معمول من عامل، ووجود الاسم منصوباً هو أثر العامل، وبما أن الذي تقدمه فعل، والأفعال هي الأولى في العمل، فهي عامل النصب في الاسم بعد الواو

ومذهب سيبويه هذا لايخلو من الاعتراضات، فقد اعتُرض عليه بالقول: إن الفعل المتقدم لا يجوز أن يعمل، لأنه فعل لازم والفعل اللازم لا يجوز أن ينصب هذا النوع من الأسماء[2].

وقد ردّ ابن يعيش هذا الاعتراض، حيث قال: "إن الفعل وإنْ كان لازماً فقد قوي بالواو"[3]. وقال الأنباري: ان الفعل "تعدى إلى الاسم فنصبه كما عُدّي بالهمزة في نحو:

---

(١) سيبويه / الكتاب /١-٢٩٧.

(٢) ينظر: أبو البركات الأنباري/ الإنصاف/ مسألة (٣٠) ٢٤٨/١.

(٣) ابن يعيش: ٢-٤٩.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(أخرجت زيداً) وكما عدي بالتضعيف نحو: (خرّجت المتاع) إلا أن الواو لا تعمل، لأن الواو في الأصل حرف عطف، وحرف العطف لا يعمل"[1].

ويبدو من الردين السابقين إضفاء صفة الحسية على العامل، حتى ليصبح كأنه كائن حيّ، يقوى ويضعف ويحتاج أحياناً إلى ما يقويه، فتراه بعد أن كان لازماً عاجزاً عن النصب، فتأتي الواو وتنفخ فيه الروح لينصب الاسم بعدها، وكل ذلك في سبيل تعليل انتصاب الاسم الواقع بعد الواو، وهو تعليل لا يأخذ المعنى بعين الاعتبار، بل هو تعليل قائم بالنظر إلى المبنى فحسب.

ثم إن القياس المنعقد بين تقويةالفعل اللازم بالواو ليصل إلى المفعول معه، وبين تعدية الفعل اللازم بالهمزة أو التضعيف ليصل إلى المفعول به قياس باطل، فالهمزة أو التضعيف يباشران الفعل وينقلانه إلى معنى جديد يستدعي مفعولاً، أما الواو فلا تباشر الفعل، بل تتوسط بينه وبين الاسم بعده، لذا فإن الدراسة ترى أنه رأي لا يخلو من ضعف على الرغم من أن جل النحاة المحدثين يقتصرون في حديثهم عن عامل نصب المفعول معه على هذا المذهب[2].

ورفض ابن يعيش أن تكون الواو هي العاملة، لأنها غير مختصة، وكأنه يشير إلى مذهب الجرمي الذي عدّ فيه الواو ناصبة بنفسها، لأنها خرجت من باب العطف، وذلك لاختصاصها، لما دخلت عليه من الاسم، فعملت فيه[3].

وقد نسب أبو حيان هذا الرأي إلى الجرجاني بقوله: "وذهب الجرجاني إلى أنه ينتصب بالواو نفسها"[4] والحقيقة أن الجرجاني يذهب في هذه المسألة مذهب سيبويه، فقد قال: "والحكمة من العدول عن سنن العطف إلى النصب، يجعل الواو معيناً للفعل وجاذباً له إلى العمل كما تفعل الهمزة والباء في "أذهبت زيداً وذهبت به"[5] ويفهم من كلام الجرجاني السابق، أن الواو هي التي قوّت الفعل ليعمل في الاسم بعدها، وليست هي العاملة، كما يقول أبو حيان.

---

(١) أبو البركات الأنباري /الإنصاف: م(٣٠) ١/٢٤٨.

(٢) ينظر مثلاً: الشيخ الغلاييني -جامع الدروس العربية /عباس حسن- النحو الوافي /وغيرها.

(٣) ينظر السيوطي: همع الهوامع ٣/٨٧٥.

(٤)أبوحيان الأندلسي/ارتشافالضرب/٢-٢٨٦ .

(٥) الجرجاني /المقتصد/١-٦٦١ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وأرى أنّ الجرمي قد جانب الصواب بقوله: إن الواو هي العاملة بنفسها، ولو كان ما ذهب إليه صحيحاً لجاز أن نخفض ما بعد الواو؛ لأنها تعمل على إيصال الفعل الذي قبلها إلى الاسم الذي بعدها، كإيصال حروف الجر.

كما أنّ خروج الواو من باب العطف واختصاصها بالدخول على الاسم، كما زعم الجرمي، هو أمر منقوض، بواو المعية التي تدخل على المضارع وتنصبه بأن مضمرة.

مما تقدم نلحظ أن للنحاة في تفسير عامل نصب المفعول معه مذاهب متعددة، وانطلق خلافهم من نظرية العامل وضوابطها التي قننوا النحو وفقها، وكان خلافهم في مسألة المعية بهذه الصورة عملاً عقلياً لا يقدّم شيئاً في فهم التركيب النحوي ولا يؤخر لو تركوه، ويمكن أن يقترح -سيراً مع هذا الخلاف- أن يجعل العامل في نصب المفعول معه، عاملاً معنوياً وهو معنى المعية المعدول عن لفظها، فأنت تقول: (استيقظت مع طلوع الشمس) فإذا عدلت عن استخدام (مع) إلى (الواو) المتضمنة معنى المعية، فقلت: (استيقظت وطلوعَ الشمس) نصبت الاسم الواقع بعد الواو، لأنه تضمن معنى المعية دون لفظها.

ولا أعتقد أن جعل ناصب المفعول معه عاملا معنويا يقي من المآخذ التي التصقت بالعوامل اللفظية التي قال بها النحويون فحسب ، إنما يساهم في إبرازبلاغة أسلوب المعية ، فأنت حين تقول : (جاء زيدٌ وعمروٌ) فما زدت على أن أخبرت باشتراك زيد وعمرو في المجيء ، ولا تعنيك كيفية المجيء ، ولكنك حين تقول :(جاء زيدٌ وعمراً) فقد أضفت إلى اشتراكهما في المجيء معنى جديدً ، هو أنهما جاءا مصطحبين ، فعلامة النصب في (عمرو) دلت على معنى المعية أوالمصاحبة ، فيفترض أن يكون هذا المعنى هو الموجب للنصب ، لأن المتكلم ما نصب الاسم الواقع بعد الواو إلا ليشير إلى المعية .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المسألة : ناصب المستثنى

- المذاهب النحوية التي عرضها ابن يعيش:

١. مذهب سيبويه:

نسب ابن يعيش إلى سيبويه أن الفعل المتقدم، أو معنى الفعل بواسطة (إلا)، هو العامل في المستثنى، معتمداً على قوله: "وكان العامل فيه ما قبله من الكلام"[١] ففسر ابن يعيش كلام سيبويه بأن ما قبل المستثنى هو الفعل أو ما في معناه.

٢. مذهب المبرد والزجاج:

ذهبا إلى أن الناصب له (إلا) نيابة عن الفعل أستثني أو (لا أعني) [٢] فإذا قيل: (أتاني القوم إلا زيداً) فكأنه قيل: (أتاني القوم أستثني زيداً).

٣. مذهب الفراء والكوفيين:

أورد ابن يعيش مذهب الفراء والكوفيين الذي يقول بتركّب (إلا) من حرفين هما (إنّ) التي تنصب الأسماء وترفع الأخبار، و(لا) العاطفة فصار (إنّ لا) ثم خُففت النون وأدغمت في اللام، فأعملوها في ما بعدها عملين، فنصبوا بها في الإيجاب اعتباراً بإنّ، وعطفوا بها في النفي اعتباراً بلا[٣].

٤. الكسائي:

انتصب المستثنى لأن تأويله قام القوم إلا أن زيداً لم يقم[٤].

---

(١) سبويه: الكتاب – ٢-٣٣٠.

(٢) ينظر المبرد: المقتضب –ج٤-٣٩٠ / ينظر: ابن يعيش: شرح المفصل ج٢-٧٦.

(٣) ينظر ابن يعيش: ٢-٧٦، ٧٧ / وفي معاني القرآن للفراء، ٢-٣٧٧: يقول:بتركب (إلا) من (إنْ) النافية و (لا).

(٤) نسب هذا القول للكسائي في: شرح المفصل ٢-٧٧ / وارتشاف الضرب ٢/٣٠٠، والمرادي: الجنى الداني ص٢٦١، والإسفرائيني: فاتحة الكتاب ص٢١٣.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

١- مذهب سيبويه:

اختار ابن يعيش مذهب سيبويه، ورد حجج المنكرين لـــه، فدفـــع حجـــة مـــن اعترض عليه لكون الفعل المتقدم لازماً، ولا يعمل النصب، فكيف يجوز أن يعمل فـــي المستثنى النصب؟ فيدفع ابن يعيش هذا الاعتراض بأنه لمّا دخلـــت (إلا) علـــى الفعـــل اللازم قوّته، لأنها أحدثت فيه معنى الاستثناء، كما يقوى بحرف الجـــر فـــي (مـــررت بزيد)[١].

وردّ الاعتراض القائل: لماذا لم يعملوا (إلا) في ما بعدها كما أعملـــوا حـــروف الجر؟ بقوله: إن حروف الجر تعمل في ما بعدها كونها مختصة بالدخول على الأسماء، أمّا (إلا) فهي غير مختصة بالأسماء، بل تباشر الحروف والأفعال أيضاً[٢].

٢. مذهب المبرد والزجاج:

وقد ضعف ابن يعيش مذهب المبرد والزجاج، وحجته في ذلـــك "لأنـــك تقـــول: (أتاني القوم غيرَ زيد)، فتنصب (غير) ولا يجوز أن تقدر بـــ(أستثني غير زيد)، لأنـــه يفسد المعنى، وليس قبل (غير) حرف تقيمه مقام الناصب، ولأن فيـــه إعمـــال معنـــى الحرف، وإعمال معاني الحروف لا يجوز، ألا ترى أنك لا تقول: (ما زيداً قائماً) علـــى معنى: (نفيت زيداً قائماً) وإنما لم يجز ذلك لأنهم إنما أتوا بالحروف نائبات عن الأفعـــال إيجازاً واختصاراً، فإذا أخذت تعمل معاني هذه الحروف كان فيه تطلع إلـــى الأفعـــال، وفيه نقض للغرض وتراجع عمّا اعتزموه فلم يجز ذلك"[٣].

---

(١) ينظر: ابن يعيش ٢-٧٦.

(٢) ينظر: ابن يعيش ٢-٧٦.

(٣) ابن يعيش/ شرح المفصل ٢-٧٦.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٣- مذهب الفراء والكوفيين:

ويرى ابن يعيش أن هذا المذهب فاسد، لأنك تقول: (ما أتاني إلا زيـــدٌ) فـــترفع المستثنى، وليس قبله اسم مرفوع فيعطف عليه، وفي مثل هذه الحال لا يجوز النصـــب، فبذلك يبطل تأثير الحرفين معاً[١].

٤- مذهب الكسائي:

ولم يقف ابن يعيش من مذهب الكسائي موقف المحلل والمناقش، لكنـــه اكتفـــى بإيراد قولين في حقه، الأول منهما: ردُّ الفراء على هذا المذهب وهو قوله: "لو كان هذا النصب بأنه لم يفعل لكان مع لا في قولك: (قام زيد لا عمرو)[٢]. والثاني: أنه قيل: إن مذهب الكسائي في هذه المسألة يرجع إلى مذهب سيبويه، وإنما ما حكي عنه سابقاً هـــو لتقرير معنى الاستثناء لا لتحقيق نفس العامل[٣].

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

---

(١) ينظر: ابن يعيش/ شرح المفصل /٢-٧٧

(٢) السابق /٢-٧٧.

(٣) ينظر: السابق ٢-٧٧.

التحليل:

بدا واضحاً ما أثاره العامل النحوي من إغراق في الجدل، أدى إلى تشعب الآراء والمذاهب، فكل فريق آخذ بمذهب عنه ينافح وإليه يؤول، ولقد تابع ابن يعيش النحويين في نقاشهم، فعرض آراءهم وانتصر لسيبويه، ورفض ما خالفه من آراء ومذاهب، وأظهر ما فيها من ضعف وفساد. ومن وكْد هذه الدراسة أن تقف عند هذه المذاهب لتحللها وتناقشها مبدية الملحوظات حول توجيهات ابن يعيش لها مستنيرة بقبسات الكتب النحوية قديمها وحديثها.

وقبل أن أبدأ برأي سيبويه الذي اختاره ابن يعيش، أود أن أشير إلى أنه ثمة اختلاف بين النحويين في فهم كلام سيبويه، إذ نسبوا إليه مذاهب مختلفة، فأورد أبو حيان الأندلسي في كتابه (ارتشاف الضرب) ما نصه "إذا انتصب ما بعد (إلا) فالخلاف في الناصب، فقيل: بإلا نفسها، ونسب إلى سيبويه، وقيل: بما قبل (إلا) من فعل وغيره بواسطة (إلا) ونُسب إلى سيبويه"(١).

والناظر في النص السابق يلحظ أن أبا حيان قد نسب إلى سيبويه رأيين:

الأول: أن ناصب المستثنى هو أداة الاستثناء (إلا) نفسها.

الثاني: أن الناصب ما قبل (إلا) من فعل أو غيره بواسطة الأداة، وهذا المذهب هو ما نسبه ابن يعيش إلى سيبويه وبالاحتكام إلى نص سيبويه نفسه نجد أنه قال: "هذا باب لا يكون المستثنى فيه إلا نصباً، لأنه أخرج مما أدخل فيه غيره، فعمل فيه ما قبله، كما عمل العشرون في الدرهم، حيث قلت: (له عشرون درهماً) وهذا قول الخليل رحمه الله، وذلك قولك: (أتاني القوم إلا أباك) و (مررت بالقوم إلا أباك) و (القوم فيها إلا أباك) وانتصب الأب إذ لم يكن داخلاً في ما قبله، وكان العامل فيه ما قبله من الكلام"(٢).

والذي يفهم من كلام سيبويه السابق: "إن العامل فيه ما قبله من الكلام"، أن قبل المستثنى من الكلام يشمل (الفعل أو ما كان في معناه، الفاعل، الأداة) ولأن عبارة سيبويه غير محددة فقد اختلف النحويون في فهمها، فمنهم من قال: إن (إلا) ناصبة للمستثنى بنفسها، ومنهم من قال: إن العامل هو الفعل المتقدم أو ما كان في معناه. وقد

---

(١) أبو حيان الأندلسي: ارتشاف الضرب، ت: مصطفى النماس / ٢-٣٠٠.

(٢) سيبويه: الكتاب / ٢-٣٣١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أضيف إلى الفهم الثاني عبارة (بواسطة الأداة) وهي عبارة الفارسي: "إن العامل هو الفعل أو معنى الفعل بتوسط الأداة"(١).

وإلى الفهم الثاني ذهب الجرجاني، قال: "فانتصاب الاسم بما تقدّم في الجملة من الفعل أو معنى الفعل بتوسط إلا، فاعلم أنك إذا قلت: (خرج القوم إلا زيداً) كان زيد المستثنى من القوم؛ لأنك أخرجته من جملتهم، وزعمت أنه لم يشاركهم في الخروج، والمستثنى منصوب، ونصبه بالفعل الذي قبله بواسطة إلا، فإذا قلت: (خرج القوم) لم يكن الفعل بنافذ إلى شيء، فإذا أتيت بإلا أوصلته إلى (زيد) فكان فيه هذا المعنى الذي هو إخراجه من جملتهم"(٢).

وبرغم أن معظم النحويين يختارون هذا المذهب فإنه لا يخلو من ضعف، فلماذا لا يصل الفعل إلى المستثنى في حالة الاستثناء من كلام تام منفي؟ نحو: (ما جاءني أحد إلا زيدٌ أو زيداً) وأعني هنا حالة الرفع، وهي اختيار سيبويه(٣)، فعلى اختياره هذا يبقى الفعل اللازم الذي قوي بتوسط (إلا) يطلب معمولاً، فكيف يقوى بإلا حيناً ولا يقوى بها حيناً آخر؟.

وثمة اعتراض آخر، وهو أن الاسم قد ينصب وإن لم يتقدمه فعل نحو: (القوم إخوانك إلا زيداً) والآخذون بمذهب سيبويه يدفعون هذا الاعتراض، بأن الناصب له في مثل هذه الحال، هو ما في (إخوانك) من معنى الفعل؛ لأن التقدير: (القوم يصادقونك إلا زيداً) (٤).

وواضح ما في هذا التأويل من بُعد، وأنه يحمل معنى لا يمكن أن يخطر ببال شخص تحرر من قيد نظرية العامل، فتعلقهم بنظرية العامل هو ما دفعهم إلى ذلك التأويل، في محاولة منهم لإيجاد عامل يعمل النصب في زيد.

وبخصوص مذهب المبرد والزجاج، اللذين جعلا (إلا) هي العامل، وذلك لتضمنها معنى (أستثني)، فإني أرى أنّ في رفض ابن يعيش لهذا المذهب صواباً، فلا يجوز أن تعمل (إلا) النصب، وإن تضمنت معنى الفعل (أستثني)، لأن إعمال معنى

---

(١) الفارسي: الايضاح العضدي، ت: حسن شاذلي / الرياض ١٩٨١م ص١٧٥

(٢) عبدالقاهر الجرجاني: المقتصد في شرح الايضاح /ت: كاظم بحر مرجان / بغداد ١٩٨٢م ص٦٦٩.

(٣) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل ٢-٨٣.

(٤) ينظر: أبو البركات الأنباري – الانصاف / مسألة ٣٤.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الحروف لا يجوز، ألا ترى أن حروف الاستفهام لا تعمل، على الرغم من تضمنها معنى (أستفهم)، وحروف النفي لا تعمل على الرغم من تضمنها معنى (أنفي) [١].

ولعل في ما روي عن عضد الدولة من أنه سأل أبا علي الفارسي، بمَ انتصب المستثنى؟ فأجابه الفارسي: انتصب لأن التقدير: أستثني زيداً، فقال له عضد الدولة: وهلاّ قدرت (امتنع) فرفعت زيداً، لعل في ذلك دليلاً واضحاً على فساد هذا المذهب[٢].

وقد رفض صاحب الإنصاف أن تكون (إلا) هي العاملة، وحجته في ذلك أنه لو كانت (إلا) عاملة لأنها نائبة عن الفعل (أستثني)، لوجب أن لا يجوز في المستثنى إلا النصب، ولا خلاف بين النحويين في جواز الرفع والجر في حالة النفي، نحو: (ما جاءني أحد إلا زيدٌ) و (ما مررت بأحد إلا زيدٍ) فدل على أنها ليست هي العاملة بمعنى أستثني[٣].

ولم يلق هذ المذهب القبول لدى معظم النحويين[٤]، فقد أوسعوه اعتراضاً ونقداً، وإلى ما ذهبوا تذهب الدراسة.

وأما مذهب الفراء والكوفيين فظاهر الضعف، وحجة ابن يعيش في رفضه دامغة، فقد وقع المستثنى مرفوعاً في الاستثناء المفرغ الناقص نحو: (ما أتاني إلا زيدٌ) ففي هذه الحالة يمتنع النصب بمعنى: يبطل الادعاء بأن (إنّ) -وهي الجزء الأول من (إلا) المركبة- تعمل النصب في المستثنى، كما أنه لا يوجد اسم مرفوع قبل (إلا) لنعطف عليه المستثنى،وبذلك يبطل الادعاء بأن (لا) -وهي الجزء الثاني من (إلا) المركبة- تعطف المستثنى على الاسم المرفوع[٥].

والظاهر من قول الفراء أنه نسي أن الكوفيين لا يجيزون إعمال (إن) إذا خففت، وحجتهم في ذلك أن(إن) قد عملت لأنها أشبهت الفعل الماضي، لأنها على ثلاثة أحرف، فلما خففت زال شبهها، فوجب أن يبطل عملها، يضاف إلى ذلك أن الكوفيين

---

(١) ينظر: ابن يعيش / شرح المفصل ٢-٧٦.

(٢) ينظر: أبو البركات الأنباري - الانصاف / مسألة ٣٤.

(٣) ينظر: السابق / المسألة نفسها.

(٤) ينظر: ابن الحاجب: الكافية في النحو /ج١-٢٢٦، ٢٢٧ / السيوطي: همع الهوامع ج٢-٣٥٣.

(٥) ينظر: ابن يعيش / شرح المفصل ٢-٧٧.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ذهبوا إلى أنَّ (إنّ) إذا خففت صارت من عوامل الأفعال، لكن الفراء بمذهبه هذا، أبقاها عاملة في الأسماء، برغم أنها من عوامل الأفعال على حد زعم الكوفيين[1].

ومن ناحية أخرى، فإن الذي أجاز عمل (إن) المخففة هو سيبويه[2]، وعليه يكون دليل الفراء دليلاً بصرياً لا كوفياً ولذلك يسقط الاستدلال به.

وأرى في ضوء ما قدّم النحويون من حجج تفند زعم الفراء، أن هذا مذهب ضعيف من الناحية التركيبية، كما أن المعنى لا يعضده، فليس ثمة التقاء في المعنى بين (إلا) وحرفي (إنْ) و (لا).

ولا يحسن الوقوف طويلاً عند ما نسب إلى الكسائي من أن المستثنى انتصب لأنه في تأويل: (قام القوم إلا أن زيداً لم يقم)، وذلك لسببين: الأول أن هذا المذهب لم تقبل به كلا المدرستين، فقد تولى الفراء من الكوفة تنفيده ودحضه، كما سلف، ومذهب البصرة في ذلك معروف، أما السبب الثاني فيتعلق بما أراده الكسائي من هذا التأويل، فإن الدراسة تميل إلى ما ذكره ابن يعيش من أن الكسائي لم يقصد من هذا التأويل تعيين عامل نصب المستثنى، إنما أراد أن يوضح معنى الاستثناء.

وقد ألمح ابن السراج إلى أن ناصب المستثنى هو مشابهته بالمفعول، وبين أن وجه الشبه بين المستثنى والمفعول وقوعهما بعد استغناء الفعل بالفاعل، وبعد تمام الكلام. فأنت تقول: (جاءني القوم إلا زيداً) والجملة الفعلية منعقدة بنفسها من فعل وفاعل، فلو جاز أن تذكر زيداً بعد هذا الكلام بغير حرف الاستثناء ما كان إلا نصباً، لكن لا معنى لذلك، إلا بتوسط شيء آخر، فلما توسطت(إلا)حدث معنى الاستثناء ووصل الفعل إلى ما بعد (إلا).[3]

وإذا ما نظر إلى هذا الرأي من زاوية توفيقية، فيمكن القول بأن المستثنى منصوب لوقوعه بعد تمام الكلام يوفق بين بعض الآراء المختلفة حول العامل، فهو ينطبق على أن العامل هو ما قبل الأداة، آخذاً بهدي المعنى المتحصل من أسلوب الاستثناء، فالمستثنى خارج عن حكم سابقه، ولذلك يأتي بعد أن يأخذ السابق للأداة حكمه.

---

(١) ينظر: أبو البركات الأنباري / الإنصاف/ مسألة٣٤.

(٢) ينظر: سيبويه / الكتاب/ ٣-١٦٥ وما بعدها.

(٣) ينظر: أبو بكر السراج/ الأصول في النحو/ ت: عبد الحسين الفتلي/ ١-٢٨١

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ومن جهة أخرى فإن قوله هذا يتوافق مع مذهب من قال بأن المستثنى منصوب على الخلاف، فالمستثنى بخروجه عن حكم المستثنى منه، يكون قد خالفه، والخلاف عامل من العوامل التي اعتد بها الكوفيون، وإلى هذا ذهب الكسائي[1] والفراء في بعض أقوالهما، فقال الأخير في معاني القرآن لدى مناقشة الآية: ﴿ **لاعاصم اليوم من أمر الله إلا من رحم** ﴾[2] قال: فـ(من) في موضع نصب، لأن المعصوم خلاف للعاصم، والمرحوم معصوم[3].

وعلى الرغم من هذا فإن هذا المذهب لا يسلم من الخلل والنقد، فهو كغيره من المذاهب أهمل تفسير مجيء المستثنى مرفوعاً نحو: (ما جاءني أحد إلا زيدٌ) أو مجروراً نحو: (ما مررت بأحد إلا زيدٍ)، والسؤال: لماذا لم ينتصب المستثنى هنا برغم مشابهته المفعول من حيث تمام الكلام، وحصول المخالفة من خلال خروج المستثنى عن حكم ما قبله؟

وهكذا يتضح أن المذاهب كلها تخالفت في تعيين عامل نصب المستثنى، حتى قال السيوطي: "إنك ترى النحوي الكبير يحار في الترجيح بين هذه المذاهب" وقال بعد أن عرض المذاهب النحوية في ناصب المستثنى: "ولم يترجح عندي قول منهم، فلذا أرسلت الخلاف"[4] وكأن المستثنى يتفلت من أي حيز يحاول أن يحيط به.

ويبقى ناصب المستثنى مثار جدل وخلاف كبيرين، يستمدان روحهما -فضلاً عن اختلاف مناهج التفكير النحوي بين المدرستين- من اختلاف حكم المستثنى تبعاً لتنوع تركيب الاستثناء، من حيث الأداة، وتوافر أركان الاستثناء، وكونه مثبتاً أو منفياً.

ويجب أن لا يؤدي الانشغال بهذا الخلاف إلى إغفال دراسة الاستثناء دراسة أسلوبية دلالية، وأن لا يقتصر على دراسته كواحد من المنصوبات بصرف النظر عن كونه أسلوباً لغوياً. ولا ينبغي لنظرية العامل أن تتحكم في عقول النحويين إلى درجة تخرج النحو العربي عن غايته، وتُخرج النظرية نفسها إلى غير الغاية التفسيرية التي يفترض أن تؤديها.

---

(١) نسب هذا القول للكسائي في: ابن عصفور الاشبيلي – شرح جمل الزجاجي ٢-٢٥٣ /السيوطي- همع الهوامع ٢٥٣/٢ / الشيخ خالد- شرح التصريح ١-٣٤٩.

(٢) سورة هود: ٤٣.

(٣) ينظر: الفراء / معاني القرآن/٢-١٥

(٤) السيوطي: همع الهوامع/ ١-٢٢٤.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

لذا فإني أرى من الواجب الاهتمام بالاستثناء كواحد مـــن الأســاليب اللغويــة، والتركيز على الدلالات السياقية المتنوعة لهذا الأسلوب، في ضوء تنوع تراكيب الجمـل الاستثنائية. أما بخصوص عامل النصب فأرى أن يكتفي بالقول: إن تركيب الاســـتثناء موجب للنصب ضمن شرطين، هما: أن يكون الاستثناء تاماً مثبتاً، أو يكون منقطعـــاً، وفي غير ذلك يعرب المستثنى حسب موقعه من الجملة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المسألة : ناصب الاسم المشغول عنه

- المذاهب النحوية التي عرضها ابن يعيش:

١. مذهب البصريين:

ذهب البصريون إلى أنه منصوب بفعل أضمر على شريطة التفسير، ففي جملة: (زيداً أكرمته) يكون زيد منصوباً بفعل محذوف يفسره المذكور، ويكون التقدير: (أكرمت زيداً أكرمته)[١].

٢. مذهب الكوفيين:

ذهب الكوفيون إلى أنه منصوب بالفعل الظاهر الواقع على الهاء، لأن هذه الهاء هي ضمير الاسم المتقدم، وضمير الاسم هو الاسم ذاته، فإذا تعدى الفعل إلى ضميره كان متعدياً إليه[٢].

- توجيهات ابن يعيش:

١- مذهب البصريين:

اختار ابن يعيش مذهب البصريين، وانتصر له انتصاراً شديداً، فقال: إن الاسم المنصوب (زيداً) وإن كان مفعولاً للفعل المتأخر (أكرمت) من حيث المعنى، فإنه لا يجوز أن تعمله فيه من حيث اللفظ، لأن الفعل قد استوفى مفعوله، وهو الضمير، فلذلك وجب تقدير فعل من جنس الفعل المتأخر[٣].

---

(١) ينظر: ابن يعيش / شرح المفصل ٢-٣٠، أبو البركات الأنباري / الإنصاف م(١٢)، السيوطي / همع الهوامع / ٢-١١٤.

(٢) المراجع السابقة والصفحات نفسها.

(٣) ينظر: ابن يعيش / شرح المفصل / ٢-٣٠.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٢- مذهب الكوفيين:

حمل ابن يعيش على الكوفيين، وأنكر عليهم مذهبهم، فقال: "هو قول فاسد، لأن ما ذكروه وإن كان من جهة المعنى صحيحاً، فإنه فاسد من جهة اللفظ، فكما تجب مراعاة المعنى كذلك تلزم مراعاة اللفظ، وهذه صناعة لفظية، واللفظ قد استوفى مفعوله بتعديه إلى ضميره، واشتغاله به، فلم يجز أن يتعدى إلى آخر"(١).

التحليل:

تابع ابن يعيش البصريين في مذهبهم وتعلل بعللهم، واضعاً اللفظ أساساً لتفسير ظاهرة الاشتغال ضارباً الصفح عن المعنى بحجة أن النحو صناعة لفظية، وهو يقر للكوفيين بأن مذهبهم آخذ بهدي المعنى، ولكن اللفظ يرفضه "لأن ما ذكروه، وإن كان من جهة المعنى صحيحاً، فإنه فاسد من جهة اللفظ"(٢).

وأستحضر في هذا المقام رؤية ابن جني لجدلية التجاذب بين اللفظ والمعنى، حيث نبّه إلى ما قد يقع فيه النحويون من لَيّ عنق التركيب الجملي من أجل تصحيح الإعراب، عندما يتجاذب المعنى والإعراب، فقال: "وذلك أنك تجد، في كثير من المنثور والمنظوم، الإعراب والمعنى متجاذبين، هذا يدعوك إلى أمر، وهذا يمنعك منه، فمتى اعتورا كلاماً ما أمسكت بعروة المعنى، وارتحت لتصحيح الإعراب"(٣).

وقال في باب "في الفرق بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى" : "فإذا مرّ بك شيء من هذا عن أصحابنا فاحفظ نفسك منه، ولا تسترسل إليه فإن أمكنك أن يكون تقدير الإعراب على سَمْت تفسير المعنى، فهو ما لا غاية وراءه، وإن كان تقدير الإعراب مخالفاً لتفسير (المعنى) تقبلت تفسير المعنى على ما هو عليه، وصححت طريق تقدير الإعراب"(٤).

هذه دعوة من ابن جني إلى الاهتمام بالمعنى، وعدم الاسترسال وراء الإعراب، بحيث تفسد الغاية من اللفظ وهي الدلالة على المعنى في أدق صوره.

---

(١) ابن يعيش/ شرح المفصل/ ٢-٣٠، ٣١.

(٢) السابق / ٢-٣٠.

(٣) ابن جني: الخصائص / ت: محمد علي النجار / دار الشئون الثقافية العامة /ط٤ /٣-٢٥٨.

(٤) السابق: ١-٢٨٤،٢٨٥.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ولكن الذي جرى عليه البصريون في ظاهرة الاشتغال، هو تصحيح طريق المعنى حتى يوائم الإعراب ويسير في ركابه؛ لأنه كما ذكر ابن يعيش "صناعة لفظية"،ولهذا السبب جاءت اجتهادات ابن يعيش في تفنيد مذهب الكوفيين مقيدة بالقواعد المعيارية التي تسعى إلى طرد التراكيب النحوية على وتيرة واحدة، دون النظر إلى المعنى المتحصل تبعاً لذلك، ومن هنا جاء رده من الوجوه التالية:

أولاً: إن الاسم المتقدم وضميره، وإن كانا متحدين من جهة المعنى، فهما مختلفان من جهة اللفظ.

ثانياً: إن الفعل الظاهر، لما تعدى إلى الضمير، استوفى مفعوله فلا يجوز أن يتعدى إلى الاسم المتقدم أيضاً، وإلا يصبح المتعدي إلى واحد متعدياً إلى اثنين، وهذا مخالف لقواعد النحو المعيارية.

ثالثاً: "الذي يدل على أن الاسم المتقدم منصوب بفعل مضمر غير الظاهر، أنك قد تقول (زيداً مررت به) فتنصب (زيداً)، ولو لم يكن ثمة فعل مضمر يعمل فيه النصب، لما جاز نصبه بهذا الفعل لأن مررت لا يتعدى إلا بحرف جر"(١).

وحقيقة الأمر أننا لا نستطيع أن ندفع هذه الأدلة، فهي قائمة صحيحة بالنظر إلى المبنى ولكن يؤخذ عليها إغفالها المعنى. علماً بأن الوجه الثالث قائم في الرد على المذهبين معاً؛ فالبصريون يقولون بأن الاسم المتقدم منصوب بفعل محذوف يفسره المذكور، والمذكور في هذا الوجه هو (مررت) وهوفعل لازم، فهل يفسر هذا الفعل اللازم فعلاً متعدياً؟.

وإن كان هذا المذهب يُنكَر على النحويين، فإن إنكاره على المفسرين أشد، وهم الذين يجب أن يوجهوا اهتمامهم إلى المعنى وليس إلى معيارية القواعد النحوية، ولكنك تراهم يتابعون النحويين البصريين في نظرتهم إلى الاشتغال، قال القرطبي في تفسير الآية: ﴿ **وكلَّ شيء أحصيناه** ﴾(٢) : "(كل) نصب بفعل مضمر يدل عليه (أحصيناه) كأنه قال: وأحصينا كل شيء أحصيناه"(٣).

يتضح مما سبق أن ظاهرة الاشتغال تؤكد مدى استحكام نظرية العامل في أذهان النحويين، فالغاية عندهم تفسير حركة النصب، لأن قانون نظرية العامل يقول: كل

---

(١) ابن يعيش / شرح المفصل / ٢-٣١.

(٢) سورة يس ١٢.

(٣) القرطبي: الجامع لأحكام القرآن ١٣/١٥، ينظر: تفسير هذه الآية مثلاً: عند الألوسي، أبي السعود.

©Arabic Digital Library Yarmouk University

منصوب لا بد له من ناصب. ولو لم تسيطر هذه النظرية على إدراكهم النحوي، لتقبلوا المنصوب في جملة (زيداً أكرمته) على أنه مفعول به تبعاً لما يقتضيه المعنى، وليس لهم أن يخترعوا باباً جديداً[١].

ولما كانت ظاهرة الاشتغال قائمة على فكرة العامل، فقد تعرضت للهجوم من قبل النحويين الذين طالبوا بإلغاء نظرية العامل، فهذا ابن مضاء القرطبي يهاجم الأساس والقانون الذي تستمد منه ظاهرة الاشتغال كيانها، وهي فكرة حذف العامل وجوباً، والقاعدة التي بنى عليها النحاة الاشتغال وهي: أن كل منصوب لا بد له من ناصب، يقول في ذلك: "وهذه دعوى لا دليل عليها إلا ما زعموا من أن (ضربت) من الأفعال المتعدية إلى مفعول واحد، وقد تعدى إلى الضمير، ولا بد لزيد من ناصب، إن لم يكن ظاهراً فمقدر... ولا يدعو إلى هذا التكلف إلا وضع قاعدة "كل منصوب لا بد له من ناصب"[٢].

ويسخر ابن مضاء مما جلبته ظاهرة الاشتغال على النحو العربي من صيغ لم ينطق بها العرب، ولا دارت على ألسنتهم نحو: (أزيداً لم يضربه إلا هو) و (أخواك ظناهما منطلقين) وغيرها[٣].

ولقد تابع ابنَ مضاء عدد من النحويين في العصر الحديث، وهاجموا ظاهرة الاشتغال، وطالبوا بإلغاء باب الاشتغال نهائياً من كتب النحو العربي[٤] بسبب ما أدخله من مواد غريبة على النحو، وبسبب ما انطوى عليه من ألاعيب نحوية أساءت للمفهوم النحوي.

كان هذا الموقف ممن انشغلوا بتيسير النحو العربي، فكانت دعوتهم لإلغاء باب الاشتغال منطلقة من غاية تربوية، ولكنْ ثمة نحويون آخرون اهتموا بدراسة جمل

---

(١) ينظر: ابراهيم السامرائي: النحو العربي نقد وبناء / دار الصادق، بغداد، ١٩٦٨م، ص٩٣.

(٢) ابن مضاء القرطبي: الرد على النحاة /ت: شوقي ضعف/ دار الفكر، القاهرة ١٩٤٧م /ص٨٩.

(٣) السابق: ١٢٢ وما بعدها.

(٤) ينظر: ابراهيم مصطفى: إحياء النحو /مطبعة لجنة التأليف والنشر، القاهرة ١٩٥٩/ ص١٥١ وما بعدها شوقي ضيف: تيسير النحو التعليمي قديماً وحديثاً مع نهج تجديده / دار الفكر العربي/ القاهرة ١٩٤٧ /ص١١٥ وما بعدها.

إبراهيم السامرائي: هل من نحو جديد؟ المجلة العربية للدراسات اللغوية /ع١، م٣، ١٤٠٤هـ ص٥٩، ٦٠.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الاشتغال وتحليلها، يحدوهم إلى ذلك ولعهم بإظهار القدرة التوليدية للغة، وهم الذين انشغلوا بالدراسات الألسنية.

وممن عالج ظاهرة الاشتغال معالجة دلالية تركيبية الدكتور أحمد مختار البزرة، حيث عدّ أسلوب الاشتغال من وسائل التوكيد اللغوي، يقول البزرة: "إذا نصبت هذا الاسم فقلت: (الهلالَ رأيته) فقد أخبرت أنك خصصت الهلال بالرؤيا على وجه من وجوه التأكيد، فأنت تؤكد رؤيتك له دون استعمال ألفاظ التوكيد وأدواته، وإن رفعت ذلك الاسم فقلت: (الهلالُ رأيته) لم يعد قولك أن أخبرت برؤيتك الهلال إخباراً عارياً من التوكيد"(١).

وكان ابن جني قد أشار إلى ما يضارع هذه الفكرة فقال: "إنّ أصل وضع المفعول أن يكون فضلة وبعد الفاعل، كضرب زيد عمراً، فإذا عناهم المفعول قدموه على الفاعل، فقالوا: ضرب عمراً زيدٌ، فإن زادت عنايتهم به قدموه على الفعل الناصب له فقالوا: عمراً ضرب زيدٌ، فإن تظاهرت العناية به عقدوه على أنه ربّ الجملة، وتجاوزوا به حد كونه فضلة، فقالوا: عمرو ضربه زيد، فجاءوا به مجيئاً ينافي كونه فضلة..." (٢).

وأقصد بالمضارعة التفات ابن جني والبزرة إلى ما في الاشتغال من دلالة على التوكيد ، وإلا فنظرتهم إلى رفع الاسم المتقدم متعارضة ، ففي حين رأى ابن جني أن الرفع لتظاهر العناية والاهتمام ، رآه البزرة إخباراً عاريا من التوكيد .

ويتضح من قول ابن جني السابق اهتمامه بالجانب الدلالي لتقديم المفعول به، فقد عالج جانباً من ظاهرة الاشتغال، يؤكد فيه أن الاسم في مثل جملة (زيداً أكرمته) ما قدم إلا لزيادة العناية والاهتمام.

وفي ضوء ما تقدم يمكن القول: إنّ ما ذهب إليه الكوفيون أقرب إلى روح المعنى، فالاسم المتقدم منصوب بالفعل الواقع على ضميره؛ لأن هذا الضمير هو الاسم المتقدم ذاته، وفي سبيل تحقيق مواءمة بين المبنى والمعنى أقترح أن يعد الاسم المتقدم مفعولاً به مقدماً للفعل الظاهر، وقد قدم للعناية والاهتمام وبخصوص الضمير، أقول: بما أن هذا الضمير هو الاسم المتقدم ذاته، فإما أن يُعد بدلاً من الاسم المتقدم، ولا توجد

---

(١) أحمد مختار البزرة: أساليب التوكيد من خلال القرآن الكريم / مؤسسة علوم القرآن، دمشق، بيروت ط١، ص١٣.

(٢) ابن جني: المحتسب / ٦٢/١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

قاعدة نحوية تمنع إبدال المضمر من الظاهر[1]. وإما أن نتجاوز القاعدة التي تمنع توكيد الظاهر بمضمر، وذلك لوجود هذه الشواهد العديدة، وبذلك نستطيع أن نعد الضمير توكيداً لفظياً للاسم المتقدم.

وهكذا تبين كيف تحولت نظرية العامل عن غايتها، على الرغم من بدايتها البسيطة التي سعت إلى ربط الحركات الإعرابية بقرائن لفظية لتسهيل تلقي النحو لدى المتعلمين، أضحت معرضاً للتناقض في دراسة النحو العربي، وجرت عليه كثيراً من الخلافات التي أثقلت كاهله، سواء على صعيد الخلافات بين المذهبين الكبيرين أم على صعيد نحاة المذهب الواحد، فلا تكاد تقرأ مبحثاً نحوياً إلا وأطل عليك بخصومة منكرة حول ماهية العامل فيه[2].

يضاف إلى ذلك ما أحدثه الإغراق في هذه النظرية، من تأثير في توجيه منهج الدراسة النحوية، حيث صرفها عن الأخذ بالمنهج الوصفي الواجب اتباعه في الدراسات اللغوية، وشغلها بالمنهج المعياري، الذي وجه الدراسات اللغوية إلى الاهتمام بالجانب التركيبي أكثر من الجانب الدلالي.

وختاماً لهذا المبحث أخلص إلى القول: إن نظرية العامل باقية ما بقي النحو العربي، وإنه لمن العقم إقامة النحو بمعزل عنها، فكل من طالب بإلغائها عجز عن إقامة بنيان النحو العربي على أساس فكرة بديلة عنها؛ لذلك أرى ضرورة الإبقاء على نظرية العامل، على أن تبقى هذه النظرية وسيلة في أيدينا نقودها حيث نريد، لا أن تستحكم في عقولنا، وتسيطر على إدراكنا بحيث تقودنا إلى ما لا نريد.

---

(١) ينظر: ابن يعيش / شرح المفصل ٣: ٧٠، الزجاجي: الجمل ٢٣.

(٢) ينظر: إبراهيم مصطفى: إحياء النحو / ص٣٩.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المبحث الثاني

الخلافات حول سلامة التركيب النحوي

تناول ابن يعيش عدداً من القضايا الخلافية التي تمحورت حول سلامة التركيب النحوي، فتعرض إلى مجموعة من الأنماط اللغوية التي استخدمها العرب في عصور الاحتجاج استخداماً اختلف في كثرته، أيصل إلى حد القياس أم لا؟ كما اختلف في موافقة هذه الأنماط والتراكيب للقياس.

وقد انقسم النحويون في نظرهم لهذه التراكيب النحوية فريقين: فريقاً أجاز استخدامها ورأى أنها كلام عربي فصيح، وفريقاً منع استخدامها، ورأى أنها شاذة تحفظ ولا يقاس عليها. وتمثل فريق المجيزين في نحاة الكوفة، وهذا أمر طبيعي، فقد اتكأ الكوفيون على السماع، وتوسعوا فيه، أكثر من البصريين "فلو سمعوا بيتاً واحداً فيه جواز شيء مخالف للأصول جعلوه أصلاً، وبوّبوا عليه بخلاف البصريين"(١).

وتمثل فريق المانعين في نحاة البصرة، الذين كانوا لا يلتفتون إلى كل مسموع، إنما يختارون منه ما يتفق مع أصولهم، ثم يهملون الباقي بحجج مختلفة، مثل القلة والندرة والضرورة والشذوذ.

وقد وقف ابن يعيش في جانب المانعين من البصريين، فبسط القول في حججهم مؤيداً إياها، ومضيفاً إليها أدلة مؤازرة لها، وفنّد أدلة المجيزين، وأظهر ما فيها من ضعف.

وبلغت القضايا التي تمحور الخلاف فيها حول سلامة التركيب ثماني قضايا هي:

١- هل تلحق ألف الندبة الصفة؟.

٢- وقوع المصدر حالاً.

٣- تقديم الحال من المجرور على الجار والمجرور.

٤- وقوع الفعل الماضي حالاً.

٥- ترخيم المنادى المضاف.

٦- تقديم المميز على عامله.

---

(١) السيوطي / الاقتراح /ص ٢٠٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٧- الفصل بين المنفي وما أضيف إليه بظرف أو جار ومجـــرور مـــع الـــلام المقحمة.

٨- مجيء المفعول له معرفة.

واختارت الدراسة ثلاثة نماذج من هذه القضايا، لتكون ممثلة لهذاالمبحث، وقـد تم الاختيار وفق الأساسين اللذين أشير اليهما في المبحث الأول من هذا الفصل.

وهذه النماذج هي:

١. تقديم المميز على عامله.

٢. وقوع الفعل الماضي حالاً.

٣. هل تلحق ألف الندبة الصفة؟.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المسألة : تقديم التمييز على عامله

يمكن للناطق اللغوي أن يستخدم التمييز؛ لبيان الجملة وإزالة الإبهام الحاصل فيها بثلاثة تراكيب لغوية، اثنان منهما اتفق النحويون على جوازهما، والثالث كان موضعاً للخلاف وتعدد الآراء، والوجهان الجائزان هما:

- أن يتأخر التمييز عن عامله ومميزه، نحو(طاب خالد نفساً). وهي الصورة الأكثر شيوعاً.

- أن يتقدّم التمييز على المُمَيز دون العامل، نحو(طاب نفساً خالدٌ).

وأما الوجه المختلف فيه فهو أن يتقدم التمييز على عامله، نحو: (نفساً طاب خالد) ولقد توقف ابن يعيش عند الوجه الثالث، وعرض آراء النحويين فيه، وناقشهم فيها، وتالياً بيان ذلك:

- المذاهب النحوية التي عرضها ابن يعيش:

١. مذهب سيبويه:

لا يجيز سيبويه تقديم التمييز على عامله، سواء كان فعلاً، فلا تقول: (عرقاً تصبب زيد) أو معنى فلا تقول: (سمناً عندي منوان) [١].

٢. مذهب المبرد والمازني:

أجازا تقديم التمييز على عامله في حال كونه فعلاً، فلك أن تقول: (عرقاً تصبب زيد) ويمتنع قولك: (سمناً عندي منوان) [٢].

---

(١) ينظر: سيبويه / الكتاب / ١-٢٠٥ /وابن يعيش / شرح المفصل ٢-٧٣.

(٢) ينظر: المبرد: المقتضب ٣٦/٣ ، وابن يعيش / شرح المفصل ٧٣/٢. وينظر رأي المازني في التبصرة والتذكرة / الصيمري /ت: فتحي أحمد مصطفى / جامعة أم القرى، ١٩٨٢م /ج١ ص٣١٩.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

توجيهات ابن يعيش

١. مذهب سيبويه:

اختار ابن يعيش مذهب سيبويه، فراح يمد حججه منتصراً لها، قائلاً: "أما إذا كان العامل معنى غير فعل، فأمر امتناع تقديم معموله عليه ظاهر؛ لضعف عامله"[١] وقاس ذلك على امتناع تقديم الحال على العامل المعنوي، فلا تقول: (قائماً في الدار زيد) على إرادة: (في الدار زيد قائماً).

وأما إذا كان العامل فعلاً متصرفاً، فاستدل على عدم جواز التقديم، بأن التمييز في الأصل فاعل، والفاعل لا يتقدم على الفعل، فأصل قولك: (تصبب زيد عرقاً) هو (تصبب عرقُ زيد)، فالتمييز -كما يرى ابن يعيش- وإن كان منصوباً، فإنه مرفوع في المعنى، من حيث كان الفعل مسنداً إليه في المعنى والحقيقة. فإن قدمنا التمييز نكون قد أوقعناه موقعاً لا يقع فيه الفاعل؛ لأن الفاعل إذا قدم على فعله، خرج عن كونه فاعلاً[٢].

ودفع ابن يعيش -بعد ذلك- اعتراضاً مفاده: لماذا جاز تقديم الحال في (راكباً جاء زيد) علماً بأن المنصوب -هنا- هو المرفوع في المعنى؟ يجيب ابن يعيش عن هذا التساؤل بقوله: "نحن إذا قلنا: (جاء زيد راكباً) فقد استوفى الفعل فاعله لفظاً ومعنى؛ وبقي المنصوب فضلة، فجاز تقديمه، وأما إذا قلنا (طاب زيد نفساً) فقد استوفى الفعل فاعله لفظاً، ولم يستوفه من جهة المعنى، فلذلك لم يجز تقديم المنصوب، كما لم يجز تقديم المرفوع"[٣].

٢- مذهب المبرد والمازني:

لم يتعرض ابن يعيش لحجج هذا المذهب المعتمدة على القياس، سواء من حيث عرضها أو الرد عليها، إنما اكتفى بإبطال الحجة المعتمدة على السماع، حيث احتجوا ببيت أنشدوه:

أتهجر سلمى بالفراق حبيبها ... وما كاد نفساً بالفراق تطيب[٤]

---

(١) ابن يعيش / شرح المفصل / ٢-٧٤.

(٢) ينظر: السابق / ٢-٧٤.

(٣) السابق / ٢- ٧٤

(٤) البيت للمخبل السعدي وهو في ديوانه /ص٢٩٠.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فقدم (نفساً) المنتصب على التمييز على عامله (تطيب).

ورفض ابن يعيش هذه الحجة، إذ عد هذا الشاهد من الشواذ القليلة فلا يقاس عليه، وطعن في صحة هذه الرواية، وقال: إن الرواية الصحيحة لهذا الشاهد، هي ما ذكره أبو إسحق الزجاج[1]:

أتهجر سلمى بالفراق حبيبها وما كاد نفسي بالفراق تطيب

وبهذه الرواية الأخيرة تبطل حجتهم، بحيث تكون (نفسي) اسم كاد، و(تطيب) خبرها.

التحليل:

قبل خوض هذه المسألة، يحسن إثارة التساؤلات التالية: لماذا أغفل ابن يعيش الحجج القياسية التي اعتمد عليها المبرد ومن تابعه في جواز تقديم التمييز على عامله إذا كان فعلاً؟ ولماذا اقتصر على شاهد واحد من السماع؟ ولماذا كانت عبارته في الرد على هذا الشاهد تشي بأنه الشاهد الوحيد على تقديم التمييز على عامله؟ ولماذا لم يقم توازناً في عرضه مذهب المجيزين للتقديم، ومذهب المانعين له؟.

وفي ضوء ذلك لا يستطيع المرء أن يحاكم المذهبين، وإلاسيكون قد خالف النهج العلمي الصحيح، وكان الأجدر بابن يعيش أن يعرض حجج المذهبين، ثم يتناول هذه الحجج بالمناقشة، ولا ضير أن يظهر القوة في بعضها، ويطلع القارئ على ما في بعضها الآخر من الخلل والفساد، وبذلك يترك للقارئ الفرصة العادلة للحكم على المذهبين وعلى موقفه هو من حجج كلا المذهبين.

ولما لم يقم ابن يعيش بهذا العمل، رأيت من الواجب أن أتابع آراء المجيزين، لتقديم التمييز على عامله في مظانها، وأعرض موقفهم من حجج المانعين؛ بغية إقامة التوازن الذي أشير إليه سابقاً، وبعد الفراغ من هذا العرض، يكون بالإمكان أن أخرج بحكم عادل على المذهبين.

---

(١) ينظر: ابن يعيش / شرح المفصل /٢/٧٤.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

أولاً: دعوى المانعين:

اعتمد المانعون لتقديم التمييز على عامله، على مجموعة من القواعد القياسية نوردها في ما يلي:

١. إن المنصوب في نحو (تصبب زيد عرقاً) هو الفاعل في الحقيقة والمعنى، فأصل الجملة: (تصبب عرقُ زيد) فالتمييز (العرق) محول عن الفاعل، ولا يجوز تقديم الفاعل على فعله، وهنا يجب مراعاة الأصل في منع جواز تقديم التمييز على الفعل[١].

٢. دفعوا توهم المشابهة بين التمييز في نحو (تصبب زيد عرقاً) وبين الحال في نحو (جاء زيد راكباً) فـ(راكباً) ليس الفاعل في الحقيقة، لأن الفعل اكتفى بفاعله باللفظ والمعنى، بينما (عرقاً) هي الفاعل في الحقيقة والمعنى ، والفعل استوفى فاعله في اللفظ دون المعنى[٢].

٣. لا يجوز تقديم التمييز لأنه مفسّر، والمفسر يجب أن يأتي بعد المُفسّر[٣].

٤. ذهب الفارسي إلى منع تقديم التمييز على عامله تشبيهاً له بالنعت، حيث لا يتقدم النعت على عامله[٤].

أما من حيث السماع فيرى المانعون أن ما استشهد به المجيزون للتقديم وهو قول الشاعر:

أتهجر سلمى بالفراق حبيبها وما كاد نفساً بالفراق تطيب[٥].

يرون أنه لا حجة لهم فيه؛ ذلك لأنه مردود الرواية، فالرواية الصحيحة عندهم:

أتهجر سلمى بالفراق حبيبها وما كاد نفسي بالفراق تطيب

وبهذه الرواية ينتفي موطن الشاهد، وفي رواية أخرى وردت (كان) بدلاً من (كاد) [٦].

---

(١) ينظر: ابن يعيش / شرح المفصل / ٢-٧٤، والرضي الاستراباذي / شرح الكافية / ١-٢٢٣، الأنباري/ الإنصاف/ مسألة ١٢٠.

(٢) ينظر: عبدالقاهر الجرجاني / المقتصد / ٢-٦٩٥، أبو البركات الأنباري / الإنصاف / مسألة ١٢٠.

(٣) ينظر: السيوطي / الأشباه والنظائر / ٢-٢٢٨.

(٤) ينظر: الشيخ خالد الأزهري / شرح التصريح على التوضيح / ١-٤٠٠.

(٥) ديوان المخبل السعدي / ص٢٩٠.

(٦) ينظر: الجرجاني / المقتصد / ٦٩٥/٢، نسب هذه الرواية إلى أبي إسحق الزجاج.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وعلى افتراض صحة رواية المجيزين، فإن المانعين يوجهون الشاهد إلى غير التمييز، فيرون أن نفساً منصوبة بفعل مقدر، كأنه قال : (أعني نفساً) [1].

وعلى رواية (وما كان نفساً بالفراق تطيب) يرون أن (نفساً) خبر كان، و(تطيب) صفة لها فيكون التقدير: (وما كان حبيبُها نفساً بالفراق طيبةً) [2].

ومهما يكن من أمر، فإن المانعين يرون أن السماع لا يسعف المجيزين؛ وذلك لقلة ما ورد منه وشذوذه، فيجب أن لا يقاس عليه.

ثانياً: دعوى المجيزين:

اعتمد المجيزون لتقديم التمييز على عامله على أدلة تشمل القياس والسماع، فمما أوردوه من جهة القياس ما يلي:

١. جاز تقديم التمييز على عامله؛ لأن هذا العامل فعل متصرف، والأفعال المتصرفة مما يجوز معها تقديم معمولها عليها، نحو (أكرم زيد عمراً) فيجوز لك تقديم معمول الفعل (أكرم) عليه، كونه فعلاً متصرفاً فتقول: (عمراً أكرم زيدٌ) [3].

٢. أجازوا تقديم التمييز على عامله تشبيهاً له بالحال، إذ يجوز أن نقول (راكباً جاء زيدٌ) بتقديم الحال على الفعل العامل فيها وهو (جاء) [4].

٣. أجاز أبو حيان التقديم قياساً على سائر الفضلات، فهي حرّة الموقعية[5]. وأما من جهة السماع فقالوا: الشواهد على تقديم التمييز على عامله كثيرة، وأوردوا منها:

أ- **أتهجر سلمى بالفراق حبيبها وما كاد نفساً بالفراق تطيب**[6].

ب- **أنفساً تطيب بنيل المنى وداعي المنون ينادي جهارا**[7].

---

(١) ينظر الصيمري: التبصرة والتذكرة /١-٣٠٩،أبو البركات الأنباري/ الإنصاف، مسألة١٢٠.

(٢) ينظر: ابن عصفور الإشبيلي / شرح الجمل /٢/٢٨٤.

(٣) ينظر: المبرد، المقتضب/ ٢/٣٦، أبو البركات الأنباري، الإنصاف/ ٢/ مسألة ١٢٠.

(٤) ينظر: المبرد، المقتضب/ ٣/٣٦.

(٥) ينظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب/ ٢-٣٨٠.

(٦) ديوان المخبل السعدي /ص٢٩٠.

(٧) البيت لرجل من طيّئ في شرح التصريح/ ١-٤٠٠، وشرح عمدة الحافظ/ ص٤٧٧، وبلا نسبة في شرح الأشموني/ ١-٢٦٦.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ج- إذا المرء عيناً قَرّ بالعيش مثرياً ولم يُـــعنَ بالإحسان كان مذممـــا[1].

ء-ضيّعت حزمي في إبعادي الأملا وما ارعويت وشيباً رأسي اشتعلا[2].

هـ-رَدَدْتُ بمثل الســـيد نهْدٍ مُقَلّصٍ كميش إذا عِطْفـاه مـاءً تحـــلبـا[3].

- الموازنة بين المذهبين:

يلحظ أن كلا المذهبين قد اعتمد على أدلة القياس والسماع، ولا شـــك أن هذيـــن الأصلين (القياس والسماع) إذا تضافرا لصالح مذهب ما، جعلاه مقدماً على غيره، ومن أجل هذا لا بد من مناقشة أدلة الأصلين في هذه المسألة لكلا المذهبين.

وأبدأ بنقاش أدلة القياس، فبخصوص ما ذهب إليه المانعون من عدم جواز تقديـــم التمييز على عامله لكونه فاعلاً في الأصل، فالرأي أنه دليل غير مقنع؛ إذ الأجـــدر أن يعامل التمييز حسب صورته التي هو عليها، وليس على أصله السابق، ومما يؤيد هـــذا الرأي، أن نائب الفاعل لا يجوز تقديمه على عامله، فإن تقدم أصبح مبتدأ، علماً بأنه قبل بناء الفعل للمجهول كان مفعولاً به، ومعلوم أن المفعول به حرّ الموقعيـــة، فيجـــوز أن تقدمه على عامله، فلِمَ لم يعامل نائب الفاعل حسب أصله فيجوز عندها فيه التقديم؟ فكما عاملوا نائب الفاعل حسب صورته الجديدة، وجب أن يعاملوا التمييز على صورته التي هو عليها[4].

ولعل فحوى هذا الرد الذي يدعو إلى معاملة التمييز حسب وضعه الجديد، ترفـــع عن الكاهل عنت إثبات الدليل القائم على المشابهة بين التمييز والحال، وهو ما تمسك به المجيزون، وحاول دفعه المانعون، فبإقرارك بصحة هذا الرد لست ملزمـــاً بمعرفـــة أن الحال محوّل عن الفاعل كما هو الأمر في التمييز أم لا، إذ إن الصورة الأصلية ليســـت هي ما يجب أن يراعى في الحكم.

---

(١) البيت بلا نسبة في شرح الأشموني/ ١-٢٦٦.

(٢) البيت بلا نسبة في شرح الأشموني/١-٢٦٦، وشرح شواهد المغني/٢ -٨٦١، والمقاصد النحوية/ ٣ ٢٤.

(٣) البيت لربيعة بن مقروم في شرح شواهد المغني /ص٨٦٠، وبلا نسبة في شرح الأشموني/ ١-٢٦٦.

(٤) ينظر: الرضي/ شرح الكافية/ ١-٢٢٣.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وإنْ كانت ثمة كلمة تقال في المشابهة بين الحال والتمييز من حيث دلالتهما على معنى الفاعل، أو إنهما محولان عن الفاعل، فهي أنه لا مشابهة بينهما من هذه الناحية، إذ لا شك في دلالة التمييز على معنى الفاعل، فحين تقول: (ازددْتُ علماً)فأصلها المحوّل عنه (ازداد علمي)، أما الحال فلا دلالة فيها على معنى الفاعل، وهي ليست محولة عنه فحين تقول: (جئتُ راكباً) لا يكون أصلها (جاء راكبي).

أما ما نسب إلى الفارسي من قوله بعدم جواز التقديم؛ لأن التمييز كالنعت، والنعت لا يتقدم على منعوته، وما نسب إليه أيضاً من أن المفسِّر لا يتقدم على المفسَّر، فقد ردّه الأزهري في قوله: "واتفق الجميع على جواز تقديم التمييز على المميّز، إذا كان العامل متقدماً نحو: (طاب نفساً زيدٌ) قاله ابن الضائع، وهذا يردّ قول الفارسي: "إن التمييز كالنعت، لأن النعت لا يتقدم على المنعوت، قاله ابن عصفور"[1].

وفي ضوء ما تقدم ترى الدراسة أن القياس يقف في صالح المجيزين ممن تابعوا المبرد والمازني، وترى أن مذهب سيبويه ومن تابعه من المانعين للتقديم، قد ندّ عن الصواب، على الرغم من أن المانعين استطاعوا إضعاف بعض حجج المجيزين، نحو ما أشير إليه عند مناقشة المشابهة بين الحال والتمييز.

أما بخصوص السماع، فقد تجاذبه الطرفان، حيث طعن المانعون للتقديم في صحة رواية الشاهد (وما كاد نفساً بالفراق تطيب) وعلى افتراض صحة روايته فقد وجهوا الشاهد توجيهات تبتعد به عن موطن الاستشهاد، ورموه بالقلة والشذوذ، كما أن عبارة ابن يعيش: "واحتجوا لذلك ببيت أنشدوه"[2] تشير إلى أن هذا الشاهد هو الوحيد على جواز تقديم التمييز على عامله، ويعضد ذلك اقتصار المانعين على توجيه هذا الشاهد دون غيره.

في حين رأى المجيزون للتقديم أن الشواهد على جواز التقديم كثيرة، وأوردوا خمسة شواهد على سبيل المثال لا الحصر، فعّد أبو حيان أن هذه الشواهد تصل إلى حد الكثرة المعتمدة في التقعيد[3].

وحقيقة الأمر أنه ليس بالإمكان الجزم بما أكده أبو حيان؛ وذلك لعدم معرفة عدد الشواهد الدالة على جواز التقديم.

---

(١) الشيخ الأزهري: شرح التصريح على التوضيح / ١-٤٠٠.

(٢) ابن يعيش: شرح المفصل -٢-٧٤

(٣) ينظر: أبو حيان/ ارتشاف الضرب -٢-٣٨٥.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ولكن يمكن القول: إن السماع – إن لم يكن في صالح المجيزين– فهو ليس ضدهم، كما أن التوجيهات التي ذهب المانعون إليها في ردهم على الشاهد (وما كاد نفساً بالفراق تطيب) بعيدة التأويل، ولا يقبلها المنطق السليم، وفي إغفالهم الشواهد الأخرى مؤشر إلى صحة ما ذهب إليه المجيزون.

وإذا تركت القياس والسماع، ورحت تناقش الجانب الدلالي لتقديم التمييز على عامله، فإنك ستلحظ فرقاً في ما تحمله الجملتان من دلالة، أعني الجملة التي تقدم فيها التمييز، والتي لم يتقدم، ففي قولك: (ازداد محمدٌ علماً) ترى أن (علماً) أزالت الإبهام عن نسبة الازدياد إلى محمد، حيث بيّنت أن ازدياده كان من العلم، وفي قولك (علماً ازداد محمد) دلالة إضافية على ما سلف، إذ تؤكد على ماهية الازدياد، وتشير إلى عنايتك به من خلال التقديم.

ولك أن تتصور حالتين: الأولى أنك رأيت رجلاً جدَّ في عمله حتى تصبّب عرقه فقلت: (تصبب الرجل عرقاً)، والحالة الأخرى: أنك رأيت رجلاً قد أُجهد في عمله جهداً لا مزيد عليه، حتى هالك ما تصبب من عرقه، فأسرعت وقلت: (عرقاً تصبب الرجل) فجاء تقديم التمييز تعبيراً عما في نفسك من دهشة وتأثر. أفيجوز أنْ يحْجرَ عليك هذا بدعوى أن التمييز (عرقاً) هو فاعل في الأصل؟!.

ولا يفهم من هذا الكلام أن تقديم التمييز يأتي للدلالة على التأثر والدهشة، فمن المعلوم أن هناك صيغاً وتعابير خاصة للتعبير عن التعجب، ولكن الذي يراد أن التأثر والدهشة يدلان على اهتمام المتكلم وعنايته بالعرق الذي هاله لشدة تصببه، ولهذا السبب قدمه تعبيراً عن هذا الاهتمام، ومعلوم أن العرب إذا أرادت الاهتمام بشيء قدمته.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المسألة : وقوع الفعل الماضي حالاً

من المعلوم أن الحال قد تأتي جملة إسمية أو فعلية، والجملة الفعلية قد يكون فعلها مضارعاً أو ماضياً، والمضارع يرد مثبتاً أو منفياً بلا خلاف، وكذلك الماضي المنفي، أما الماضي المثبت فثمة خلاف في مجيئه حالاً، وعند هذا الأخير وقف ابن يعيش، وعرض الاجتهادات النحوية فيه، وتالياً توضيح ذلك:

- المذاهب النحوية التي عرضها ابن يعيش:

١- مذهب البصريين:

لم يجيزوا وقوع الفعل الماضي حالاً، وحجتهم في ذلك أن الفعل الماضي لا يدل على الحال، ويجيزون مجيئه حالاً إذا صحبته (قد)؛ لأنها تقربه من الحال[١].

٢- مذهب الكوفيين وأبي الحسن الأخفش:

ذهبوا إلى جواز مجيء الفعل الماضي حالاً، سواء صحبته (قد) أو لم تصحبه، وحجتهم في ذلك ما ورد عن العرب، وخصوا من ذلك قوله تعالى: ﴿ **أو جاءوكم حصرت صدورهم** ﴾[٢] وقول الشاعر:

وطعن كفم الزقّ غــذا والزقُ ملآن[٣]

وقول الأخر:

وإني لتعروني لذكراك نفضة كما انتفض العصفور بلله القطر[٤]

واحتجوا لذلك بالقياس على صفة النكرة، فقالوا: كل ما جاز أن يكون صفة للنكرة، جاز أن يكون حالاً للمعرفة، والفعل الماضي يجوز أن يقع صفة للنكرة، نحو: (مررت برجل ضحك) فيجوز -بالقياس عليه- أن تقع حالاً للمعرفة، نحو: (مررت بزيد ضحك)[٥].

---

(١) ينظر: ابن يعيش/ شرح المفصل/ ٢-٦٦، وينظر: أبو البركات الأنباري/ الإنصاف/ ١/ مسألة (٣٢).

(٢) سورة النساء/ ٩٠.

(٣) البيت لشهل بن شيبان في أمالي القالي/ ١-٢٦٠، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي/ ص٣٧.

(٤) البيت لأبي صخر الهذلي في شرح أشعار الهذليين/ ٢-٩٥٧، والأغاني/ ٥-١٦٩.

(٥) ينظر: ابن يعيش/ شرح المفصل/ ٢-٦٦، وينظر: أبو البركات الأنباري/ الإنصاف/ ١- مسألة (٣٢).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

توجيهات ابن يعيش

١- مذهب جمهور البصريين:

اختار مذهب البصريين، ورأى أن الفعل الواقع موقع الحال يجب أن يكون دالاً عليها، فلا يجوز أن يقع الفعل المستقبل موقع الحال، فلا تقول: (جاء زيدٌ سيركب)، وكذلك الفعل الماضي لايجوز أن يقع حالاً، وذلك لعدم دلالته عليها، فلا تقول: (جاء زيد ضحك) في معنى (ضاحكاً).

وبخصوص صحبة (قد) للفعل الماضي، فقال: "فإن جئت معه بقد جاز أن يقع حالاً، لأن قد تقربه من الحال، ألا تراك تقول: (قد قامت الصلاة) قبل حال قيامها، لهذا يجوز أن يقترن به الآن أو الساعة، فيقال: (قد قام الآن أو الساعة)"[١]

٢- مذهب الكوفيين والأخفش:

رفض ابن يعيش ما ذهب إليه الكوفيون والأخفش، وفنّده من جهتي القياس والسماع، فمن جهة القياس ردّ حجتهم القائلة: (كل ما جاز أن يكون صفة للنكرة، جاز أن يكون حالاً للمعرفة)، حيث قال: (وأما ما ذكروه من المعنى ففاسد، والأمر فيه بالعكس، فإن كل ما يجوز أن يكون حالاً يجوز أن يكون صفة للنكرة، وليس كل ما يجوز أن يكون صفة للنكرة يجوز أن يكون حالاً، ألا ترى أن الفعل المستقبل يجوز أن يكون صفة للنكرة، نحو (هذا رجل سيكتب) ولا يجوز أن يقع حالاً"[٢].

أما من جهة السماع فقد رأى ابن يعيش أن (قد) مرادة في ما ورد عن العرب من شواهد على مجيء الفعل الماضي حالاً، ففي قوله تعالى: ﴿ **أو جاءوكم حصرت صدورهم** ﴾[٣] يكون التقدير (قد حصرت) وكذا في بقية الشواهد[٤].

التحليل:

تبين أن النحاة قد انقسموا فريقين: فريقاً منع مجيء الفعل الماضي حالاً إلا إذا صحبته (قد)، وفريقاً أجاز مجيئه حالاً سواء صحبته (قد) أو لم تصحبه، ويتمثل الفريق الأول في البصريين عدا الأخفش، ويتمثل الفريق الثاني في الأخفش والكوفيين.

---

(١) ابن يعيش/ شرح المفصل/ ٢-٦٦.

(٢) السابق/ ٢-٦٧.

(٣) النساء/الآية ٩٠

(٤) ينظر:ابن يعيش / شرح المفصل/ ٢-٦٧.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وفي ما يلي تلخيص لدعوى كلّ من المذهبين:

أولاً: دعوى المانعين:

اعتمد المانعون لوقوع الفعل الماضي حالاً على القياس والسماع، فمن ناحية القياس قالوا: إن الفعل الماضي يدل على الزمن الماضي، والحال يدل على الحاضر، لهذا لا يجوز أن يقع الفعل الماضي حالاً لعدم دلالته عليها، يقول المبرد في ذلك: "إنما قبحه أن الحال لما أنت فيه، و(فَعَل) لما مضى، فلا يقع في المعنى الحال) [1]. ويستدل المانعون لوقوع الفعل الماضي حالاً بأنه لا يصح اقترانه بالآن أو الساعة.

وهم يجيزون وقوع الفعل الماضي حالاً، إذا صحبته (قد)، وذلك لأن (قد) تقربه من الحال، يقول ابن السراج في ذلك: "لا يجوز -يعني الفعل الماضي حالاً- إلا أن تدخل (قد) على الماضي فيصلح حينئذ أن يكون حالاً، تقول: (رأيت زيداً قد ركب) أي (راكباً)" [2].

ويفسرون دلالة (قد) على الحال من جهة أن المتكلم يستخدم (قد) عندما يكون متوقعاً حدوث فعل ما، فيشير باستخدامها إلى أن الفعل قد بدأ وانقضى جزء منه، وهو يخبر الآن عما تبقى منه أي عن الحاضر، ومن المعلوم أن الحال قد تطول وتمتد، فما مر منها يكون ماضياً، وتحيا اللحظة الحاضرة، وما بقي منها هو المستقبل[3]. فبغير (قد) يشير الفعل الماضي إلى ما مضى وانتهى، وبـ (قد) يشير الفعل الماضي إلى أن الفعل ابتدأ وما زال مستمراً.

أما من ناحية السماع، فقد ذهب المانعون إلى أن ما ورد عن العرب من مجيء الفعل الماضي حالاً قد اقترن بقد، إن لم تكن ظاهرة فمقدرة.

وتأولوا قوله تعالى: ﴿ **أو جاءوكم حصرت صدورهم** ﴾ [4]على خمسة وجوه:

الأول: أن تكون (حصرت) صفة لـ(قوم) المجرور في مستهل الآية[5]، وهو قوله: ﴿ **إلا الذين يصلون إلى قوم بينكم وبينهم ميثاق أو جاءوكم حصرت صدورهم**﴾.

---

(١) المبرد/ المقتضب/ ٤-١٢٣.

(٢) ابن السراج/ الأصول/ ١-٢١٦.

(٣) ينظر: السابق/ ١-٢١٦.

(٤) النساء /الآية ٩٠

(٥) ينظر: أبو البركات الأنباري/ الإنصاف/ ١- مسألة (٣٢).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الثاني: أن تكون (حصرت) صفة لمحذوف، ويكون التقدير: أو جاءوكم قوماً حصرت صدورهم، والماضي إذا وقع صفة لمحذوف جاز أن يقع حالاً بالإجماع[١].

الثالث: أن تكون (حصرت) خبراً بعد خبر، كأنه قال: أو جاءوكم، ثم أخبر فقال: حصرت صدورهم[٢].

الرابع: أن تكون (حصرت) جملة دعائية، وليست محمولة على الحال، كأنه قال: ضيق الله صدورهم[٣].

الخامس: أن تكون (حصرت) بدل اشتمال من (جاءوكم)، وذلك لأن المجيء مشتمل على الحصر[٤].

ثانياً: دعوى المجيزين:

اعتمد المجيزون لوقوع الفعل الماضي حالاً على القياس والسماع، فمن جهة القياس، قالوا: الدليل على جواز وقوع الفعل الماضي حالاً غير مقترن بـ(قد)، أن كل ما جاز أن يكون صفة للنكرة، نحو: (مررت برجل قعد) فينبغي أن يجوز وقوعه حالاً للمعرفة، نحو: (مررت بالرجل قعد) [٥].

أما من جهة السماع، فقد احتجوا بقوله تعالى: ﴿**أو جاءوكم حصرت صدورهم**﴾[٦] وبقول الشاعر:

واني لتعروني لذكراك نُفْضَةٌ كما انتفض العصفور بلله القطر[٧].

- الموازنة بين المذهبين:

لدى إمعان النظر في أدلة الفريقين القياسية، يتضح أن الكفة ترجح لصالح المانعين؛ فافتقار الفعل الماضي للدلالة على الحال أمر لا يختلف فيه اثنان، وكذا الأمر

---

(١) ينظر: أبو البركات الأنباري /الإنصاف/ ١- مسألة (٣٢).

(٢) ينظر: السابق/ ١- مسألة (٣٢).

(٣) ينظر: المبرد/ المقتضب/ ٤-١٢٤.

(٤) ينظر: البغدادي/ خزانة الأدب/ ٣-٢٥٦.

(٥) ينظر: أبو البركات الأنباري/ الإنصاف/ ١- مسألة (٣٢)، ينظر: ابن يعيش/ شرح المفصل/ ج٢-٦٦.

(٦) النساء/ ٩٠.

(٧) شرح أشعار الهذليين/ ٢-٩٥٧.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

بخصوص (قد)، فلا خلاف في أنها تقرب الفعل الماضي من الحال، من حيث إنها تدل على أن الفعل الذي كان متوقعاً قد بدأ حدوثه، ومرّ جزءٌ منه، وما زال مستمراً. ولهذا لم يسمع أن أحداً من المجيزين قد طعن في هذه الأدلة.

وبالنظر إلى ما اعتمده المجيزون من أدلة قياسية على جواز وقوع الفعل الماضي حالاً، يتضح ما فيه من الضعف، فدليلهم القائل: إن كل ما جاز أن يكون صفة للنكرة، جاز أن يكون حالاً للمعرفة، يعد من باب قياس الأصل على الفرع، والصواب أن يقاس الفرع على الأصل، وحقيقة الأمر ما ذهب إليه ابن يعيش، حيث عد هذا الدليل معكوساً، فالأمر -عنده- أن كل ما جاز أن يكون حالاً للمعرفة، جاز أن يكون صفة للنكرة، وليس العكس، ودليله على صحة ذلك، أن الفعل المستقبل يجوز أن يكون صفة للنكرة نحو (هذا رجل سيقوم) ولا يجوز أن يقع حالاً[1].

وحجة ابن يعيش هذه دامغة، وعلى الرغم من كثرة تقليبها، وإمعان النظر فيها، فإنها تثبت سداً منيعا في وجه مذهب المجيزين.

أما بخصوص السماع، فالأمر مختلف، حيث يتضح من الموازنة بين ما استدل به المجيزون، وبين ما تأوله المانعون، أن الكفة تميل لصالح المجيزين، وفي ما يلي بيان ذلك:

ففي ما يتعلق بالآية الكريمة: ﴿ **أو جاءوكم حصرت صدورهم** ﴾ [2] يمكن القول: إن ما ذهب إليه المانعون من توجيهات وتأويلات، يعد بعيداً، فمن قال إن (حصرت) صفة لـ (قوم) في مستهل الآية، جعل الشقة بعيدة بين الصفة والموصوف، ولم يتنبه إلى وقوف جملة [أو جاءوكم] فاصلاً بين الصفة والموصوف، ومن قدّر محذوفاً، وجعل (حصرت) صفة له بتقدير: أو جاءوكم قوماً حصرت صدورهم، فإنه يعني أن يكون هذا المحذوف حالاً موطئة، ومعلوم أن صفة الحال الموطئة في حكم الحال في إيجاب تصدرها بـ(قد)، ولما لم تقترن (حصرت) بـ(قد) دل هذا على ضعف هذا المذهب[3].

---

(١) ينظر: ابن يعيش/ شرح المفصل/ ٢-٦٧.

(٢) سورة النساء/ ٩٠.

(٣) ينظر: البغدادي/ خزانة الأدب/ ج٣-٢٥٥.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ومن قال: إن (حصرت) خبر بعد خبر، فإنه لم يراع المعنى، فبهذا التقدير يكون الإخبار الأول منفصلاً عن الأخبار الثاني، وبالنظر إلى الإخبار الأول لا يتضح أنه يحمل توجيهاً ربانياً كغيره من الإخبارات، ففي الآية الكريمة التي نصها: ﴿ **فإن تولّوا فخذوهم واقتلوهم حيث وجدتموهم ولا تتخذوا منهم ولياً ولا نصيراً إلا الذين يصلون إلى قوم بينكم وبينهم ميثاق أو جاءوكم حصرت صدورهم أن يقاتلوكم أو يقاتلوا قومهم** ﴾[1]. يأمر الله تعالى بقتل المنافقين الذين أعرضوا عن الهجرة في سبيل الله، وينهى المسلمين عن اتخاذهم أولياء يبتغون منهم النصر، ثم يستثني الله تعالى من ذلك، من لجأ إلى قوم بينهم وبين المسلمين ميثاق، ومن ضاقت صدورهم عن محاربة المسلمين أو محاربة قومهم، فهل يعد مجيء المنافقين إلى المسلمين كافياً لاستثنائهم من القتل؟ قطعاً لايمكن أن يكون ذلك، ومن ذهب إلى جعل (حصرت) خبراً بعد خبر يشير إلى هذا الفهم الخاطئ.

وأما من ذهب إلى كون (حصرت) محمولة على الدعاء[2]، لا على الحال، فإنه يشير إلى معنى الدعاء على هؤلاء القوم بضيق قلوبهم عن قتال المسلمين، وقتال قومهم، وذلك لا وجه له[3]. فكيف يمكن أن يدعو عليهم بالعجز عن قتال قومهم، وهم بذلك تجتمع كلمتهم وتقوى شوكتهم؟.

ومن ذهب إلى أن (حصرت) بدل اشتمال من (جاءوكم)، فقد جعل الحصر من صفة المجيء، مع أنه في الحقيقة من صفة الجائين[4].

وفي ضوء ما تقدم تكون الوجوه الخمسة جميعها مستبعدة، ويرجحها جميعاً أن (حصرت) جملة حالية جاءت غير مقترنة بـ(قد).

وفي ما يتعلق بالشاهد الشعري، قال المانعون إن (قد) وإن لم تكن ظاهرة فهي مرادة ، فالتقدير : قد بلله القطر .

وفصل القول في ذلك أنه لو كانت الشواهد على وقوع الفعل الماضي غير المقترن بـ (قد) حالاً ، محدودةً ، لأمكن قبول تقدير (قد) فيها، ولكنها وردت كثيراً في لسان العرب، وهذه الكثرة تبيح أن يقاس عليها، وأن لا يلجأ إلى التأويل والتقدير[5].

---

(١) سورة النساء/ ٨٩ و ٩٠ .

(٢) وهذا مذهب المبرد، ينظر: المبرد/ المقتضب/ ٤-١٢٤.

(٣) ينظر: البغدادي / خزانة الأدب / ٣-٢٥٦.

(٤) ينظر: السابق / ٣-٢٥٦.

(٥) ينظر: أبو حيان / البحر المحيط/ ٨-٤١٣

© Arabic Digital Library Yarmouk University

ومن الجدير ملاحظته أن اكتفاء النحويين المجيزين لهذه الظاهرة، بالشاهدين السابقين لا يعني أنهما الشاهدان الوحيدان على مجيء الفعل الماضي حالاً، فالمتأمل في القرآن الكريم يجد أن هذا النمط شائع الاستعمال، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ **أأنتم أشد خلقاً أم السماء بناها** ﴾[٢] جملة (بناها) في موقع الحال من السماء.

وقوله: "**فسجدوا إلا إبليس أبى واستكبر وكان من الكافرين**"[٣] جملة (أبى) في موقع الحال من إبليس.

وقوله: "**فاتقوا النار التي وقودها الناس والحجارة أعدت للكافرين**"[٤] جملة (أعدت) في موقع الحال من النار.

وقوله تعالى: ﴿ **وذلكم ظنكم الذي ظننتم بربكم أرداكم فأصبحتم من الخاسرين**﴾[٥] جملة (أرداكم) في موقع الحال من الظن.

وقوله: **إن مثل عيسى عند الله كمثل آدم خلقه من تراب**"[٦] جملة (خلقه) في موقع الحال من آدم.

وورد هذا النمط في الحديث الشريف، ومنه قوله صلى الله عليه وسلم: "**مالي رأيتكم أكثرتم التصفيق...**" [٧] جملة (أكثرتم) في موقع الحال.

وقوله: "**رأيتني دخلت الجنة، فإذا بالرميصاء امرأة أبي طلحة...**" [٨] جملة (دخلت) في موقع الحال.

وهذه الشواهد على سبيل الأمثلة، وليست على سبيل الحصر، فالشواهد على مجيء الفعل الماضي غير المقترن بقد كثيرة إلى درجة توجب القياس، ويبعد فيها التأويل، لو رحنا نلتمس لها وجهاً غير الحال.

---

(٢) النازعات /٢٧.

(٣) البقرة /٣٤.

(٤) البقرة /٢٤.

(٥) فصلت /٢٣

(٦) آل عمران /٥٩.

(٧) ابن حجر العسقلاني / فتح الباري / ٢-١٦٧، وصحيح مسلم / ١-٣١٧.

(٨) ابن حجر العسقلاني / فتح الباري / ٧-٤٠.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وعلى الرغم من كثرة الشواهد على وقوع الفعل الماضي غير المقترن بقد حالاً، إلا أنها لا تصل إلى عدد الشواهد على مجيئه مقترناً بقد، لذا فإن الصورة الأشيع والأقيس هي اقتران الفعل الماضي بقد عند وقوعه موقع الحال.

وختاماً يمكن القول إن ابن يعيش كان موفقاً في أدلة القياس التي تبناها، سواء لدعم مذهبه، أم لإضعاف المذهب المقابل، أما من ناحية السماع، فكان الأجدر به أن يقر بمجيء الفعل الماضي حالاً دون اشتراط صحبة (قد) وذلك لكثرة الشواهد على هذه الظاهرة، وتمشياً مع هذه الكثرة كان من الأفضل أن يجنب نفسه ويجنب النحو اللجوء إلى مخاضات التأويل، فيقرّ أن هناك صورتين لمجيء الفعل الماضي حالاً، صورة اقترانه بـ(قد) وهي الصورة الأشيع والأقيس، والصورة الأخرى مجيئه غير مقترن بـ(قد) وهي دون سابقتها في الشيوع، وهي التي تند عن القياس.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المسألة : هل تلحق ألف الندبة الصفة ؟

جاء أسلوب الندبة في العربية للتعبير عن التفجع على شيء نحو: (وازيـداه)، أو التوجع منه نحو (وارأساه)، وذلك باستخدام حرف النداء (وا) أولاً، أي في بداية الاسـم المندوب، والألف والهاء آخراً في نهايته، ووقع الخلاف -هنا- في حالة كون المتفجـع عليه أو المتوجع منه تركيب صفة وموصوف، فهل تلحـق ألـف الندبـة الصفـة أم الموصوف؟.

لقد ناقش ابن يعيش اجتهادات النحويين في هذه المسألة وتالياً عرض لذلك:

- المذاهب النحوية التي عرضها ابن يعيش:

١. الخليل وسيبويه:

ذهبا إلى أنه لا يجوز أن تلحق ألف الندبة الصفة، لأن الصفة ليست المقصـودة بالندبة، وإنما المندوب هو الموصوف(١).

٢. الكوفيون ويونس من البصريين:

ذهبوا إلى جواز ذلك، وحجتهم أن الصفة والموصوف كالشيء الواحد(٢).

توجيهات ابن يعيش

١- مذهب الخليل وسيبويه:

اختار ابن يعيش هذا المذهب، فلم يجز إلقاء علامة الندبة على الصفـة، وتبـع سيبويه في حجته، حيث رأى أن المقصود بالندبة هو الموصوف، وليست الصفة(٣).

---

(١) ينظر: ابن يعيش/ شرح المفصل/ ٢-١٤، سيبويه/ الكتاب/ ٢-٢٢٦، المبرد/ المقتضب/ ٤-٢٢٥.

(٢) ينظر: ابن يعيش/ شرح المفصل/ ٢-١٤، والمبرد/ المقتضب/ ٤-٢٢٥.

(٣) ينظر: ابن يعيش/ شرح المفصل/ ٢-١٤.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٢- مذهب يونس والكوفيين:

رفض ابن يعيش هذا المذهب وفند حجته التي ترى أن الصفة والموصوف كالشيء الواحد، والتي تشير إلى أن تركيب الصفة والموصوف، يشبه تركيب المضاف والمضاف إليه، فيرى ابن يعيش أن "الصفة ليست كالمضاف إليه، لأن المضاف إليه داخل في المضاف، ولذلك يلزمه، وأنت في الصفة بالخيار، إنْ شئت تصف، وإن شئت لا تصف"(١).

التحليل:

أغفل ابن يعيش الحديث عن الجانب السماعي لهذه المسألة، مكتفياً بإيراد أدلة القياس لدى المجيزين والمانعين، وانتصر بعد ذلك لمذهب المانعين، وذلك بتمييزه الصفة من المضاف إليه.

لذا فمن الضروري عرض موقف الفريقين مما ورد عن العرب سماعاً حول هذه المسألة، مرفقاً مع حججهم القياسية.

أولاً: دعوى المانعين:

تبين مما سبق أن الذين منعوا إلقاء علامة الندبة على الصفة، اعتمدوا على أن المقصود بالندبة هو الموصوف، وليست الصفة، وقالوا: "إنما تلقى على ما يلحقه تنبيه النداء لمد الصوت، وليس ذلك موجوداً في الصفة؛ لأنها لا يلزم ذكرها مع الموصوف، فوجب أن لا يجوز"(٢).

وأما بخصوص السماع، فقالوا: إن ما ورد عن العرب من شواهد على إلقاء علامة الندبة على الصفةُ يعدَّ من الشاذ الذي لا يعبأ به ولا يقاس عليه.

ثانياً: دعوى المجيزين:

اعتمد المجيزون لإلقاء علامة الندبة على الصفة، على أدلة القياس والسماع، فعلى صعيد القياس، قاسوا ندبة الصفة على ندبة المضاف إليه، وهذه الأخيرة جائزة

---

(١) ينظر: ابن يعيش/ شرح المفصل/ ج٢-١٤.

(٢) أبو البركات الأنباري/ الانصاف/ ج١- مسألة (٥٢).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

عند النحويين بالاجماع، نحو: (واعبد زيداه، واغلام عمراه، وأمير المؤمنيناه) فكما جاز ذلك في المضاف إليه ينبغي أن يجوز في الصفة، لإن الصفة مع الموصوف، بمنزلة المضاف إليه، وهذا يعني أن الصفة والموصوف في مذهبهم كالشيء الواحد[1].

أما من حيث السماع، فقد اعتمد المجيزون، لدعم مذهبهم، على ما روي عن بعض العرب أنه ضاع منه جمجمتان -أي قدحان- فقال: "واجمجمتي الشاميتيناه"[2].

- الموازنة بين المذهبين:

احتدم الخلاف بين المجيزين والمانعين حول أدلة القياس، ففي حين اتكأ المجيزون على أن الصفة والموصوف كالشيء الواحد، قياساً على المضاف والمضاف إليه، رأى المانعون أن هناك فرقاً بين الصفة والمضاف إليه، فمن الممكن أن يرد الموصوف دون الصفة، ولكن المعنى المراد من الإضافة، لا يتحقق إلا بذكر المضاف إليه، فلو قلت: (عبد) في قولك (عبد زيد) أو غلام في قولك: (غلام عمرو) لما تم لك ذلك، فأنت ملزم بالإضافة، بينما أنت مخير في الصفة[3].

وترى الدراسة أن ما ذهب إليه المانعون في التفريق بين الصفة والمضاف إليه صواب، فليست الصفة والموصوف بمنزلة المضاف والمضاف إليه، فالمضاف إليه من تمام الاسم، وليست الصفة كذلك، ولكن هذا لايعني أن الصفة والموصوف ليسا كالشيء الواحد، نعم ليسا متلازمين تلازم المضاف والمضاف إليه ولكنهما متلازمان من الناحية الدلالية تلازماً معيناً، فدلالة الاسم قبل الوصف، غير دلالته بعده، فحين تقول: (أحترم الرجل) فأنت تخبر-هنا- عن احترامك لكل من دخل تحت جنس الرجل، وحين تقول: (أحترم الرجل الكريم) فأنت تخبر-هنا - عن احترامك لصنف معين من الرجال هم من اتصفوا بالكرم، فهل يجوز لك، وأنت تريد المعنى الأخير أن لا تصف؟ أم أنت ملزم بإيراد الصفة؟

حتماً ستكون ملزماً بإيراد الصفة، وعليه فإن الدراسة تميل إلى عد الصفة والموصوف كالشيء الواحد، وذلك بالنظر إلى الناحية الدلالية.

---

(١) ينظر: أبو البركات الأنباري/ الانصاف/ ١- مسألة (٥٢)، وينظر: ابن يعيش/ شرح المفصل/ ٢-١٤.

(٢) سيبويه/ الكتاب/ ٢-٢٢٦، وأبو البركات الأنباري/ الإنصاف/ ١- مسالة (٥٢).

(٣) ينظر: المبرد/ المقتضب/ ٤-٢٧٥، وينظر: أبو البركات الأنباري/ الإنصاف/ ١- مسالة (٥٢).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وأما بالنسبة لحجة المانعين القائلة: إن الموصوف هو المقصود بالندبة وليست الصفة[1]، فالحق أن المقصود بالندبة هو الموصوف مع صفته، وليس المقصود واحداً دون الآخر، فحين قال ذلك الأعرابي: (واجمجمتيَّ الشاميتيناه) كان قائماً في ذهنه نسبة هاتين الجمجمتين إلى الشام، وربما كانت هذه النسبة هي ما دفعته إلى التحسر، حيث إنهما جمجمتان ثمينتان فهما منسوبتان إلى الشام، فالتزم الوصف وألقى علامة الندبة على هذا الوصف. وحين يقول شخص ما: (وازيداه) فإنه يندب زيداً لأمر ما لا نعلمه، وحينما يقول: (وازيد الكريماه) فإنه يندب من زيد كرمه، وحينما يقول: (وازيد الشجاعاه) فإنه يندب منه شجاعته، فالصفة مقصودة بالندبة من خلال نسبتها إلى الموصوف.

وكما يمكن أن ترد هذه الحجة بالمنطق نفسه، فكما قالوا: إن المقصود بالندبة هو الموصوف، وليست الصفة، يمكن القول: إن المقصود بالندبة هو المضاف، وليس المضاف إليه، والمانعون يجيزون إلقاء علامة الندبة على المضاف إليه.

وعلى صعيد السماع، فقد رفض المانعون ما احتج به المجيزون من شواهد وردت عن العرب، بدعوى أنها شاذة وقليلة لا تصل إلى حد القياس[2].

والتساؤل الذي يطرح نفسه في الرد على المانعين: إذا كانت الشواهد على إلقاء علامة الندبة على الصفة قليلة، فهل هي كثيرة على إلقاء هذه العلامة على الموصوف؟

الذي يغلب على الظن أن اجتماع علامة الندبة مع تركيب الصفة والموصوف مجدب في لغتنا العربية، لأنه لا يندب إلا بأشهر أسماء المندوب، أو بأشهر صفاته، فإذا عُرف المندوب بصفة ما نُدب بها دون الحاجة إلى ذكر اسمه، وبذا يُتَخلَّصُ من تركيب الصفة والموصوف بالاقتصار على الصفة وحدها، فحين يندب جندي في جيش خالد خالداً القائد، ليس بحاجة إلى أن يقول: (واخالداه القائد) أو (واخالد القائداه) وإنما يقول: (واقائداه)، فيستغني بالصفة عن الموصوف.

وإذا أمعن النظر في علامة الندبة من حيث وظيفتها الدلالية، يتبين أنها تؤدي وظيفة التعبير عما استكنّ في نفس النادب من مكنونات تتمثل في ألم التوجع أو حسرة التفجع أو حرقة الاستغاثة، لذا فقد جيء بها لمد الصوت، ليناسب حالة المتفجع النفسية،

---

(١) ينظر: ابن يعيش/ شرح المفصل/ ج٢-١٤.

(٢) ينظر: ابو البركات الأنباري/ الإنصاف/ ١- مسألة (٥٢).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فيفرّغ ما استكن في نفسه من حسرة وألم، وخصت بذلك الألف دون أُختيها الواو والياء، لأنها أمكن في المد مما يتيح للمتفجع أن يمد صوته بمقدار الدفقات الشعورية المشحونة في نفسه، فعندما يشعر أنه وصل إلى قدر من التفريغ النفسي ، يقطع المد منتهياً إلى هاء السكت، واقفاً بعدها.

فهل من المستساغ أن يأتي النادب بالصفة، بعد أن وصل إلى هذا التفريغ النفسي، وبعد هذا التوقف عند هاء السكت؟ وأي النمطين اللغويين يحقق الغاية من لاحقة الندبة؟ تصور أن شخصاً يندب زيداً الكريم، فقال: وازيداه... ومد صوته مفرغاً ما استكن في نفسه من ألم وحسرة حتى انتهى إلى هاء السكت فوقف، وبعد هذا الشعور قال: الكريم، فهل تعتقد أن مجيء الكريم بهذه الصورة يتناسب والحالة الشعورية التي وصل إليها النادب؟ من المؤكد أنه لو أخر لاحقة الندبة بعد الصفة لأمكنه أن يفرغ مكنون نفسه بعد أن أتم ما يريد قوله، فعندها يكون متفرغاً للتعبير عن مقدار الدفقة الشعورية المشحونة في نفسه، لذا فإن الأقرب لطبيعة الندبة أن تكون آخراً لتتناسب ومذهب النوح والتطريب والترنم كما هو الأمر في القوافي المطلقة في شعرنا العربي.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المبحث الثالث:

الخلاف حول تأصيل الصيغ اللغوية وإعرابها.

جمع هذا المبحث القضايا اللغوية التي تمحور الخلاف فيها حول تأصيل بعض الصيغ اللغوية التي عرض لها ابن يعيش في شرحه باب المنصوبات، فتناول المبحث هذه القضايا بالنقاش بعد عرض الاجتهادات النحوية المتصلة بها، والوقوف عند توجيهات ابن يعيش إياها.

ولا يعود الخلاف في هذه القضايا بأثر على المستخدم اللغوي لتلك الصيغ المختلف في أصلها، وطريقة إعرابها؛ فالناطق اللغوي ليس معنياً بمعرفة أصل (ويحك) مثلاً، وإنما الذي يعنيه هو الوظيفة الدلالية لها، ليتمكن من توظيفها توظيفاً مناسباً في معرض التواصل اللغوي مع الآخرين.

والأمر مختلف لدى المحلل اللغوي، فهو مطالب بتقديم تحليلات لهذه الصيغ تنبئ عن الأصل اللغوي الذي تطورت عنه، وتقدم إعراباً يتواءم مع المعنى المتحصل لاستخدامها.

ومعالجة هذه القضايا ينبغي أن تكون بتتبع التطور التاريخي لاستخدام الصيغ المختلف في أصلها، ويتم كذلك برصد الاختلافات اللهجية المتعلقة بموضوع الخلاف في الصيغة، يضاف إلى ذلك البحث في الاستخدامات اللغوية المماثلة لها في اللغات السامية، فلعل تسرباً ما حدث بين هذه اللغات في ما يتصل بهذه الصيغ.

وقد عرض ابن يعيش لسبع قضايا خلافية تتصل بالتأصيل اللغوي وهي:

- الخلاف حول ياء لبيك.
- الخلاف في أصل (اللهم).
- الخلاف حول (حاشا).
- الخلاف حول (عدا).
- الخلاف حول (سوى).
- الخلاف في أصل (ويحك، ويسك، ويلك، ويبك).
- الخلاف في أصل لام الاستغاثة التي تخرج للتعجب.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وتوقف هذا المبحث عند القضايا الثلاث الأولى لتكون نماذج يناقش من خلالـــها معالجة النحويين مثل هذه القضايا.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المسألة : الخلاف حول (لبيك)

تعددت الآراء حول (لبيك)، فهل هي اسم مفرد أم مثنى؟ وما أصل الياء فيها إن كانت اسماً مفرداً؟ وإذا كانت اسماً مثنى فما دلالة التثنية فيها؟

ذكر ابن يعيش أقوال النحويين في ذلك، ووقف عند مذهبين: مذهب يونس من جهة، ومذهب الخليل وسيبويه من جهة أخرى، وفي ما يلي بيان ذلك:

المذاهب النحوية التي عرضها ابن يعيش:

١. مذهب يونس:

أورد ابن يعيش ما ذهب إليه يونس، وهو أن (لبيك) اسم مفرد غير مثنى، وأصله عنده (لبب) ووزنه (فعْلَل)، ولا يجوز -عنده- أن تحمله على (فعّل)، لقلة (فعّل) في الكلام، وكثرة (فَعْلَل)، فقلبت الباء- التي هي اللام الثانية من (لبّب)، ياء، هرباً من التضعيف، فصار (لبَّيْ)، ثم أبدلت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، فصار(لبى)، ثم إنه لما وُصِلَتْ بالكاف في (لبيك)، قُلبتْ الألف ياء، كما قلبت في (إلى) و (على) و(لدى) إذا وصلتهما بالضمير، فقلت: (إليك) و (عليك) و (لديك)[١].

ووجه الشبه بين (لبيك) والكلمات المتقدمة "أن (لبيك) اسمٌ ليس له تصرف غيره من الأسماء، لأنه لا يكون إلا مضافاً، كما أن (إليك) و (عليك) و (لديك) لا تكون إلا منصوبة المواضع ملازمة الإضافة، فقلبوا ألفه ياء، فقالوا: (لبيك) كما قالوا: (لديك) و (عليك)"[٢].

---

(١) ينظر: سيبويه/ الكتاب/ ١-٣٥١، وابن يعيش/ شرح المفصل/ ١-١١٩.

(٢) ابن يعيش/ شرح المفصل/ ١-١١٩.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٢. مذهب سيبويه والخليل:

ذكر ابن يعيش مذهب سيبويه الذي تابع فيه الخليل حيث قال:" إنها -أي لبيك- تثنية، بمنزلة (حنانيك)، لأنا سمعناهم يقولون: (حنان)"[١].

وقال الخليل عن دلالة هذه التثنية: "أراد بقوله (لبيك) و (سعديك): إجابة بعد إجابة، كأنه قال: كلما أجبتك في أمر فأنا في الأمر الآخر مجيب، وكأن هذه التثنية أشد توكيداً"[٢].

أما عن إعرابها فقال سيبويه: "وأما قولك: (لبيك وسعديك) فانتصب هذا كما انتصب (سبحان الله) وهو بمنزلة قولك إذا أخبرت: (سمعاً وطاعة)، إلا أن (لبيك) لايتصرف"[٣].

توجيهات ابن يعيش

١- مذهب يونس:

رفض ابن يعيش ما ذهب إليه يونس، وتمثل احتجاج سيبويه عليه، فقال: "لو كانت الياء في (لبيك) بمنزلة ياء (لديك) و (إليك) لوجب أنك متى أضفتها إلى ظاهر أقررت ألفها بحالها، كما أنك إذا أضفت (لدى) و (على) و (إلى) إلى الظاهر أقررت ألفها، وكنت تقول: هذا لبّى زيد ولبّى جعفر، كما تقول: لدى زيد وإلى عمرو، وأنشد:

دعوت لما نابني مِسْوَراً فلبّى، فلبَّيْ يَدَيْ مسور[٤]

فجعل (لبّي يدي مسور) بالياء، وإن كان مضافاً إلى الظاهر الذي هو (يدي) دليل على أنه تثنية، ولو كان مفرداً من قبيل (لدى) و (كلا) لكان بالألف"[٥]

---

(١) سيبويه/ الكتاب/ ١-٣٥١.

(٢) السابق/ ١-٣٥٠.

(٣) السابق/ ١-٣٤٩.

(٤) البيت لرجل من بني أسد في شرح شواهد المغني/ ٢-٩١٠، ولسان العرب/ ١٥-٢٣٩، (لبى)، وبلا نسبة في الكتاب/ ١-٣٥٢.

(٥) ابن يعيش/ شرح المفصل/ ١-١١٩.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٢- مذهب الخليل وسيبويه:

اختار ابن يعيش مذهب الخليل وسيبويه، فعد (لبيك) اسماً مثنى لايفرد، وذكر أن ما يدلك على صحة مذهبهما أنك إذا أظهرت الاسم، قلت: (لبّي زيد)، وأنشد البيت السابق[١].

وقال بخصوص توجيه دلالة التثنية في (لبيك): إنها (لإرادة معنى التكثير، فلما تضمن لفظ التثنية ما ليس له في الأصل من معنى التكثير لزم طريقة واحدة، لينبئ عن ذلك المعنى، فلبيك مأخوذ من قولهم: ألبّ بالمكان إذا أقام به، وألبّ على كذا، إذا أقام عليه ولم يفارقه... وإذا قال الإنسان (لبيك) فكأنه قال: دواماً على طاعتك، وإقامة عليها مرة بعد مرة"[٢].

وأما عن إعرابها فذكر أنها منصوبة على المصدر، بفعل مضمر تقديره من غير لفظه؛ بل من معناه، كأنك قلت في لبيك: داومت وأقمت، فهي ليست من قبيل (سقياً ورعياً) إذ تقدير فعلَيْ المصدرين الأخيرين: سقاك الله سقياً، ورعاك الله رعياً، وهنا لا يحسن أن يقال: ألب لبيك، إذ ليس لـ(لبيك) فعل مستعمل ينصبها، فهي لفظ غير متصرف[٣]. وفسّر ابن يعيش قولهم (لبىّ يلبيّ) على أنه مشتقّ من لفظ (لبيك) كما قالوا: (حمدل) من الحمد لله[٤].

التحليل:

ثمة مجموعة من القضايا التي يمكن أن تثار حول ما أورده ابن يعيش بخصوص (لبيك) وأولى هذه القضايا هي ياء (لبيك)، فما هوية هذه الياء؟

أورد ابن يعيش مذهبين في تفسير ياء (لبيك)، كان الأول منهما ليونس الذي جعلها بمنزلة ياء (إليك، وعليك، ولديك)، فرأى أن هذه الياء مرت بمجموعة من التحولات، فأصلها (باء) ثالثة في لفظة (لبّبٌ)، ثم تحولت ياء، هرباً من التضعيف ثم

---

(١) ينظر ابن يعيش/ شرح المفصل/ ١-١١٩.

(٢) السابق/ ١-١١٨.

(٣) السابق / ١-١١٩.

(٤) السابق/ ١-١١٩.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

انقلبت ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، ثم قلبت ياء عندما أضيفت إلى كاف المخاطب[1]، على النحو الآتي:

لبَّبٌ ← لبَّيٌ ← لبَّى ← (لبَّى + ك) = لبّيْك.

ولم ينظر يونس إلى ياء (لبيك) على أنها ياء التثنية، إنما رآها تحولاً عن أصل لغوي، كما تقول: (لبيّت بالمكان) بمعنى أقمت فيه، فأصل (لبّيْتُ) هو (لبَّبْتُ) وأبدلت الباءُ ياءً لأجل التضعيف[2]. ولكن تفسير يونس لياء (لبيك) في تحوله الأخير يقف عاجزاً أمام اعتراض سيبويه، فلو كانت ياء (لبيك) منقلبة عن ألف بسبب اتصالها بكاف المخاطب، لوجب أن تعود إلى أصلها عند اتصالها بالاسم الظاهر كما هو الحال في (إليك و عليك ولديك) فأنت تقول: (إلى فلان وعلى فلان ولدى فلان)، والأمر مختلف في (لبيك) فإن الياء تثبت عند اتصالها بالاسم الظاهر، واستشهد سيبويه لذلك بقول الشاعر:

دعوت لما نابني مِسْوراً فلبىّ، فلبّيْ يديْ مِسْور[3]

والمذهب الثاني الذي أورده ابن يعيش هو مذهب الخليل وسيبويه اللذين جعلا ياء (لبيك) للتثنية، وذلك بالنظر إلى صورتها الظاهرية، واستدلا على أنها للتثنية بأن (لبيك) بمنزلة (حواليك، وحنانيك) [4]، وقد ورد اللفظ الأخير مفرداً في قول الشاعر:

فقالت: حنانٌ ما أتى بك ههنا أذو نسب أم أنت بالحيّ عارف[5]

ولا يعد هذا الدليل كافياً لإثبات أن (لبيك) وأضرابها ألفاظ مثناة، لأن من قال: (حنان) لا يقصد حناناً واحداً أو حناناً مرة واحدة، إنما يشمل هذا المصدر كل ما انضوى تحت الحنان من معنى، فالمصدر –هنا– جاء لإفادة التأكيد وليس للعدد، ولا يمكن أن يُفهم الأمر على أن من قال: (حناناً) أو (لبّاً) أراد العدد الواحد، وأنه حين يقول: (حنانيك) و (لبيك) يريد زيادة العدد.

---

(١) ابن يعيش/ شرح المفصل/ ١-١١٩.

(٢) ابن منظور/ لسان العرب/ مادة (لبب)/ ١-٧٣١.

(٣) الكتاب/ ١-٣٥٢ــ شرح شواهد المغني/ ٢-٩١٠ــ لسان العرب/ مادة (لبب) ١-٧٣١/ و(لبى) ١٥-٢٣٩.

(٤) ينظر: سيبويه/ الكتاب/ ١-٣٥١.

(٥) البيت لمنذر بن درهم الكلبي في خزانة الأدب/ ٢-١١٢، شرح أبيات سيبويه/ ١-٢٣٥.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وحقيقة الأمر أن لفظة (لبيك) جاءت على صورة المثنى شكلاً، ويتضح ذلك بالنظر إلى بنيتها السطحية، وأما بنية الأعماق فيها، فهي مجردة من الدلالة على العدد، فلا وجود لفكرة الازدواج، ولا التضعيف ولا التكرير، ولم تتولد لفظة (لبيك) من ضم جزأين متماثلين.

وثاني القضايا التي يمكن إثارتها هي قضية دلالة التثنية في لفظة (لبيك)، فالذي يستشف من مذهب يونس أنه أحس أن (لبيك) لم تستخدم للدلالة على التثنية، فراح يفسر الياء ضمن التحولات التي سلفت، وقد سكت يونس عن إيضاح دلالة الياء في (لبيك) مكتفياً بالإشارة إلى أنها تحول عن أصل لغوي.

وأما الخليل وسيبويه فذهبا إلى أن قولك (لبيك) يعني: إجابة بعد إجابة[1]، وقال ابن يعيش في تفسير دلالة التثنية في (لبيك): إنه خروج عن معناه الأصلي إلى معنى التكثير[2]، وفي هذا القول إحساس بأن هذه اللفظة وما شابهها ليست من قبيل المثنى الحقيقي، وأن هناك مفارقة بين المبنى الصرفي للفظة (لبيك) وبين معناها الدلالي.

وعلى الرغم من ذلك الإحساس، فقد أثبتوا صفة التثنية العددية لهذه اللفظة، ووجهوا الدلالة على أنها خروج عن المعنى الأصلي الذي وضع المثنى له، فرأوا أنك إذا قلت: (لبيك) فأنت لا تقصد أنك مجيب للأمر مرتين، إنما تقصد أنك مداوم على الطاعة، مقيم على الأمر مرة بعد مرة.

ويرى الدكتور عبد الحميد الأقطش أنه من التكلف أن يجري تصنيف لبيك وأضرابها ضمن فصيلة المثنى الذي فيه تضام بين الجزء الواحد والجزء الآخر المماثل له، وهو يحملها على أنها رواسب لغوية لمصادر دالة على الظرفية الحالية، وثمة في عاميتنا أمثلة مقاربة، نجدها في ألفاظ التحية والإكرام (في مرحبتين وأهلين وسهلين) فهذه مصادر دالة على معنى التكثير، ومعنى الحركة المستمرة في الحدث، ودخول التعداد إلى هذه المصادر سيخرجها حتماً من دائرة الحسن، ويصيرها إلى حالة من نقص الاحترام حين تفسر كلمة (مرحبتين) على أنها اثنتان فقط (مرحباً+مرحباً) فليس في هذا احترام للمخاطب، والناطق اللغوي بدوره لا يقصد إلى هذا المعنى من عدم الاحترام، ولذا ينبغي أن يكون المعنى في (سعديك) -مثلاً- فوق فكرة التثنية وفكرة

---

(١) ينظر: سيبويه/ الكتاب/ ١-٣٥٠.

(٢) ينظر: ابن يعيش/ شرح المفصل/ ١-١١٩.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الجمع الحقيقيين، كأن يساوي سعادة لك أيما سعادة، و(لبيك) تلبية لـــك أي تلبيـــة، أي بالتركيز على فكرة الهيئة الحالية المجردة، وجعلها موضع التبئير الـــذي يـــراد جلـــب الانتباه إليه[1].

والقضية الثالثة المتعلقة بـــ(لبيك) هي مسألة إعرابها، فذهب سيبويه إلـــى أنـــها منصوبة على المصدر، كما انتصب (سبحان الله)، ولقد تبع ابن يعيش هـــذا الإعـــراب فأخذ يشرح قول سيبويه ويفصل فيه القول.

وقد بدا من متابعة هذه القضية في كتب النحويين أن الذين قالوا: بأن (لبيك) اسم مثنى جعلوها منصوبة على المصدر[2]. وقدروا لها فعلاً من معناها وليس من لفظـــها، وهذا الإعراب لايتعارض و دلالة التثنية التي ذكرت آنفاً، فتكون مصـــدراً دالاً علـــى نوعية الإجابة والطاعة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(١) ينظر: بحث د. عبدالحميد الأقطش/ التثنية الصورية في العربية/ مجلة جامعـــة البعـــث/ العـــدد (١٣)/ ١٩٩٤م.

(٢) ينظر مثلاً: السيوطي/ المزهر/ ٢-١٩٥، وابن الحاجب/ الكافية في النحو/ ١-١٢٥ وغيرها.

المسألة : الخلاف حول(اللهمّ)

تخالفت آراء البصريين والكوفيين حول لفظة (اللهمّ)، وتركز الخلاف على الأصل اللغوي الذي تولدت منه هذه اللفظة، فظهر قولان مختلفان في تأصيلها، ومن ثم في كيفية إعرابها، و سأعرض لهذين المذهبين ولموقف ابن يعيش منهما:

المذاهب النحوية التي عرضها ابن يعيش

١- مذهب البصريين:

ذهبوا إلى أن أصل (اللهم) يا الله، ثم حذف حرف النداء (يا) وعوض عنه بالميم المشددة في آخره، والضمة على الهاء للبناء، كونه اسماً منادى مفرداً[١].

٢- مذهب الكوفيين:

ذكر ابن يعيش أن الفراء والكوفيين ذهبوا إلى أن أصل (اللهم) هو (يا الله أمتنا بخير) إلا أنه لما كثر في كلام العرب، واشتهر على ألسنتهم حذفوا بعض الكلام تخفيفاً، كما قالوا: (هلمّ) والأصل (ها ألمم)فحذفوا الهمزة تخفيفاً، وأدغموا الميم في الميم[٢].

- توجيهات ابن يعيش:

١. مذهب البصريين:

انتصر ابن يعيش لمذهب البصريين، واحتج لهم بأنه لا يجتمع حرف (يا) مع الميم، إلا في شعر أنشده الكوفيون، لا يعرف قائله، ويكون ضرورة، يضاف إلى ذلك أن المعنى المستفاد من (يا الله) هو المعنى ذاته المستفاد من (اللهم) [٣].

---

(١) ينظر: ابن يعيش/ شرح المفصل/ ٢-١٦، وسيبويه/ الكتاب/ ٢-١٩٦.

(٢) ينظر: ابن يعيش/ شرح المفصل/ ٢-١٦، أبو البركات الأنباري/ الإنصاف/ مسألة (٤٧).

(٣) ينظر: ابن يعيش/ شرح المفصل/ ٢-١٦.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٢. مذهب الكوفيين:

رأى ابن يعيش أن مذهب الفراء والكوفيين واهٍ جداً، وذلك لوجوه، ذكر منها: أنه لو كان الأمر كما ذكروا، لما حَسُن أن يقال: (اللهم أمّنا بخير) لأنه يكون تكراراً لا فائدة منه، فلما حسن من غير قبح، دلّ على فساد ما ذهبوا إليه[١].

وقال أيضاً: إنه لو كان الأمر على ما ظنوا، ما جاز استعماله في المكاره، نحو: (اللهم أهلكهم) لأنه يكون تناقضاً، واستشهد بقوله تعالى: ﴿ **اللهم إن كان هذا هو الحق من عندك فأمطر علينا حجارة من السماء أوائتنا بعذاب أليم** ﴾[٢].

وأضاف وجهاً ثالثاً يشير إلى فساد مذهب الكوفيين، وهو "أنه لو كانت الميم أصلاً من الفعل لم يحتج الشرط إلى جواب في الآية السابقة، ولسدت هذه الميم مسد الجواب، فلما افتقرت إلى الجواب وأجيب بالفاء، دلت على أنها زائدة وليست من الفعل"[٣].

التحليل:

جاءت صيغة (اللهم) في اللغة العربية متفردةً، فلم تشترك مع زمرة من الصيغ المتشابهة في أصل الوضع أو الاستخدام، فلا شك أن لاحقة (الميم) في آخر لفظ (اللهمّ)، هي ظاهرة وحيدة في الاستخدام اللغوي، وعليه كان تأصيل هذه الصيغة مجالاً للاجتهادات النحوية، وتعدد الآراء قديماً وحديثاً، فذهب سيبويه وشيخه الخليل إلى أن (الميم) هي عوض من (يا) النداء، والذي دفعهم إلى هذا القول، أن صيغة (اللهم) جاءت في الاستخدام اللغوي الفصيح مجردة من (يا) مع إفادتها النداء[٤]. في حين ذهب الفراء والكوفيون إلى أن (اللهم) تطور عن استخدام لغوي عميق، فهي تساوي (يا الله أمّنا بخير) إلا أنه لما كثر في كلامهم وجرى على ألسنتهم حذفوا بعض الكلام طلباً للخفة، فصرت تقول(اللهم) بمعنى (يا الله أمّنا بخير) وعليه تكون (الميم) بقية من عبارة (أمنا بخير) [٥].

---

(١) ينظر: ابن يعيش / شرح المفصل / ٢-١٦، ١٧.

(٢) سورة الأنفال/ الآية٣٢.

(٣) ابن يعيش/ شرح المفصل/ ٢-١٧.

(٤) ينظر: سيبويه/ الكتاب/ ٢-١٩٦.

(٥) ينظر: ابن يعيش/ شرح المفصل/ ٢-١٦، وأبو البركات الأنباري/ الإنصاف/ ١- مسألة (٤٧).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ووقف ابن يعيش في صف البصريين، فاحتج لمذهبهم، ورد المذهب الكوفي ورآه واهياً، والذي أراه أن المذهبين عجزا عن تقديم تحليل مرض لهذه الصيغة، فثمة مآخذ على كلا المذهبين، فبخصوص المذهب البصري يمكن أخذ ردود الكوفيين عليه بعين الاعتبار فقد ورد عن العرب اجتماع (يا) مع (اللهم) ومثال ذلك قول الشاعر:

إني إذا ما حدثٌ ألما أقول يا اللهمَّ يا اللهمّا[1]

وقول الآخر:

وما عليك أن تقولي كلما صليتِ أوسبحتِ: يا اللهم ما

اردد علينا شيخنا مُسَلماً[2].

وقول الآخر:

غفرت أو عذبت يا اللهما[3].

فاجتمعت (الميم) مع (يا) في هذه الشواهد، ولو كانت (الميم) عوضاً من (يا)، لما جاز أن يجمع بينهما، وعدُّ البصريين هذا الجمعَ في الشواهد السابقة ضرورةَ غيرُ مقنع في الرد على الكوفيين، فعلى الرغم من ندرة هذا الاستخدام إلا أنه وجه في العربية.

وأما قولهم : إن الدليل على أن (الميم) عوض من (يا) هو أن المعنى المستفاد من (يا الله) هو ذاته المستفاد من (اللهم)، فأرى أنه لا يعد دليلاً على صحة ما ذهبوا إليه؛ فإن كانوا يقصدون بذلك المعنى معنى النداء بمفهومه العام، فهذا أمر غير مقتصر على هذه الصيغة دون غيرها، فأنت تقول: (يا زيد أقبل) وتقول (زيد أقبل) بتقدير (يا) في القول الأخير، والمعنى المستفاد من القولين واحد دون حاجة إلى التعويض؛ لأن حذف أداة النداء يكثر في العربية.

وإن كانوا يعنون معنى خاصاً يستفاد من (اللهم) فلما وجدوا أن هذا المعنى الخاص متحصل من استخدام (يا الله) قالوا بمذهبهم، فأرى أن هذا القول غير دقيق؛ لأنه لا بد وأن تكون هناك خصوصية لاستعمال كل صيغة منهما، إن لم يكن ذلك على

---

(١) الرجز لأبي خراش في شرح أشعار الهذليين/ ٣-١٣٤٦.

(٢) الرجز بلا نسبة في أسرار العربية/ ص٢٣٣، والإنصاف/ ١-٣٤٢، وخزانة الأدب/ ٢-٢٩٦/ ورصف المباني/ ص٣٠٩.

(٣) الرجز بلا نسبة في الإنصاف/ ١- مسألة (٤٧).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المستوى اللغوي المقعد، ففي نفس الناطق المتضرع إلى الله تعالى، أعني أن لكل صيغة أثراً خاصاً في نفس المتضرع.

ومما يضعف مذهب البصريين أن هناك اختلافاً بين العوض (مّ) والمعوض عنه (يا)، فلا التقاء بينهما إلا في ما توهمه البصريون من أنهما تؤديان وظيفة النداء، وإنهما تشتركان في عدد الحروف، وليس الاشتراك في عدد الحروف سبباً كافياً لاستنتاج حكم نحوي.

يضاف إلى ذلك أن (الميم) المشددة جاءت لاحقة في نهاية الكلمة، بينما (يا) جاءت سابقة في بداية الكلمة، فلو صح أن (الميم) لاحقة عُوّض بها عن سابقة النداء، أي أنها تؤدي وظيفة النداء، لجاز بالقياس على مذهب البصريين هذا، أن تأتي أداة النداء متأخرة عن الاسم المنادى. ولجاز أيضاً أن يعوض عن أداة النداء في نداء الأعلام، نظراً لكثرة حذفها، فتقول قياساً على ذلك في (يا زيد أقبل) (زيدمّ أقبل) ولم يسمع ذلك قط، فدل ذلك على أن القول بالتعويض هو قول ينطوي على جوانب من الضعف.

أما مذهب الكوفيين فهو ظاهر الضعف، وتعد الوجوه التي ذكرها ابن يعيش في الرد عليه كافية لإظهار فساده، ويعضد تلك الوجوه "أنه لو كان الأصل (يا الله أمنا بخير) لكان ينبغي أن يقال: (اللهمّ وارحمنا)، فلما لم يجز أن يقال إلا (اللهمّ ارحمنا) ولم يجز (وارحمنا) دل على فساد ما ادعوه"[1].

وبهذا يكون ما قدمه المذهبان من تأصيل لهذه الصيغة غير مرض، مما دفع المحدثين إلى تقديم تأصيل مغاير، فذهب بعضهم إلى القول بأن (الميم) في اللهمّ هي بقية لاصقة (التميم) التي هي رمز التنكير في العربية الجنوبية والعربية الشمالية والعبرية، وقد انقلب (التميم) تنويناً في العربية الشمالية، في حين احتفظت العربية الجنوبية بالتميم، وبيان ذلك أن أصل كلمة (كتاب) -مثلاً- هو (كتابُمْ) و(كتاباً) أصلها (كتابَمْ) و(كتابٍ) أصلها (كتابِمْ) [2] وعليه تكون كلمة (إلهٌ) منقلبة عن (إلـهُمْ) وكلمة (إلهُمْ) لما دخلتها (ال) التعريف أصبحت (الإلهُمْ) ثم سهلت الهمزة، وأُدغمت لام التعريف في اللام الثانية، فصار اللفظ (اللّهمْ) بالوقف على الميم ساكنة، ثم ثقلت الميم

---

(١) أبو البركات الأنباري/ الإنصاف ١-مسألة (٤٧).

(٢) ينظر: برجشتراس / التطور النحوي للغة العربية / ص٢٧.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

لتصبح اللفظة (اللهمّ) [1] والذي أجاز اجتماع (ال) التعريف مع علامة التنكير (م)، هو أن اللفظ تسرب من أصل سامي قديم، لأن الكلمة إذا انتقلت من لغة إلى أخرى تنقل كما هي، ولا تراعى فيها العلامات الخاصة باللغة الأصلية.

وأشار بعض المحدثين إلى وجود العلاقة بين لفظ (اللهمّ) وبين كلمة (إلوهيم) العبرية التي تعني الله المولى الخالق[2].

ويؤيد ذلك الربط أن لاحقة (يم) في العبرية تفيد الجمع، ويرى الباحثون في الساميات أن الجمع في كلمة (إلوهيم) جاء للتعظيم[3].وثمة إشارت نبوية إلى معنى العظمة الخاصة في لفظة (اللهم)،فروي عن ابن عباس أن النبي- صلى الله عليه وسلم - قال: "**اسم الله الأعظم الذي إذا دُعي به أجاب في هذه الآية من آل عمران: (قل اللهم مالك الملك)**[4]"[5].

ومثله ما قاله النضر بن شميل: **(من قال (اللهم) فقد دعا الله بجميع أسمائه)**[6].

وعلى هذا التوجيه تكون لفظة (اللهم) اسماً من أسماء الله، استخدم في النداء مجرداً من الأداة كغيره من الأسماء التي تنادى بتقدير حرف النداء، وسبب شيوع استخدامه في النداء، هو التوجيه النبوي الذي ولد الاعتقاد بأنه اسم الله الأعظم، والتعظيم يأخذ منحيين، تمثل الأول في الاعتقاد الجاهلي حيث يعظم الله عن غيره من الأصنام التي كانت تعبد، وتمثل الثاني في الإشارة النبوية إلى أن الاسم الأعظم يشمل أسماء الله الحسنى جميعاً.

---

(١) أشار إلى ذلك د. عبدالحميد الأقطش في ندوة اللغات السامية في جامعة اليرموك.

(٢) ينظر: رمضان عبد التواب/ في قواعد الساميات/ ص٧٥، وربحي كمال/ دروس في اللغة العبرية/ ص٥٥٥.

(٣) ينظر: المرجعان السابقان/ الصفحات نفسها.

(٤) سورة آل عمران، الاية ٢٦.

(٥) ابن كثير/ تفسير القرآن العظيم / ١-٣٥٦.

(٦) الشوكاني / فتح القدير / ١-٣٢٩.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المسألة : الخلاف حول (حاشـــــا)

أورد ابن يعيش أشهر اجتهادات النحويين في حاشا فبين آراءهـــم مـــن حيـث تصنيفها في أقسام الكلام، وكيفية إعرابها.

المذاهب النحوية التي عرضها ابن يعيش

١. مذهب سيبويه:

ذكر ابن يعيش مذهب سيبويه في (حاشا) فقال: "هو حرف جر عند سيبويه، يجر ما بعده، وهووما بعده في موضع نصب بما قبله، وفيه معنى الاستثناء، كما أن (حتـــى) حرف يجر ما بعده، وفيه معنى الانتهاء"[١] وشاهده قول الطماح بن قيس:

حاشا أبي ثوبان إنَّ به ضِناً عن الملحاة والشتم[٢]

٢. مذهب الفراء:

أورد ابن يعيش زعم الفراء أن (حاشا) فعل لا فاعل له، وأن الأصل في قولـــك: (حاشا زيد) هو (حاشا لزيد) فحذفت اللام لكثرة الاستعمال، وخفضوا بها[٣].

٣. مذهب المبرد:

ختم ابن يعيش آراء النحويين بما ذهب إليه المبرد من أن (حاشا) تكون حـــرف جر، كما ذكر سيبويه، وتكون فعلاً ينصب ما بعده، وأورد حججه في ذلك، فمنـــها أن (حاشا) تتصرف فتقول: (حاشيت، أحاشي) واستشهد بقول النابغة:

ولا أرى فاعلاً في الناس يشبهه ولا أحاشي من الأقوام من أحد[٤]

ومنها أنها تدخل على لام الجر، فتقول: (حاشا لزيد) ومنه قوله تعالى: ﴿ **حاشا لله ما هذا بشراً** ﴾[٥] ولو كان حرف جر لم يدخل على مثله.

---

(١) ابن يعيش/ شرح المفصل/ ٢-٨٤، وينظر: سيبويه/ الكتاب/ ٢-٣٤٩.

(٢) البيت للجميح الأسدي في الأصمعيات/ ص٢١٨، شرح اختيارات المفضل/ ص١٥٠٨.

(٣) ينظر: ابن يعيش/ شرح المفصل/ ٢-٨٥.

(٤) البيت للنابغة الذبياني وهو في ديوانه /ص٢٠.

(٥) سورة يوسف/ الآية ٣١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ومن الحجج التي احتج بها المبرد، أن (حاشا) مما يدخلها الحذف، نحو (حاش لزيد) وقرئت الآية ﴿ **حاش لله** ﴾[1]، ومن المعروف أنه ليس من القياس الحذف في الحروف، إنما ذلك في الأسماء، نحو (أخ، يد) وفي الأفعال نحو (لم يكُ، ولا أدرِ) [2].

توجيهات ابن يعيش

١- مذهب سيبويه:

علل ابن يعيش مذهب سيبويه، فرأى أن "حاشا" حرف جر دخل في باب الاستثناء لمضارعة (إلا) بما فيه من معنى النفي، يقول: "هو من حروف الإضافة، يدخل في باب الاستثناء لمضارعته (إلا) بما فيه من معنى النفي، إذ كان معناه التنزيه والبراءة، ألا ترى أنك إذا قلت: (قام القوم حاشا زيدٍ) فالمراد أن زيداً لم يقم، فأدخل حرف الجر -هنا- في باب الاستثناء، إذ كان معناه النفي، كما أدخل (ليس ولا يكون وخلا وعدا) لما فيها من معنى النفي، فتقول: (أتاني القوم حاشا زيد) بمعنى: "إلا زيداً"[3].

ولم يحك سيبويه الفعلية في (حاشا) إنما قصره على الحرفية، ويتابعه ابن يعيش في ذلك فيرى أن (حاشا) سواء كانت استثناء أم غيره، هي حرف، والفرق بين كونها استثناء وغيره هو فارق دلالي، يقول: "والفرق بينهما إذا كانت استثناء وبينها إذا كانت حرف إضافةأنها إذا كانت استثناء متضمنة لجملة تخرج منها بعضاً، وإذا كانت حرف إضافة فليست كذلك، تقول: (حاشا زيد أن يناله السوء) كأنك قلت: (حاشاه نيل السوء ومس السوء)" [4].

وفي ما يتعلق بطريقة إعرابها انتصر ابن يعيش لمذهب سيبويه، يقول: "موضع (حاشا) -هنا- نصب بما قبله من الفعل، يدل على ذلك أنه لو وقع موقعه اسم كان منصوباً، نحو (غير)" [5].

---

(١)هذه قراءة الجميع باستثناء أبي عمرو/ ينظر : ابن الجزري / النشر في القراءات العشر / ٢-٢٩٥

(٢) ينظر: ابن يعيش/ شرح المفصل/ ٢-٨٥، المبرد/ المقتضب/ ٤-٣٩١.

(٣) ابن يعيش/ شرح المفصل/ ٨-٤٧.

(٤) السابق /٨-٤٧.

(٥) السابق/ ٨-٤٧.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٢- مذهب الفراء:

رفض ابن يعيش مذهب الفراء، وحكم عليه بالفساد والضعف، فـــلا يمكـن أن يكون (حاشا) فعلاً لا فاعل له، إذ لا يخلو الفعل من فاعل، كما لا يمكن الخفض بـــاللام المحذوفة، لأن حرف الجر إذا حذف لا يبقى عمله، إلا على ندرة[١].

٣- مذهب المبرد:

صرح ابن يعيش في مبحث الاستثناء بقوة مذهب المبرد، قال: "وهو قول متيـــن يؤيده -أيضاً- ما حكاه أبو عمرو الشيباني وغيره أن العرب تخفض بـــــها وتنصـــب، وحكى أبو عثمان المازني عن أبي زيد قال: سمعت أعرابياً يقول: (اللهم اغفر لي ولمن سمع حاشا الشيطانَ وابنَ الأصبغ) فنصب بـــ(حاشا) فإذاً يكون حالها كحال خلا) [٢].

ورأى في مبحث حروف الإضـافة أن المبرد جانب الصواب، "وذلك أنـــها -أي حاشا- لو كانت فعلاً بمنزلة (خلا وعدا) لجاز أن تقع في صلة (ما) فتقول: "أتاني القوم ما حاشى زيداً"، كما تقول: (ما خلا زيداً وما عدا عمراً) فلما لم يجز ذلـــك، دل أنـــها حرف"[٣].

ويوجه ابن يعيش تصرف (حاشا) في قوله: (وما أحاشي من الأقوام من أحـــد) بقوله: " يجوز أن يكون فعل من لفظ (حاشا) الذي هو حرف يســـتثنى بـــه، ولا يقـــع الاستثناء بحاشى يحاشي، فنزل (حاشى يحاشي) منزلة (هلل) من (لا إله إلا الله) و (سبحل) من (سبحان الله) و (حمدل) من (الحمد لله)، فيكون المراد أنه لفظ بـــ (لا إله إلا الله) و (سبحان الله) و (الحمدلله) ، وكذلك يكون التصرف في قولـــه: أحاشـــي، أي لا أستثني بـــ(حاشا) أحداً"[٤].

---

(١) ينظر: ابن يعيش/ شرح المفصل/ ٢-٨٥ و ٨-٤٩.

(٢) السابق/ ٢-٨٥.

(٣) السابق ٨-٤٨، ٤٩.

(٤) السابق / ٨-٤٩.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وردَّ ابن يعيش حجة المبرد الذي زعم فيها أن (حاشا) لو كان حرفاً لما دخل على مثله، إشارة إلى دخوله على لام الجر، كما في قوله تعالى: ﴿ **حاش لله** ﴾ [1] فقال: "وأما دخول لام الجر فعلى سبيل الزيادة والعوض من لام الفعل"[2].

وعن الحذف الذي يصيب (حاشا) قال: "وأما حذف الآخر منه فلضرب من التخفيف وطول الكلمة"[3].

التحليل:

تبين من خلال العرض السابق أن خلاف النحويين حول (حاشا) كان يدور في ثلاثة محاور، فثمة من رأى أنها حرف، ورأى فريق آخر أنها فعل، وجعلها الفريق الثالث مشتملة على الحرفية والفعلية. وقد وجه كل فريق (حاشا) وفق مذهبه، فعدها سيبويه ومن تابعه حرفاً جاراً متضمناً معنى (إلا)، وهو ما اختاره ابن يعيش مستدلاً على حرفيتها بأن (ما) المصدرية لا تدخل عليها، كما هو الشأن في (عدا وخلا)، واستدلال ابن يعيش هذا منطلق من قول سيبويه: "ألا ترى أنك لو قلت: (أتوني ما حاشا زيداً) لم يكن كلاماً"[4].

ويبدو أن هذا الاستدلال غير كاف لنفي صفة الفعلية عن (حاشا) إذا ما جوبه بالأدلة والحجج التي ساقها المبرد ومن تابعه، وبما ورد عن العرب من مصاحبة (ما) المصدرية لـ(حاشا) نحو قول الأخطل:

رأيت الناس ما حاشا قريشاً فإنا نحن أفضلهم فعالاً[5]

فأدخل (ما) المصدرية على (حاشا) بدليل نصب (قريشاً) وفي هذا ما يدعم مجيء (حاشا) فعلاً، لأن (ما) المصدرية لا تدخل إلا على الفعل.

وأما بيت الجُميح الأسدي الذي استشهد به على أن (حاشا) حرف جر، فقد روي بالجر والنصب فقالوا: (حاشا أبي ثوبان) و (حاشا أبا ثوبان) [6].

---

(١) سورة يوسف/ الآية ٣١.

(٢) ابن يعيش/ شرح المفصل/ ٨-٤٩.

(٣) السابق/ ٨-٤٩.

(٤) سيبويه/ الكتاب/ ٢-٣٥٠.

(٥) البيت للأخطل في خزانة الأدب/ ٣-٣٨٧، وشرح التصريح/ ١-٣٦٥، وشرح شواهد المغني/ ١-٣٦٨.

(٦) ينظر: ابن هشام/ مغني اللبيب/ ص١٦٦.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وزعم الفراء أن (حاشا) فعل لا فاعل له، وأن ما بعدها مجرور باللام المحذوفة، وقد ردّ ابن يعيش هذا القول، إذ لا يمكن أن يقع فعل دون فاعل، ولأن الحروف عوامل ضعيفة فلا تقوى على العمل وهي محذوفة. فبان بذلك بُعد مذهب الفراء عن الصواب.

والراجح من أقوال النحويين أن "فاعل (حاشا) ضمير مستتر عائد على مصدر الفعل المتقدم عليها، أو اسم فاعله، أو البعض المفهوم من الاسم العام، فإذا قيل: (قام القوم حاشا زيداً) فالمعنى: جانب هو -أي قيامهم، أو القائم منهم، أو بعضهم- زيداً"(١).

وجعل المبرد ومن تابعه (حاشا) متضمنة إمكانية الفعلية والحرفية، فقد تكون حرفاً جاراً فتجر مابعدها، وقد تكون فعلاً فتنصب ما بعدها. واستشهد على ذلك بما ورد عن العرب مخفوضاً بها ومنصوباً، واستدل على فعليتها، بأنها تتصرف، ويدخلها الحذف، وتدخل عليها اللام الجارة.

وسبقت الإشارة أن ابن يعيش وصف أدلة المبرد بالقوة، وأورد أن مما يعضد هذا القول، ما حكاه أبوعمرو الشيباني: "أن العرب تخفض بها وتنصب"(٢)، ولكنه عاد في مبحث حروف الإضافة وفنّد هذه الأدلة، وانتصر لمذهب سيبويه، وسأناقش -هنا- هذا التفنيد.

فبخصوص قول ابن يعيش: "وذلك أنها لو كانت فعلاً بمنزلة خلا وعدا، لجاز أن تقع في صلة (ما)... فلما لم يجز دل أنها حرف"(٣) أقول :هذا قول منقوض بما ورد عن العرب من شواهد على مجيء (ما) المصدرية مصاحبة لـ(حاشا) ومن ذلك قول الأخطل:

رأيت الناس ما حاشا قريشاً فإنا نحن أفضلهم فعالاً(٤)

وجعل ابن عقيل ما رواه ابن عمر -رضي الله عنه- عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- أنه قال: "أسامة أحب الناس إليّ ما حاشا (حاشى) فاطمة"(٥) من باب

---

(١) ابن هشام / مغني اللبيب / ص ١٦٦.

(٢) ابن يعيش/ شرح المفصل/ ٢-٨٥.

(٣) السابق / ٨-٤٨،٤٩.

(٤) ينسب للأخطل، وليس في ديوانه، وهو في شرح ابن عقيل/ ٥١٧، وفي المغني/ ١٦٤، وخزانة الأدب/ ٣/ ٣٨٧.

(٥) الطبراني / المعجم الكبير / ١-١٥٩.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

مصاحبة (ما) المصدرية لـ(حاشا) [1] بمعنى أن أسامة أحب الناس إلى الرسول باستثناء فاطمة، فهي أكثر حباً لديه.

ولكن ابن هشام رفض هذا الفهم للحديث، وجعل (ما) نافية وليست مصدرية[2]، وأن عبارة: "ما حاشى فاطمة" ليست من قول الرسول -صلى الله عليه وسلم- إنما من الراوي، فيكون المعنى: أن الرسول -صلى الله عليه وسلم - ذكر أن أسامة أحبُّ الناس إليه، ولم يستثن فاطمة من ذلك. ويستدل ابن هشام على صحة مذهبه في تفسير الحديث بما ورد في معجم الطبراني "ما حاشى فاطمة ولا غيرها"[3].

ولا يريد ابن هشام من قوله هذا أن ينفي إمكانية دخول (ما) المصدرية على (حاشا)، إنما الذي يريده أن (حاشى) الواردة في الحديث غير (حاشا) الاستثنائية، إنما هي فعل يتصرف بمعنى أستثنى[4].

وانطلاقاً من فهم ابن هشام هذا، نستطيع أن نتبين أن المبرد حين قال بتصرف (حاشا) قد وقع في الخلط بين (حاشا) الأداة، بقطع النظر عن كونها فعلاً أو حرفاً، و (حاشى) الفعل المتصرف، والحقيقة أن هناك فرقاً بينهما؛ ف(حاشا) الاستثنائية تكون حرفاً وفعلاً غير متصرف، وفاعله مستتر وجوباً، وأن (ما) الداخلة عليها مصدرية أو زائدة، أما التي هي فعل، فهي فعل متصرف، وفاعلها قد يستتر جوازاً، وألفها تكتب على صورة ياء غير منقوطة، و(ما) التي تدخل عليها فهي نافية[5].

وأشار ابن هشام إلى هذا الخلط الذي وقع فيه المبرد ومن تابعه فقال: "توهم المبرد أن هذا -أي أحاشي- مضارع (حاشا) التي يستثنى بها، وإنما تلك حرف أو فعل جامد لتضمنه معنى الحرف"[6]

ولم يفرق ابن يعيش بين الاثنتين، إنما تابع المبرد في هذا الخلط، وأخذ يلتمس توجيهاً ينفي فيه تصرف (حاشا) لينفي عنها صفة الفعلية، فابتعد عندما جعل (أحاشي)

---

(١) ينظر: ابن عقيل/ شرح ابن عقيل/ ١-٥١٦.

(٢) ينظر: ابن هشام/ مغني اللبيب/ ١٦٤.

(٣) لم يرد الحديث بهذه الرواية في معجم الطبراني، إنما الذي أورده بهذه الرواية هو الإمام أحمد بن حنبل في مسنده / ينظر: مسند الإمام أحمد بن حنبل / المجلد الثاني / ص ٩٦.

(٤) ابن هشام / مغني اللبيب / ص ١٦٤.

(٥) ينظر: علي توفيق الحمد/ المعجم الوافي في أدوات النحو العربي/ ص١٣٩.

(٦) ابن هشام/ مغني اللبيب/ ص١٦٤.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

بمنزلة (هلل) من (لا إله إلا الله) فعندما تقول: (أحاشي) يكون المعنى لا أستثني بلفظ (حاشا) أحداً[١].

وتوجيه ابن يعيش هذا ضعيف، فمن المعلوم أن تركيب (هلّل) و (حمدل) و (سبحل) هو ما اصطلح على تسميته في النحو (بالنحت) ويكون بتركب كلمة من كلمتين أو كلمات[٢] وهذا لا ينطبق على (أحاشي)، فـ(حاشا) كلمة واحدة.

ثم لو كان جائزاً أن أقول (أحاشي) إذا أردت الاستثناء بـ(حاشا) لجاز لي أن أقول (أعدي) إذا أردت أن أستثني بـ(عدا)، وأن أقول (أُخلّي) إذا أردت أن أستثني بـ(خلا) وإذا أردت أن أستثني بـ(غير) أقول (أغير) وهذا محال.

ومد الخلط جناحه على حجتي المبرد المتبقيتين، حينما ظن أن (حاشا) لو كان حرفاً لما دخل على مثله ولما أصابه الحذف، فهذا فيه خلط بين (حاشا) الاستثنائية و(حاشا) التي هي للتنزيه الخالص، فهذه الأخيرة اسم قد يدخله الحذف، وقد يلحقه التنوين، ويجوز أن يدخل على الحرف[٣].

وحجة المبرد مستمدة من القراءة "**حاش لله**"[٤] إذ تم حذف الألف من الآخر، والحذف لا يصيب الحروف، فاستدل من ذلك على فعليتها.

ولقد تتبع ابن يعيش حجج المبرد، فكان همه أن يدفع صفة الفعلية عن (حاشا)، فعلّل الحذف في "حاش لله" أنه لضرب من التخفيف نظراً لطول الكلمة، وعلل دخول حرف الجر عليها بأنه على سبيل الزيادة والعوض من لام الفعل"[٥].

وكان يكفي ابن يعيش لدفع حجتي المبرد أن يشير إلى المفارقة بين (حاشا) التي للتنزيه الواردة في الآية موضع شاهد المبرد، وبين (حاشا) الاستثنائية، فالقول بإسمية (حاشا) التي دخلها الحذف،ودخلت على اللام الجارة أقرب إلى الصواب[٦] فهي تختلف

---

(١) ينظر: ابن يعيش/ شرح المفصل/ ٨-٤٩.

(٢) ينظر: المعجم الوسيط/ مادة (نحت)/ ٢-٩٤٢.

(٣) ينظر: ابن هشام/ مغني اللبيب/ ص١٦٥.

(٤) وقرأ بها جميع القراء باستثناء أبي عمر، ينظر ذلك في ابن الجزري/ النشر في القراءات العشر/ ٢-٢٩٥.

(٥) ينظر: ابن يعيش/ شرح المفصل/ ٨-٤٩.

(٦) ينظر: ابن هشام / مغني اللبيب/ ١٦٥، والمرادي/ الجنى الداني/ ص٥٦٠.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

في استعمالاتها عن (حاشا) الاستثنائية، ويؤيد ذلك قراءة أُبي "حاشـــاً لله"[١] بـــالتنوين، والتنوين من خصائص الأسماء، ويؤيده كذلك قراءة ابن مسعود "حاشا الله"[٢] فهي مثـل (سبحان الله) و (معاذ الله).

والذي يظهر أن هذا الخلط بين (حاشا) الأداة، و(حاشا) الفعلية أو الاسمية يرجـع إلى أن سيبويه لم يذكر من استعمالاتها غير الجر على معنـــى الاســـتثناء، ثـم ظـــهر للنحويين أن (حاشا) تدخل في استعمالات لغوية أخرى، فمنهم من ضمها إلى الأســـاس الذي وصفه سيبويه، ومنهم من أنكر حرفيتها، ومنهم من رآها حرفاً مرة، وفعلاً مـــرة أخرى، فكانت موضوعاً للخلاف.

علماً بأن سيبويه لم ينكر أن تكون (حاشا) فعلاً في غير تركيب الاستثناء، إنمـــا أشار إلى أنها حرف، واكتفى بالقول: "وأما (حاشا) فليس باسم، ولكنه حرف يجـر مـا بعده، كما تجر (حتى) ما بعدها، وفيه معنى الاستثناء"[٣]. وقد أشار أبوحيان إلى ذلـك فقال: "والذي يظهر أن سيبويه لا ينكر أن ينطق به فعلاً فـي غـير الاســتثناء، ففـي الاستثناء حرف، وفي غيره فعل"[٤].

وبعد ذلك تنبه النحويون المتأخرون، فقسموا (حاشا) إلى ثلاثة وجوه، فميزوا بين كونها أداة استثناء، وكونها فعلاً متصرفاً، وكونها اسماً للتنزيه والبراءة[٥].

بقي أن أقول إن الأصل اللغوي ل(حاشا) هو (الحشا) ويفيد في الوجوه الثلاثـــة معنى الإخراج والمجانبة والتنحي، قال ابن الأنباري: "معنى (حاشى) في كلام العـرب، أعزل فلاناً من وصف القوم بالحشى، وأعزله بناحية، ولا أدخله في جملتهم، ومعنـــى (الحشى) الناحية"[٦].

وقال أبو إسحق، في قوله تعالى: ﴿ **وقلن حاش لله** ﴾[٧] : "اشتق من قولك: (كنت في حشا فلان) أي في ناحية فلان، والمعنى في "حاش لله" براءة لله من هذا، وإذا

---

(١) نسبت هذه القراءة لأبي السمال، وهي في مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديـــع لابـن خالويـه/ ص٦٣.

(٢) ينظر: السابق/ ص٦٣، وقد ورد فيه بحذف الألف هكذا (حاش الله).

(٣) سيبويه/ الكتاب/ ٢-٣٤٩.

(٤) أبو حيان/ ارتشاف الضرب/ ٢-٣١٧.

(٥) ينظر: ابن هشام/ مغني اللبيب/ ص١٦٤، والمرادي/ الجنى الداني/ ص٥٦٠.

(٦) ابن منظور/ لسان العرب/ مادة (حشا)/ ١٤٠-١٨١.

(٧) سورة يوسف/ الآية٣١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

قلت: (حاش لزيد) هذا من التنحي، والمعنى: قد تنحى زيدٌ من هذا، وتباعد عنه كما تقول: تنحى من الناحية، كذلك تحاشى من حاشية الشيء، وهو ناحيته"[1]. وقال أبو منصور في قولهم: (حاشى فلاناً) : "معناه: جعله من حشى الشيء وهو ناحيته"[2].

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(١) ابن منظور/ لسان العرب/ ماد ة (حشا) /١٤٠-١٨٢.

(٢) السابق/ مادة (حشا)/ ١٤٠-١٨٢.

المبحث الرابع

الخلافات حول الحالة الإعرابية

ضم هذا المبحث عدداً من القضايا الخلافية التي دار الخلاف فيها حول تحديد الحالة الإعرابية لبعض التراكيب، والمعني بالحالةالإعرابية، إما إعطاء المفردات داخل التركيب الحركة الإعرابية التي تستحقها هذه المفردات، وإما تصنيفها ضمن المعربات أو المبنيات.

وقد يتفق النحويون أحياناً في إعطاء الحركة الإعرابية المستحقة للاسم، ولكن الخلاف يقع في تفسير هذه الحركة، ومن ثم تحليل التركيب تبعاً لذلك.

والخلاف في مثل هذه المسائل أوثق اتصالاً بمستخدم اللغة، لأن نتيجة الخلاف – هنا– يترتب عليها ثمرة عملية تظهر في نطق مستخدم اللغة، فهل يعطي تلك المفردة، في ذلك التركيب حركة الرفع أم النصب أم الجر؟.

ويعود الخلاف في تحديد الحالة الإعرابية إلى أحد أمرين: أولهما مرتبط بالسماع، وهو ورود التركيب اللغوي بصور إعرابية مختلفة في اللهجات العربية، وثانيهما ما قد ينشأ عن عدم انسجام التركيب اللغوي المسموع مع القاعدة القياسية التي تسعى إلى طرد القواعد اللغوية على وتيرة واحدة.

وبلغت القضايا الخلافية المتعلقة بالحالة الإعرابية في باب المنصوبات عند ابن يعيش سبع قضايا هي:

- حكم المستثنى من كلام تام غير موجب.
- تكرار المنادى المضاف دون المضاف إليه.
- حكم اسم (لا) النافية للجنس في حالتي التثنية وجمع المذكر السالم.
- حكم (لا) النافية للجنس المسبوقة بهمزة التمني.
- حكم المستثنى عندما يكون المستثنى منه مسبوقاً بحرف جر زائد.
- حكم المستثنى إذا تقدم على صفة المستثنى منه.
- حكم الاسم المشغول عنه بعد (إذا) و (حيث).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وتناول هذا المبحث القضايا الثلاث الأولى بالدراسة والتحليل، ليصل من خلالـها إلى إبداء الملحوظات حول الاجتهادات النحوية التي عالجتها، وحول مناقشة ابن يعيـش إياها.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المسألة : حكم المستثنى من كلام تام غير موجب

المذاهب النحوية التي عرضها ابن يعيش

١. مذهب سيبويه:

أورد ابن يعيش مذهب سيبويه الذي ذهب فيه إلى أن المستثنى من كلام تام غير موجب تابع على البدلية، يقول سيبويه، تحت عنوان (هذا باب ما يكون المستثنى فيه بدلاً مما نفي عنه ما أدخل فيه): "وذلك قولك: (ما أتاني أحدٌ إلا زيدٌ) و (ما مررت بأحد إلا زيدٍ) و (ما رأيت أحداً إلا زيداً) وجعلت المستثنى بدلاً من الأول"(١).

و أشار سيبويه إلى أن النصب على الاستثناء في حالة الاستثناء التام المنفي، لغة لبعض العرب الموثوق بعربيتهم، فقال: "حدثنا بذلك يونس وعيسى جميعاً، أن بعض العرب الموثوق بعربيته يقول: (ما مررت بأحد إلا زيداً) و (ما أتاني أحد إلا زيداً) و على هذا: ما رأيت أحداً إلا زيداً ، فينصب (زيداً) على غير (رأيت)، وذلك أنك لم تجعل الآخر بدلاً من الأول"(٢).

٢. مذهب الكسائي والفراء:

نسب ابن يعيش إلى الكسائي والفراء أنهما كانا يجعلان ما جعله سيبويه بدلاً من قبيل العطف(٣). ومذهبهما هذا راجع إلى النظرة إلى (إلاّ) على أنها مركبة من (إن) و(لا) فهي تنصب المستثنى في الإيجاب، وتعطف المستثنى على المستثنى منه في النفي(٤).

٣ . مذهب أبي العباس ثعلب :

ذكر ابن يعيش أن أبا العباس ثعلباً تابع الكسائي والفراء في مذهبهما، وأورد اعتراض ثعلب على مذهب سيبويه، إذ أنكر أبو العباس ثعلب البدلية، بقوله: كيف يكون بدلاً و (أحد) منفي وما بعد (إلا) موجب؟ (٥).

---

(١) سيبويه/ الكتاب/ ٢-٣١١، و ينظر: ابن يعيش/ شرح المفصل/ ٢-٨٢.

(٢) سيبويه/ الكتاب/ ٢-٣١٩.

(٣) ينظر: ابن يعيش/ شرح المفصل/ ٢-٨٢.

(٤) ينظر: الفراء/ معاني القرآن/ ٢-٣٧٧.

(٥) ينظر: ابن يعيش/ شرح المفصل/ ٢-٨٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

توجيهات ابن يعيش

١- مذهب سيبويه:

إختار ابن يعيش مذهب سيبويه في إتباع المستثنى من كلام تام غير موجب على البدل من المستثنى منه، فقال: "وأما البدل -وهو الوجه- فعلى أن تجعل زيداً بدلاً من أحد، فيصير التقدير في جملة (ما جاءني أحد إلا زيدٌ) : (ما جاءني إلا زيدٌ)، لأن البدل يحل محل المبدل منه، ألا ترى أن قولك: (مررت بأخيك زيدٍ) إنما هو بمنزلة (مررت بزيدٍ)، لأنك لمّا نحيت الأخ قام زيد مقامه"(١).

وعلل ترجيحه هذا بقوله: "وإنما كان البدل هو الوجه، لأنّ البدل والنصب في الاستثناء من حيث هو إخراج، واحدٌ في المعنى، وفي البدل فضل مشاكلة ما بعد (إلا) لما قبلها، فكان أولى"(٢).

٢- مذهب الكسائي والفراء:

رفض ابن يعيش أن يكون المستثنى في هذه الحالة، معطوفاً على المستثنى منه، وهو ما نَسبه إلى الكسائي والفراء، وينطلق ابن يعيش في تضعيفه هذا المذهب من رفضه أن تكون (إلاّ) مركبة من (إن) و (لا) (٣).

٣- مذهب ثعلب:

دفع ابن يعيش اعتراض ثعلب على القول بالبدلية، وأجاب عن تساؤله، الذي قال فيه: كيف يكون بدلاً و (أحد) منفي وما بعد (إلا) موجب؟ فقال ابن يعيش: "إنه بدل منه في عمل العامل فيه، وذلك أنا إذا قلنا: (ما جاءني أحد) فالرافع ل(أحد) هو (جاءني)، وإذا لم نذكر أحداً، وقلنا: (ما جاءني إلاّ زيد) فالرافع ل(زيد) هو (جاءني) أيضاً، فكل واحد من (أحد) و (زيد) يرتفع ب(جاءني) إذا أفردته، فإذا جمعنا بينهما فلا بدّ من رفع الأول منهما بالفعل، لأنّه يتصل به، ويكون الثاني تابعاً له، كما يتبعه إذا قلت: (جاءني أخوك زيد) إذ الفعل لايكون له فاعلان"(٤).

---

(١) ابن يعيش/ شرح المفصل/ ٢-٨٢.

(٢) السابق/ ٢-٨٢.

(٣) ينظر: السابق/ ٢-٧٧.

(٤) ابن يعيش / شرح المفصل / ٨٢/٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

التحليل:

تمثل الخلاف في هذه المسالة في مذهبين عريضين، رأى الأول منهما أن المستثنى من كلام تام غير موجب منصوب على الاستثناء، في حين رأى المذهب الثاني أنه تابع للمستثنى منه، واختلف البصريون والكوفيون في توجيه التبعية، فذهب البصريون إلى أنه تابع على البدلية، وذهب الكوفيون إلى أنه من باب عطف النسق[1].

وتبين أن ابن يعيش أجاز وجهي النصب على الاستثناء والإتباع على البدلية، مع ترجيح الإتباع على البدلية، وشكّل هذا الترجيح محوراً هاماً في توجيهاته، في حين رفض القول بجعل المستثنى في هذه الحالة من باب العطف، وشكّل هذا الرفض المحور الآخر، وسأقف عند هذين المحورين.

فبخصوص المحور الأول وهو (ترجيح البدلية على النصب) على الاستثناء، فكان انتصار ابن يعيش لهذا المذهب من وجهين: أولهما أنه يصح حذف المستثنى منه، وإبقاء المستثنى بدلاً منه، ويستقيم لك المعنى، فتقول في (ما قام أحد إلا زيد): (ما قام إلا زيد) [2] ومعلوم أن البدل يحل محل المبدل منه.

وثاني الوجهين أنه رأى أن النصب على الاستثناء و الإتباع على البدلية يشتركان في حكم واحد من حيث المعنى، فكلاهما يقضي بإخراج واحد من حكم الآخر إلا أن البدل فيه فضل مشاكلة ما بعد إلا لما قبلها، فكان بذلك أولى من النصب على الاستثناء[3].

وتجدر الإشارة إلى أنّ ترجيح ابن يعيش هذا ، يساير اتفاق جلّ النحويين على تفضيل إتباع البدلية على النصب على الاستثناء[4].

وهذا الاختيار يحظى بحجج قوية لا أنوي دفعها، إنما يمكن القول: إن حقيقة الأمر لا تكمن في أي الوجهين أفضل، فننساق وراء حجج كلا المذهبين معارضين أو مؤيدين، إنما هي في أن المنشئ هو الذي يقرر، أينصب على الاستثناء أم يتبع على البدلية؟ وإلى هذا ذهب ابن السراج، فقال: "فإذا قلت: (ما قام أحد إلا زيد) فإنما رفعت لأنك قدّرت إبدال (زيد) من (أحد) فكأنك قلت: (ما قام إلا زيد) وكذلك البدل من

---

(١) ينظر: ابن هشام/ أوضح المسالك/ ٢-٦٢.

(٢) ينظر: ابن يعيش/ شرح المفصل/ ٢-٨٢.

(٣) ينظر: ابن يعيش/ شرح المفصل/ ٢-٨٢.

(٤) ينظر: سيبويه/ الكتاب/ ٢-٣١١، المبرد/ المقتضب/ ٤-٣٨٩، والفراء/ معاني القرآن/ ١-١٦٦، وابن السراج/ الأصول في النحو/ ١-٢٨٢، وابن مالك/ تسهيل الفوائد/ ١٠٢/ وغيرها.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنصوب والمخفوض، تقول: (ما ضربت أحداً إلا زيداً ، و ما مررت بأحد إلا زيد) فالمبدل منه بمنزلة ما ليس في الكلام ، و هذا يبين عن البدل ، فإن لم تقدر البدل، وجعلت قولك: (ما قام أحد) كلاماً تاماً لاتنوي فيه الإبدال من أحد، ثم استثنيت، نصبت فقلت: (ما قام أحد إلا زيداً)" [1].

ونستطيع أن نستشف من الكلام السابق أنه ثمة فرق بين النصب على الاستثناء في أسلوب الاستثناء التام غير الموجب نحو قولك (ما قام أحد إلا زيداً)، وبين الإتباع على البدلية نحو قولك (ما قام أحد إلا زيدٌ) و (ما مررت بأحدٍ إلا زيدٍ) و (ما رأيت أحداً إلا زيداً) وهو أن النصب على الاستثناء يفيد إخراج الاسم المنصوب بعد (إلا) على أنه فضلة في الكلام، وأنّ ما قبله هو المعتمد في المعنى. أما الإتباع على البدلية فيفيد أن ما بعد (إلا) هو الأصل والعمدة في الكلام، وما قبلها فضلة، لأنّ ما بعد (إلا) يسدُّ مسده ويلغيه.

لذا فإن نية المنشئ أو المتكلم هي التي تفرض عليه النصب على الاستثناء، أو الإتباع على البدلية، فإن كان في نيته أن يستثني نصب ما بعد إلا، وإن كان في نيته أن يطرح الكلام الذي ورد قبل (إلا) فإنه يرفع أو ينصب أويجر ما بعد (إلا) على إتباع البدلية.

فالمعنى الذي يقصده المتكلم أو المنشئ هو الذي يحدد إعراب ما بعد (إلا) في الاستثناء التام غير الموجب، لأنه إذا قصد الاستثناء ونصب ما بعد (إلا) أبطل الحكم الموجه للمستثنى منه، ووجهه إلى المستثنى، وإذا قصد تثبيت الحكم الموجه للمستثنى منه، أتبع ما بعد (إلا) لهذا المستثنى منه[2].

أما المحور الثاني وهو رفض ابن يعيش ما ذهب إليه الكسائي والفراء وأبو العباس ثعلب من جعل ما بعد (إلا) في الاستثناء التام غير الموجب من باب العطف، فيتمثل في رفض ابن يعيش الأساس الذي قام عليه هذا المذهب، وهو قولهم بأن (إلا) تتركب من (إن) المخففة و (لا) العاطفة، فعلى هذا الأساس يرى الكوفيون أن (إلا) تنصب في حالة الإيجاب بتأثير جزئها الأول، وتعطف في النفي بتأثير جزئها الثاني، وبما أنك أتبعت مابعد (إلا) لما قبلها، فلا مجال -حسب مذهبهم- إلا أن تجعلها من باب العطف، وقد رأى ابن يعيش أن مذهبهم هذا فاسد،لأنك تقول: (ما أتاني إلا زيدٌ) فترفع

---

(١) ابن السراج/ الأصول في النحو/ ١-٢٨٢.

(٢) ينظر: عزام الشجراوي/ أسلوب الاستثناء في القرآن الكريم/ رسالة دكتوراة – الجامعة الأردنية.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المستثنى، وليس قبله اسم مرفوع يعطف عليه، وفي مثل هذه الحال لا يجوز النصب، فبذلك يبطل تأثير الحرفين معاً[1].

وحقيقة الأمر أن الفراء لم ينصّ على العطف صراحة، إنما اكتفى بالقول: (إذا كان ما قبل (إلا) فيه جحد، جعلت ما بعدها تابعاً لما قبلها"[2] فلم ينص على أن التبعية من باب العطف أو من باب البدل.

وبالرجوع إلى كتب النحويين المتأخرين، نجد أنهم اختلفوا في النقل عن الكوفيين حول مذهبهم هذا، فمنهم من نسب للكوفيين عامة أنهم يجعلون (إلا) عاطفة بمنزلة الواو لفظاً ومعنى حيناً ، ولفظاً دون المعنى حيناً آخر[3] ومنهم من نسب ذلك للفراء[4]، واحتج القائلون بأن (إلا) بمعنى الواو، بقوله تعالى: ﴿ **لئلا يكون للناس عليكم حجة إلا الذين ظلموا منهم** ﴾[5].

وقوله: ﴿ **لا يحب الله الجهر بالسوء من القول إلا من ظلم** ﴾[6] وقوله: ﴿ **لا يخاف لدي المرسلون إلاّ من ظلم ثم بدّل حسنا** ﴾[7].

ومنع الكسائي وثعلب أن تكون (إلا) عاطفة في قوله تعالى: ﴿ **لا يحب الله الجهر بالسوء من القول إلا من ظلم** ﴾[8] إذ تأوّلا ما سبق على الاستثناء المنقطع، فيقول ثعلب معلقاً على الآية السابقة: "قال الكسائي: هذا استثناء يعرض، قال ومعنى يعرض استثناء منقطع"[9].

ذكر أبو بكر بن الأنباري أن الفراء "أنكر أن يكون إلا بمعنى الواو"[10] في قوله تعالى: ﴿ **الذين يجتنبون كبائر الإثم والفواحش إلا اللمم** ﴾[11].

---

(١) ينظر: ابن يعيش/ شرح المفصل/ ٢-٧٧.

(٢) الفراء/ معاني القرآن/ ١-١٦٦.

(٣)أبو البركات الأنباري/ الإنصاف/ مسألة (٣٥) ابن هشام/ أوضح المسالك/ ٢-٦٢، السيوطي/ الهمع/ ٣-٢٧٤.

(٤) ينظر: أبو حيان/ ارتشاف الضرب/ ٢-٦٣٠، ابن هشام/ مغني اللبيب/ ص١٠١، المرادي/ الجنى الداني/ ص٥١٨.

(٥) سورة البقرة/ الآية ١٥٠.

(٦) سورة النساء/ الآية ١٤٨.

(٧) سورة النمل/ الآسة١٠.

(٨) سورة النساء/ الآية ١٤٨.

(٩) ثعلب/ مجالس ثعلب/ ص١٠١.

(١٠) أبو بكر الأنباري/ الزاهر/ ٢-٤٠٥.

(١١) سورة النجم/ الآية ٢٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وخطّأ الفراء قول بعض النحويين أن تكون (إلا) في قوله تعالى: "**لئلا يكون للناس عليكم حجة إلا الذين ظلموا**"[1] في هذا الموضع بمنزلة الواو، ولكنه أجاز أن تكون (إلا) بمنزلة الواو إذا كانت بمعنى (سوى) وهذا "إذا استثنيت شيئاً كبيراً مع مثله أو مع ما هو أكبر منه، كان معنى (إلا) ومعنى الواو سواء... ومثله في الكلام أن تقول: (لي عليك ألف إلا الألفين اللذين من قِبَل فلان) أفلا ترى أن المعنى: لي عليك ألف سوى الألفين"[2] وذكر أيضاً أنّ (إلا) تكون بمنزلة الواو إذا عطفتها على استثناء قبلها كقولك: "لي على فلان ألف إلا عشرة إلا مئة) تريد (إلا) الثانية أن ترجع على الألف ، كأنك أغفلت المئة فاستدركتها فقلت: اللهم إلا مئة ، فالمعنى له عليّ ألف ومئة"[3].

وأخلص من هذا إلى أن الكوفيين الثلاثة الذين نسب ابن يعيش إليهم القول بأن (إلا) عاطفة، لم يكونوا يجيزون مجيء (إلا) بمعنى الواو؛ فالكسائي وثعلب منعا ذلك، والفراء أجازه وفق شروط محددة وليس مطلقاً كما نسب إليه.

وفي ما يتصل بمجيء (إلا) عاطفة دون أن تأخذ معنى الواو، بل تشاركها في الإعراب دون الحكم، فقد نسب عدد من النحويين ذلك إلى الكسائي والفراء تارة[4] و إلى الكسائي وحده تارة أخرى[5] ووصفه أبو حيان بأنه مذهب حسن سهل إذ أكثر حروف العطف لا تشرك في الحكم، فهذه منها[6].

وعليه فإني أرى أن ما ذهب إليه ابن يعيش من رفض القول بالعطف من خلال رفضه الأساس المعتمد عليه هذا القول، وهو تركّب (إلا) من (إن) و (لا)، رأي يستند إلى منطق نحوي سليم، أما ما نسب إلى الكسائي والفراء من أنهما جعلا (إلا) عاطفة، بحيث تشرك ما بعدها في إعراب ما قبلها، وتُخرج ما بعدها من حكم ماقبلها، فهو رأي حسن، إذا قُصر ذلك على أسلوب الاستثناء التام غير الموجب.

---

(١) سورة البقرة/ الآية ١٥٠.

(٢) الفراء/ معاني القرآن/ ٢-٢٨.

(٣) ينظر السابق/ ١-٨٩، ٩٠.

(٤) الرضي/ شرح الكافية/ ٢-٢٣٢.

(٥) ابن مالك/ التسهيل/ ص١٧٤.

(٦) ينظر: أبو حيان/ النكت الحسان/ ص١٠٧.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وبالنسبة لما ساقه ابن يعيش من رد على ثعلب في إنكاره مذهب البدلية، فـألحظ أن اعتراض ثعلب قائم على الركن المعنوي أو الدلالي للبدل، إذ رأى أن البدل والمبـدل منه يجب أن يكونا في حكم واحد، فلا يجوز أن يكون المبدل منه منفياً والبدل مثبتـاً[1] في حين جاء ردّ ابن يعيش معتمداً على الركن البنائي أو التركيبي، إذ رأى أن البـدل والمبدل منه متأثران بالعامل نفسه، في حالة التفريق بينهما، ففي قولك: (ما جاءني أحد) يكون الرافع ل(أحد) هو (جاءني) وفي قولك: (ما جاءني إلا زيدٌ) يكون الرافع ل(زيـد) هو (جاءني) أيضاً، وفي حالة الجمع بينهما فلا بد من رفع الأول منـها بـالفعل لأنـه متصل به، ويكون الثاني تابعاً له[2].

وبما أن ابن يعيش وثعلباً قد نظرا إلى البدلية من زاويتين مختلفتين، فليس مـن الحكمة أن نحكم على قوليهما من منظور واحد، فإنْ حكّمنا اللفظ فالرأي ما قالـه ابـن يعيش، وإنْ حكّمنا المعنى فرأي ثعلب فيه وجاهة.

© Arabic Digital Library- Yarmouk University

---

(١) ينظر: ابن يعيش/ شرح المفصل/ ٢-٨٢.

(٢) ينظر: اسابق/ ٢-٨٢.

المسألة: تكرار المنادى المضاف دون المضاف إليه

المذاهب النحوية التي عرضها ابن يعيش

ذكر ابن يعيش أنه في حالة تكرار المنادى المضاف دون المضاف إليه نحو (يا زيدُ زيدَ عمرٍو) يجوز فيه وجهان: أحدهما نصب الأول والثاني، والوجه الآخر ضم الأول ونصب الثاني.

وفي ما يتصل بتوجيه حالة نصب الأول والثاني، أورد ابن يعيش اجتهادات سيبويه والمبرد والخليل على هذا الترتيب.

١. مذهب سيبويه:

نسب ابن يعيش إلى سيبويه أنه "زعم أن الأول هو المضاف إلى عمرو، والثاني تكرر لضرب من التأكيد، ولا تأثير له في خفض المضاف إليه، قال: لأنا علمنا أنك لو لم تكرر الاسم الثاني لم يكن إلا منصوباً، فلما كررته بقي على حاله"(١).

٢. مذهب المبرد:

ذكر ابن يعيش أن المبرد "ذهب إلى أن الأول مضاف إلى اسم محذوف، وأن الثاني هو المضاف إلى الظاهر المذكور، وتقديره -عنده- "يا زيدَ عمروٍ زيدَ عمروٍ) وحذف (عمرو) الأول اكتفاء بالثاني"(٢).

٣. مذهب الخليل:

قال ابن يعيش: "وقد شبه الخليل (يا تيم تيم عدي) بقولهم: (لا أبالك)، وذلك أن الأب مضاف إلى الكاف غير ذي شك بدليل نصب الأب بالألف، والأب لا يكون إعرابه بالحروف إلا في حال إضافته إلى غير متكلم، فلما نصب بالألف دل على إضافته، ثم أقحمت اللام، فلم يكن لها تأثير في خفض الكاف، إلا تأكيد معنى الإضافة"(٣).

---

(١) ابن يعيش/ شرح المفصل/ ٢-١٠/ وينظر: سيبويه/ الكتاب/ ٢-٢٠٦.

(٢) ابن يعيش/ شرح المفصل/ ٢-١٠/ وينظر: المبرد/ المقتضب/ ٤-٢٢٧.

(٣) ابن يعيش/ شرح المفصل/ ٢-١٠/ وينظر: سيبويه/ الكتاب/ ٢-٢٠٦.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

توجيهات ابن يعيش

تابع ابن يعيش جمهور النحويين في جواز الوجهين: وجه نصب الأول والثاني فتقول: (يا زيدَ زيدَ عمروٍ)، ووجه ضم الأول ونصب الثاني فتقول (يا زيدُ زيدَ عمر)، ولكنه رأى أن الوجه الثاني "هو القياس لأن الأول منادى مفرد معرفة بُيّن باسم مضاف إما بدلاً وإما عطف بيان"(١).

ومن ناحية السماع أورد النحويون شاهدين على ظاهرة تكرار المنادى المضاف دون المضاف إليه وهما: قول جرير:

يا تيمَ تيمَ عديٍّ لا أبا لكم لا يُلْقِيَنّكُم في سَوْءَةٍ عمر(٢)

والشاهد الآخر ما نسب إلى ولد جرير في الكتاب(٣)، وإلى عبدالله بن رواحة في السيرة، وهو:

يا زيدُ زيدَ اليعملات الذبّل تطاول الليل هُديت فانزلِ(٤)

وذكر ابن يعيش أن البيتين رُويا على الوجهين المذكورين، واختار رواية ضم الأول ونصب الثاني، ووجّه هذه الرواية على النحو السابق، فقال: الاسم الأول منادى مبني على الضم، كونه معرفة مفرداً، والثاني جاء منصوباً كونه إما بدلاً وإما عطف بيان، جاء لتبيين وتوضيح الاسم الأول(٥).

---

(١) ابن يعيش/ شرح المفصل/ ٢-١٠.

(٢) ديوان جرير/ ص٢١٢.

(٣) سيبويه/ الكتاب/ ٢-٢٠٦.

(٤) الرجز لعبدالله بن رواحة الأنصاري، وهو في ديوانه/ ص٩٩.

(٥) ينظر: ابن يعيش/ شرح المفصل/ ٢-١٠.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

التحليل:

اتضح من عرض ابن يعيش لقضية تكرار المنادى المضاف دون المضاف إليه أن النحاة اجمعوا على جواز وجهين، وجه نصب الاسمين، ووجه ضم الأول ونصب الثاني، فلم يورد خلافاً حول هذه القضية.

وإنما أورد اجتهادات النحويين وآراءهم في توجيه حالة فتح الاسمين، فأشار إلى مذهب سيبويه في توجيه (يا تيمَ تيمَ عدي)، إذ رأى سيبويه: أن (تيم) الأول هو المضاف إلى عدي والثاني توكيد له، ولا تأثير له في خفض المضاف إليه، يقول سيبويه: "لأنهم قد علموا أنهم لو لم يكرروا الاسم، كان الأول نصباً، فلما كرروا الاسم توكيداً، تركوا الأول على الذي كان يكون عليه لو لم يكرروا"[١] وذكر أن المبرد يجعل الاسم الأول مضافاً إلى اسم محذوف، والثاني مضافاً إلى الاسم المذكور، وتقديره (يا تيمَ عدي تيمَ عدي) وحذف (عدي) الأول اكتفاء بالثاني[٢].

وختم الآراء بما ذهب إليه الخليل من تشبيه (يا تيمَ تيمَ عدي) بقولهم: (لا أبا لك)[٣].

وتجاوزت اجتهادات النحويين في تفسير حالة فتح الاسمين ما أورده ابن يعيش، فمنها ما نسبه السيوطي إلى الفراء إذ عدّ الاسم الأول والثاني مضافين إلى المذكور[٤]. ومنها ما ذهب إليه الأعلم الشنتمري حيث رأى أنها على التركيب، وفتح الأول والثاني بناء لا إعراب، كما فتح (خمسة عشر)[٥].

وذهب السيرافي إلى جعل الاسم الثاني نعتاً للأول، فيكون الثاني منصوباً تابعاً على المحل، ثم تتبع حركة الأول المبني حركة الثاني المعرب، يقول السيرافي: "وذلك أن تجعل أصله (يا زيدُ زيدَ عمرو) فيكون زيدُ عمرو الثاني نعتاً للأول، مثل قولنا: (يا زيدُ بنَ عمرو) ثم تتبع حركة الأول المبني حركة الثاني المعرب"[٦].

---

(١) سيبويه/ الكتاب/ ٢-٢٠٦.

(٢) ينظر: المبرد/ المقتضب/ ٤-٢٢٧.

(٣) ينظر: سيبويه/ الكتاب/ ٢-٢٠٦.

(٤) ينظر: السيوطي/ همع الهوامع/ ٣-٥٨.

(٥) ينظر: السابق/ ٣-٥٨.

(٦) هوامش الكتاب لسيبويه/ تحقيق عبد السلام هارون/ ٢-٢٠٦.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وأرى أن مذهب السيرافي هذا هو الأقرب؛ فثمة مماثلة في المعنى بين تركيب (يازيدُ زيدَ عمروٍ) وتركيب (يا زيدُ بنَ عمرو) فواضح أن (زيد عمرو) جاء وصفاً وبياناً لزيد الأول، وللمعنى ذاته جاء (ابن عمرو) في التركيب الآخر.

هذا جانب، والجانب الآخر أن النحويين أجمعوا على جواز إعطاء حركة الثاني للاسم الأول، في حالة المنادى العلم المفرد(الموصوف) أوابنة، فتقول: _(يا زيدَ بنَ عمروٍ) فتتبع حركة الدال فتحة النون وحقها الضم لأن (زيد) منادى علم مفرد[1].

أما بالنسبة لترجيح ابن يعيش وجه ضم الأول ونصب الثاني، فهو ترجيح موّفق، لأن فيه نظراً إلى المعنى، حيث بُيّن الاسم الاول ووُضّح بالاسم الثاني على البدلية أو عطف البيان، وهذا الترجيح هو اختيار الخليل بن أحمد، إذ عدّ "يا تيمُ تيمَ عدي" هي القياس[2]، وإلى هذا ذهب أبو العباس المبرد فهو يقول: "والأجود (يا تيمُ تيمَ عدي) لأنه لا ضرورة فيه، ولا حذف، ولا إزالة شيء عن موضعه"[3].

وحقيقة الأمر أن هذا النوع من النداء قليل الاستعمال، فلم يورد النحويون سوى الشاهدين اللذين سبق ذكرهما، وقد قامت باحثة[4] بدراسة جمهرة خطب العرب، بحثاً عن صور النداء المختلفة في هذه الخطب، فلم تعثر إلا على شاهد واحد على تكرار المنادى المضاف دون المضاف إليه، وهو قول عمر بن الخطاب، يوصي سعد بن أبي وقاص: "يا سعدُ سعدَ بني وهب، لا يغرنّك من الله أن قيل خال رسول الله -صلى الله عليه وسلم-"[5] وورد مضموماً.

وإن كانت الدراسة ترى أن قول عمر بن الخطاب هذا لا يندرج تحت باب تكرار المنادى المضاف دون المضاف إليه؛ فعندما ذكر عمر بن الخطاب (سعد بني وهب) كان يقصد ذكر اختصاص سعد بخؤولة رسول الله -صلى الله عليه وسلم- فهو قد نصب (سعدَ) الثانية على الاختصاص.

---

(١) ينظر: ابن يعيش/ شرح المفصل/ ٢-٥.

(٢) ينظر: سيبويه/ الكتاب/ ٢-٢٠٨.

(٣) المبرد/ المقتضب/ ٤-٢٢٩.

(٤) حليمة العمايرة/ جملة النداء بين النظرية والتطبيق/ رسالة ماجستير/ جامعة اليرموك/ ص٧٦.

(٥) أحمد صفوت/ الجمهرة/ ١-٢٢٤.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المسألة : حكم اسم (لا) النافية للجنس في حالتي التثنية وجمع المذكر السالم

وقع الخلاف في هذه المسألة حول الحالة الإعرابية لاسم (لا) فهل هو معـرب أم مبني؟ وهل تثبت فيه النون أم تحذف؟ وكيف تُوجّه حالتا الحذف والإثبات؟

المذاهب النحوية التي عرضها ابن يعيش

١. مذهب الخليل وسيبويه:

قال ابن يعيش مفسراً مذهبهما: "وتقول: (لا غلامَيْن لك، ولا نـاصرين لزيـد) فالاسم المنفي مبني مع (لا) بناء خمسة عشر كما كان كذلك في قولك: (لا أب لك) لأنّ الموضع موضع بناء، لا مانع من ذلك، وتثبت النون فيه كما تثبت مع الألف واللام وتثنية مالا ينصرف نحو قولك: (هذان أحمران، وهذان المسلمان) والتنوين لا يثبت في واحد من الموضعين، وذلك لقوة النون مع الحركة، هذا مذهب الخليل وسيبويه"[١]

وذهبا بخصوص حذف النون في (لا غلامَيْ لك..) إلى أنه أريد الإضافة، ثم أقحمت اللام لتأكيد الإضافة[٢].

٢. مذهب المبرد:

أورد ابن يعيش مذهب المبرد، الذي يخالف فيه الخليل وسيبويه، يقول المبرد: "وكان الخليل وسيبويه يزعمان أنك إذا قلت: (لا غلامَيْنِ لك) أنّ الغلامين مع (لا) اسم واحد، وتثبت النون كما تثبت مع الألف واللام، وفي تثنية ما لا ينصرف.. وليس القول عندي كذلك، لأن الأسماء المثناة والمجموعة بالواو والنون لا تكوّن مع ما قبلها اسماً واحداً، لم يوجد ذلك كما لم يوجد المضاف ولا الموصول مع ما قبله بمنزلة اسم واحد"[٣].وبهذا يكون المبرد قد ذهب إلى أن اسم (لا) إذا كان مثنى أو مجموعاً جمع مذكر سالماً، فهو معرب منصوب بالياء، وليس مبنياً[٤].

---

(١) ابن يعيش/ شرح المفصل/ ٢-١٠٦، وينظر: سيبويه/ الكتاب/ ٢-٢٧٦

(٢) السابقان/ الصفحات نفسها.

(٣) المبرد/ المقتضب/ ٤-٣٦٦، ينظر: ابن يعيش/ شرح المفصل/ ٢-١٠٦.

(٤) ينظر: ابن يعيش/ شرح المفصل/ ٢-١٠٦، ابن عقيل/ شرحه/ ١-٣٣٣، ابن هشام/ مغني اللبيب/ ٣١٣-٣١٤.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

توجيهات ابن يعيش

١- مذهب الخليل وسيبويه:

اختار ابن يعيش مذهب الخليل وسيبويه، واعتمد في اختياره هذا على أن اسم (لا) المثنى أو المجموع جمع مذكر سالماً، باق على أصله في حالة الإفراد، لأنه لا مانع من تركّبه مع (لا) كتركيب (خمسة عشر) [١].

ويرى ابن يعيش، في ما يتعلق بالنون، أن الوجه الأرجح هو ثبوتها، فتقول: (لا يدين لك) ويعتمد في ذلك على أن الذين يحذفون النون من المثنى أو جمع المذكر السالم يعتقدون إضافة اسم (لا) إلى ما بعد اللام، وأن هذه اللام زائدة جاءت لتوكيد الإضافة، فأصل قولك: (لايدي لك) هو (لا يديك) ثم زيدت اللام وأقحمت بين اسم (لا) والكاف، ومن المعلوم أن الفصل بين المضاف والمضاف إليه قبيح، فلذا يقبح أن تقول: (لايدي بها لك) وأنت تعتقد اضافة (يدي) إلى (الكاف)؛ لأن الفصل بين المتضايفين قبيح، والاختيار أن تقول (لا يدين بها لك) [٢].

٢- مذهب المبرد:

فند ابن يعيش حجة أبي العباس المبرد، التي يرى فيها أن اسم (لا) في حالتي التثنية وجمع المذكر السالم لا يكوّن مع ما قبله اسماً واحداً، فلم يجز ذلك، كما لم يوجد المضاف ولا الموصول مع ما قبله بمزلة اسم واحد.

وانطلق تفنيد ابن يعيش لهذه الحجة، من رفضه أن يعتد بعدم النظير في بناء حكم نحوي، يقول معقباً على حجة المبرد: "وهذا إشارة إلى عدم النظير، وإذا قام الدليل فلا عبرة بعدم النظير، أما إذا وجد فلا شك أنه يكون مؤنساً، وأمّا أن يتوقف ثبوت الحكم على وجوده فلا"[٣].

---

(١) ينظر: ابن يعيش/ شرح المفصل/ ٢-١٠٦.

(٢) ينظر: السابق/ ٢-١٠٨.

(٣) ابن يعيش\ / شرح المفصل / ٢-١٠٦.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

التحليل:

عرض ابن يعيش مذهبين بارزين يعالجان مسألة اسم (لا) النافية للجنس في حالتي التثنية وجمع المذكر السالم، وكانت الاجتهادات النحوية في المذهبين تدور حول قضيتين، تمثلت الأولى منهما في تحديد الحالة الإعرابية لاسم (لا) فهل هو مبني أم معرب؟ وتمثلت القضية الثانية في أي الوجهين أرجح ثبوت النون أم حذفها؟.

وفي ما يتعلق بالقضية الأولى ذهب الخليل وسيبويه إلى أن اسم (لا) النافية للجنس في حالتي التثنية وجمع المذكر السالم يبقى على حاله من البناء، لأن الموضع موضع بناء، ولا مانع يمنع ذلك[١].

ويشايع هذا الرأي الجمهور العريض من النحويين، وهواختيار ابن يعيش كما تبيّن سابقاً، حيث رأى أن اسم (لا) المثنى أو المجموع بالواو والنون باق على أصله كما كان في حالة الإفراد، يتركب مع (لا) كتركيب (خمسة عشر)[٢].

وقال الرضي في ذلك: "الكثير أن يقال: (لا أب له)، و (لا غلامين له) فيكونان مبنيين على ما ذكرنا"[٣].

وقال ابن هشام: "وبناؤه على ما ينصب به لو كان معرباً، فيبنى على الفتح نحو (لا رجلَ ولا رجالَ)... وعلى الياء في نحو (لا رجلين ولا قائمين)..." [٤].

أما المبرد فقد ذهب إلى أن اسم (لا) في هذه الصورة معرب، وعلل مذهبه بأن اسم (لا) بَعُدَ بالتثنية والجمع عن مشابهة الحرف، ففقد علّة بنائه فصار معرباً.

وقول المبرد هذا مردود، لأنه لو صح لكان من اللازم أن نعرب المنادى العلم في حالتي التثنية وجمع المذكر السالم، ولم يقل أحد بذلك[٥]. ومما يدل على بطلان مذهب المبرد، أن اسم (لا) المجموع جمع تكسير أو جمع مؤنث سالماً يأتي مبنياً، كما هو في حالة الافراد، أي أن الجمع لم يزله عن شبه الحرف فيعود معرباً كما اعتقد المبرد.

---

(١) ينظر: سيبويه/ الكتاب/ ٢-٢٩١.

(٢) ينظر: ابن يعيش/ شرح المفصل/ ٢-١٠٦.

(٣) الرضي/ شرح الكافية/ ١-٢٤٤.

(٤) ابن هشام/ مغني اللبيب/ ص٣١٣.

(٥) ينظر: السابق/ ص٣١٤.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وأما بالنسبة لقضية نون المثنى أو جمع المذكر السالم في اسم (لا)، فذهب الخليل وسيبويه إلى اختيار ثبوتها، وشبها ذلك بثبوت النون مع الألف واللام نحو (هذان المسلمان) أو مع تثنية ما لا ينصرف نحو (هذان أحمران) ومعلوم أن التنوين، الذي هو رديف النون، لايثبت في واحد من الموضعين السابقين[1].

وذهبا إلى أن حذف النون في نحو (لا مسلمي لك) هو لاعتقاد الإضافة، قال سيبويه: "وإنما ذهبت النون في (لا مسلمي لك) على هذا المثال؛ جعلوه بمنزلة ما لو حذفت بعده اللام كان مضافاً إلى اسم، وكان في معناه إذا ثبتَتْ بعده اللام، وذلك قولك: (لا أباك) فكأنهم لو لم يجيئوا باللام قالوا: (لا مسلميك) فعلى هذا الوجه حذفوا النون في (لا مسلمي لك)، وذا تمثيل، وإن لم يتكلم بلا مسلميك"[2].

وهما يريان أن هذه الصورة قليلة في العربية، والأصل إثبات النون، وهو ما تمسك به ابن يعيش، وعلّل ذلك بأنه قد يفصل بين اسم (لا) وما أضيف إليه حسب التوجيه السابق- فيقع موقعاً تستقبحه العربية نحو (لا مسلمي فيها لك)، ويرى أن الصواب في قولك: (لا مسلمين فيها لك)[3].

ومن الجدير ملاحظته حول توجيه حذف النون في (لامسلمي لك)، أنه من اعتقد الإضافة وجعل النون محذوفة للإضافة، وجب عليه أن يعرب اسم (لا)؛ لأن اسم (لا) في حالة الإضافة أو شبه الإضافة يكون معرباً، وهذا ينسجم مع ما ذهب إليه الخليل وسيبويه؛ فهما يقولان ببناء اسم (لا) في حالتي التثنية وجمع المذكر السالم، ويرجّحان وجه إثبات النون، لذلك فهو الأقرب إلى الصواب.

أما المبرد فقد اختار الحذف والإعراب، أي حذف نون التثنية وجمع المذكر السالم، فتقول: (لامسلمي لك)، وعلل ذلك بأنه أريد الإضافة، وهو ما تعلل به الخليل وسيبويه سابقاً، والفارق بين المذهبين، أن الخليل وسيبويه يريان الحذف وجهاً مرجوحاً، بينما يراه المبرد وجهاً راجحاً، لأنه يرى أن الأصل الإضافة، فعندما تقول: (لا مسلمي

---

(١) ينظر: سيبويه/ الكتاب/ ٢-٢٩١، وابن يعيش/ ٢-١٠٦.

(٢) سيبويه/ الكتاب/ ٢-٢٧٨، ٢٧٩.

(٣) ينظر: ابن يعيش/ شرح المفصل/ ٢-١٠٨.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

لك) فإن تقديره (لا مسلميك) وعندما تقول: (لا أبالك) فالتقدير: (لا أباك) [1]، واستشهد بقول الشاعر:

أبالموتِ الذي لا بدّ أني ... ملاقٍ لا أباكِ تخوّفينـــي[2]

وقول الآخر:

فقد مات شمّاخ ومات مُزرّدُ ... وأيُّ كريم -لا أباك- يُخلَّـــد[3]

وقاس على هذا أن تقول: (لا مسلمَي لك، ولا مسلمِي لك) بحذف النون.

ويتفق المبرد مع الخليل وسيبويه على وجوب حذف النون في حالة الفصل بيـــن اسم (لا) وما أضيف إليه، وذلك للعلة ذاتها وهي قبح الفصل بين المضاف والمضـــاف إليه.

وفي ختام هذه المسألة أقول: إن اختيار ابن يعيش مذهب الخليل وسيبويه اختيار موّفق، فالشائع أنْ يقال: (لامسلمين لك) ببناء اسم (لا) على الياء، وإثبات النون، وهـــو القياس، أما في حالة الحذف – وهو القليل-[4] فيُخرّج على إرادة الإضافة، ويكون حكم اسم (لا) في هذه الحالة هو الإعراب.

---

(١) ينظر: المبرد/ المقتضب/ ٤-٣٧٤.

(٢) البيت لأبي حية النميري في خزانة الأدب/ ٤-١٠٠، وبلا نسبة في المقتضب/ ٤-٣٧٥.

(٣) البيت لمسكين الدارمي في ديوانه/ ص٣١. وبلا نسبة في المقتضب/ ٤-٣٧٥.

(٤) ينظر: الرضي/ شرح الكافية/ ١-٢٤٤.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

الخاتمة

برزت من خلال الدراسة الوصفية والتحليلية لتوجيهات ابن يعيش للخلافات النحوية في باب المنصوبات نتائج عدة، كان من أبرزها على صعيد الدراسة الوصفية التي تناولت موقف ابن يعيش من آراء النحويين: أئمةً وجمهوراً، النتائج التالية:

* ولاء ابن يعيش الخالص للمذهب البصري العام، إذ انتصر ابن يعيش للبصريين على الكوفيين في كلّ ما عرض له من خلاف بين المذهبين الكبيرين. وظهر ولاء ابن يعيش للمذهب البصري، من خلال معارضته أئمة البصريين الذين خالفوا المذهب البصري العريض في مجموعة من المسائل النحوية، فكان لا يحيد عن الأصل البصري العام.

* أظهر ابن يعيش ضعف اجتهادات الكوفيين في معالجة الخلافات النحوية، فلم يأخذ بها سوى في بعض المسائل التي لم تشكل خلافاً حقيقياً مع المذهب البصري، إنما يمكن عدّها من قبيل تعدد الآراء، فقبلها في إطار تعدد الوجوه،أما في غير ذلك فلم ترد الاجتهادات الكوفية إلا في إطار الرد والنقض.

* أورد اجتهادات النحويين المختلفة في عدد من القضايا الخلافية دون ترجيح، مما يدل على أن كل واحد من هذه الاجتهادات يحمل وجهاً مقبولاً عنده، وهذا يشير إلى سعة أفق ابن يعيش، حيث علل هذه الاجتهادات، وأبرز وجاهتها.

*كان لآراء سيبويه منزلة عظيمة عند ابن يعيش، وكأنما تكتسب قدسية خاصة، إذ تكفل ابن يعيش بالرد على كل منكر لآراء سيبويه، فكان بذلك أبرز ملمح في هذه الدراسة هو تأييد ابن يعيش لسيبويه، على نحو يكاد يكون مطرداً.

* تعقب ابن يعيش ردود المبرد على سيبويه ، وفندها ، وأظهر عدم وجاهتها في الردّ على سيبويه. وأرى أنه بالإمكان استخلاص كتاب من (شرح المفصل)، قوامه المسائل الخلافية التي خالف فيها المبردُ سيبويه ، متضمناً تفنيدات ابن يعيش لها، فيكون هذا الكتاب مماثلاً في موضوعه لكتاب (الانتصار

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الخـــاتـــمـــة

برزت من خلال الدراسة الوصفية والتحليلية لتوجيهات ابن يعيش للخلافات النحوية في باب المنصوبات نتائج عدة، كان من أبرزها علـــى صعيـــد **الدراســـة الوصفية** التي تناولت موقف ابن يعيش من آراء النحويين: أئمةً وجمهوراً، النتـائج التالية:

* ولاء ابن يعيش الخالص للمذهب البصري العام، إذ انتصر ابـــن يعيـــش للبصريين على الكوفيين في كلِّ ما عرض له من خلاف بين المذهبين الكبـــيرين. وظهر ولاء ابن يعيش للمذهب البصري، من خلال معارضته أئمـــة البصريـــين الذين خالفوا المذهب البصري العريض في مجموعة من المسائل النحوية، فكان لا يحيد عن الأصل البصري العام.

* أظهر ابن يعيش ضعف اجتهادات الكوفيين في معالجة الخلافات النحوية، فلم يأخذ بها سوى في بعض المسائل التي لم تشكل خلافاً حقيقيـــاً مـــع المذهـــب البصري، إنما يمكن عدّها من قبيل تعدد الآراء، فقبلها في إطار تعدد الوجوه،أمـــا في غير ذلك فلم ترد الاجتهادات الكوفية إلا في إطار الرد والنقض.

* أورد اجتهادات النحويين المختلفة في عدد من القضايـــا الخلافيـــة دون ترجيح، مما يدل على أن كل واحد من هذه الاجتهادات يحمل وجهاً مقبولاً عنـــده، وهذا يشير إلى سعة أفق ابن يعيش، حيث علل هذه الاجتهادات، وأبرز وجاهتها.

*كان لآراء سيبويه منزلة عظيمة عند ابن يعيش، وكأنما تكتســـب قدســـية خاصة، إذ تكفل ابن يعيش بالرد على كل منكر لآراء سيبويه، فكان بذلـــك أبـــرز ملمح في هذه الدراسة هو تأييد ابن يعيش لسيبويه، على نحو يكاد يكون مطرداً.

* تعقب ابن يعيش ردود المبرد على سيبويه ، وفندهـــا ، وأظـــهر عـــدم وجاهتها في الردّ على سيبويه. وأرى أنه بالإمكان استخلاص كتاب من (شـــرح المفصل)، قوامه المسائل الخلافية التي خالف فيها المـــبردُ ســـيبويه ، متضمنـــاً تفنيدات ابن يعيش لها، فيكون هذا الكتاب مماثلاً في موضوعه لكتاب (الانتصـــار

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

لسيبويه من المبرد) لابن ولاّد، الذي نقض فيه ابن ولاّد حجج المبرد التي أخذها على سيبويه في كتاب (الرد على سيبويه).

* كان ابن يعيش يأخذ على النحويين بعض المآخذ في إعرابهم بعض التراكيب، ومن ذلك إعرابهم كلمة (الرجل) في جملة (يا أيها الرجلُ) نعتاً، فعلق على ذلك بقوله: "إنه إعراب تقريبي، والصواب أنه عطف بيان، وذلك لأنه النعت تحلية الموصوف بمعنى فيه، أو في شيء من سببه، وهذه أجناس فهي شرح وبيان للأول، كالبدل والتأكيد، فلذلك كان عطف بيان، ولم يكن نعتاً"(١).

* بدا ابن يعيش دقيقاً إلى حدٍّ كبير في نقل الآراء من مصادرها ، و ثبتت – عنده – صحة نسبة الآراء إلى أصحابها .

* كان كتاب (الإنصاف في مسائل الخلاف) لأبي البركات الأنباري، من أهم المصادر التي اعتمد عليها ابن يعيش في معالجته للقضايا الخلافية.

أما **الدراسة التحليلية** التي ناقشت نماذج من توجيهات ابن يعيش لآراء النحويين، فأبرزت النتائج التالية:

* كانت الثقافة اللغوية الأولية لابن يعيش ثقافةً بصرية، فبسطت بظلالها على توجيهاته، وجعلته يتمسك بالأصول البصرية في محاكمة آراء النحويين.

* أثر ثقافة ابن يعيش الشمولية واضح في توجيهاته، حيث النزعة إلى الإحاطة بالحجج النحوية التي تدعم اختياره، والرغبة في استيفاء الردود على المذهب المقابل.

* تتلمُذ ابن يعيش على أيدي المناطقة كان ذا أثر كبير في توجيهاته، حيث كان يصدرفي نقاشه لآراء النحويين عن عقلية منطقية تعتمد المقدمات لتصل إلى النتائج، لاسيّما على صعيد مناقشة العلل النحوية التي كانت تلبس ثوب المنطق.

* سعي ابن يعيش إلى المواءمة بين التراكيب النحوية ودلالتها، إذ لجأ إلى الاحتكام إلى المعنى في الترجيح بين الآراء المختلفة.

* توسع ابن يعيش في الاتكاء على القياس، فكانت توجيهاته تنبئ عن نزعته العقلية نحو القياس، وعن رغبته في طرد القواعد النحوية على نسق واحد.

---

(١) ابن يعيش/ شرح المفصل/ ١-١٣٠.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الملخص

توجيهات ابن يعيش للخلافات النحوية في باب المنصوبات من خلال شرح المفصل

تناولت الدراسة الخلافات النحوية التي ناقشها ابن يعيش في باب المنصوبات من كتاب "شرح المفصل"، بهدف إبراز جهد ابن يعيش في توجيه هذه الخلافات، وناقشت نماذج من اجتهاداته في توجيه آراء النحويين؛ لتحدد المنهج العام الذي اتبعه في نقاش المسائل الخلافية، والمذهب الذي انتصر له.

وخُصص الفصل الأول لدراسة موقف ابن يعيش من آراء النحويين، فبرزت من خلاله تبعية ابن يعيش لآراء سيبويه، إذ لم يخالفه إلا في مسألتين، وجاءت هاتان المخالفتان على استحياء، بحيث تغلفتا بالأدب الجم، وظهر ولاء ابن يعيش الخالص للمذهب البصري؛ فقد انتصر للبصريين على الكوفيين في كل ما عرض له من خلاف بين المذهبين.

ودُرستْ في الفصل الثاني توجيهات ابن يعيش للخلافات النحوية دراسة تحليلية، بعد تقسيم القضايا الخلافية إلى أربع مجموعات، بالنظر إلى نوعية الخلاف، فضمت المجموعة الأولى القضايا التي جرى الخلاف فيها حول تحديد العامل، وضمت الثانية القضايا التي تعلق الخلاف فيها بسلامة التركيب النحوي، وضمت الثالثة القضايا الرامية إلى تحديد الحالة الإعرابية، وضمت المجموعة الرابعة قضايا التأصيل اللغوي.

وتضمنت الخاتمة أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة، فتبين أن ابن يعيش كان متّبعاً للمذهب البصري عامة ولسيبويه خاصة، وأبرزت الدراسة الأمور التي أثرت في توجيهات ابن يعيش للخلافات النحوية، والتي كان أبرزها: ثقافة ابن يعيش المنطقية والدينية، وسعيه وراء مواءمة المبنى النحوي مع المعنى، ونزعته العقلية نحو القياس، وولاءه للمذهب البصري.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

Abstract

Ibn Ya`eesh Views on Grammarians Controversy in the Chapter of the Words in the Accusative Case in "Sharh AL- Mufassal".

This study includes the grammarians controversy discussed by Ibn Ya`eesh in the chapter of "the words in the accusative case" in "AL-Mufassal" aiming at high lightening Ibn Ya`eesh efforts in discussing these disagreements and also includes a discussion of his interpretations of the grammarian's views, to show his approach to dealing with this problem.

The first chapter takes up Ibn Ya`eesh`s position towards grammarians ideas where he appears as a follower to Sibawaihi`s approach as he sometimes disagrees with Sibawaihi only in two issues. Furthermore, Ibn Ya`eesh loyality to Basra`s school appears clearly in his discussions of the disagreements between Basra and Kufa.

The second chapter takes up analytical study on those controversial issues after they were grauped into four ones, according to the subject. The first group includes the way by which we can determine words governing others in syntactical regimen .

The second group includes controversial issues about syntactic constructions. The third one is about the way by which we can determine the analytical state, and the fourth one takes up the linguistic root issues.

The conclusion includes the results of the study, which shows that Ibn Ya`eesh was a follower to Basra's school in general and to Sibawaihi in particular. It also shows what stands behind his views which includes his logic and religious culture, his efforts to harmonize syntax with semantics, his logical tendency towards analogy and his loyalty to Basra` s school.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

قائمة المصادر والمراجع

- **الأخطل**، غياث بن غوث التغلبي، **ديوان الأخطل**، تقديم مهدي محمد ناصر الدين، بيروت دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٨٦.
- **الأزهري**، الشيخ خالد، **شرح التصريح على التوضيح** ، دار الفكر. د.ت.
- **الإستراباذي**، رضي الدين محمد بن الحسن، **شرح الكافية في النحو**، تح: عبدالمنعم هويدي، جامعة أم القرى، ١٩٨٢.
- **الإسفرائيني**، تاج الدين محمد بن أحمد، **فاتحة الكتاب**، تح: عفيف عبدالرحمن.
- **الأشموني**، علي بن محمد، **شرح الأشموني**، تح: محمد محي الدين عبدالحميد، دار الكتاب العربي، بيروت ١٩٥٥م.
- **الأصفهاني**، أبو الفرج علي بن الحسين، **الأغاني**، تح: إبراهيم الأبياري، مطبعة دار الشعب، القاهرة.
- **الأصمعي**، عبدالملك بن قريب، **الأصمعيات**، تح: أحمد محمد شاكر وعبدالسلام هارون، دار المعارف، مصر.
- **الأعشى**، ميمون بن قيس، **ديوان الأعشى**، شرح وتعليق: محمد محمد حسين. مؤسسة الرسالة: ط(٧) بيروت. ١٩٨٣م.
- **الألوسي**، أبو الثناء شهاب الدين محمود الألوسي، **روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني**، ضبطه وصححه: علي عبدالباري عطيه، دار الكتب العلمية، بيروت. د.ت .
- **الأنباري**،أبو بكر محمد بن القاسم، **الزاهر في معاني كلمات الناس** ، تح: حاتم صالح الضامن ، دار الشؤون الثقافية العامة ، ط(٢) ١٩٨٧ .
- **الأنباري**، كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين**. تح: محمد محي الدين عبدالحميد. دار الجليل، ١٩٨٢م.
- **بدوي**، عبدالرحمن، **المنطق الصوري والرياضي**، مكتبة النهضة المصرية. ط(٢). القاهرة: د.ت .
- **برجستراسر**، **التطور النحوي للغة العربية**، المركز العربي للبحث والنشر. القاهرة ١٩٨٦م.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

- **البزرة**، أحمد مختار، **أساليب التوكيد من خلال القرآن الكريم**، مؤسسة علوم القرآن ط(١). دمشق وبيروت.
- **البغدادي**، عبدالقادر بن عمر، **خزانة الأدب و لبّ لباب لسان العرب**، تح: عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي، ط(١)+(٣). القاهرة .
- **ثعلب**، أبو العباس أحمد بن يحيى، **مجالس ثعلب**، تح: عبدالسلام هارون، دار المعارف ط(٢)، مصر.
- **الجرجاني**، عبدالقاهر بن عبدالرحمن، **المقتصد في شرح الإيضاح**، تح: كاظم بحر مرجان/ بغداد/ ١٩٨٢م.
- **ابن جني**، أبو عثمان الموصلي
  (١) **الخصائص**، تح: محمد علي النجار، دار الشؤون الثقافية ط(٤)، بغداد.
  (٢) **سر صناعة الإعراب**، تح: حسن هنداوي، دار القلم، ط(١)، ١٩٨٥م. وتح: مصطفى السقا وآخرين. مطبعة البابي الحلبي، القاهرة، د.ت .
  (٣) **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها**، تح: علي النجدي ناصيف وزملائه، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ١٩٦٦م.
- **ابن الجزري** ، محمد بن محمد، **النشر في القراءات العشر**، مراجعة علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية ، بيروت د.ت.
- **ابن الحاجب**، عثمان بن عمر بن أبي بكر، **الكافية في النحو** / شرح الإستراباذي. دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٥م.
- **ابن حجر العسقلاني**، شهاب الدين أحمد بن علي، **فتح الباري في شرح صحيح البخاري**، دار الفكر بيروت، د.ت .
- **حسان**، تمام، **اللغة العربية مبناها ومعناها**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط(٣)، القاهرة.
- **حسن**، عباس، **النحو الوافي**، دار المعارف، ط(٥)، القاهرة، ١٩٧٥م.
- **الحمد**، علي توفيق، وزميله ، **المعجم الوافي في أدوات النحو العربي**، دار الأمل، ط(٢)، ١٩٩٣م.
- **الحموي**، ياقوت بن عبدالله، **معجم الأدباء**، تح: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، ط(١) بيروت.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

- **حنبل**، الامام أحمد بن حنبل ، **مسند الإمام أحمد بن حنبل**، وبهامشه كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال. المكتب الاسلامي، بيروت.
- **أبو حيان الأندلسي**، محمد بن يوسف،
(١) **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، تح: د. مصطفى النماس، ط(١) ١٩٨٧.
(٢) **البحر المحيط في التفسير**، طبع بعناية: صدقي محمد جميل، دار الفكر، ١٩٩٢م.
(٣) **النكت الحسان في شرح غاية الإحسان**، تح: عبدالحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة ط(١)، بيروت، ١٩٨٥م.
- **ابن خالويه**، الحسن بن أحمد، **مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع**، عني بنشره برجستراسر/ دار الهجرة / ١٩٣٤.
- **الخطيب التبريزي**، يحيى بن علي، **شرح اختيارات المفضل** تح: فخر الدين قباوة/ دار الكتب العلمية/ بيروت، ط٢ /١٩٨٧.
- **ابن خلكان**، شمس الدين أحمد بن محمد، **وفيات الأعيان**، تح: إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت.
- **خورشيد**، إبراهيم زكي خورشيد وزميلاه. **دائرة المعارف الإسلامية** ١٩٨٦.
- **الذهبي**، شمس الدين، **سير أعلام النبلاء**، تح: بشار عواد معروف ومحيي هلال السرحان، مؤسسة الرسالة ط(١١) بيروت، ١٩٨٥م.
- **الرقيات**، عبيدالله بن قيس، **ملحق ديوانه**. تح وشرح محمد يوسف نجم، دار صادر. بيروت.
- **الزجاج**، إبراهيم بن السري، **معاني القرآن وإعرابه**، تح: د. عبد الجليل شلبي. ط١ عالم الكتب ١٩٨٨ بيروت.
- **الزجاجي**، أبو القاسم عبدالرحمن بن إسحق، **الجمل في النحو**. تح: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، ١٩٨٤ بيروت.
- **زغلول**، أبو هاجر محمد السعيد بن بسيوني، **موسوعة أطراف الحديث النبوي الشريف** عالم التراث- بيروت.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

- **الزمخشري**، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر، **المفصل في علم العربية**، دار الجيل، ط٢، ١٩٠٥م.
- **السامرائي**، إبراهيم السامرائي، **النحو العربي نقد وبناء**، دار الصادق ١٩٦٨ بغداد.
- **السراج**، أبو بكر محمد بن سهل السراج، **الأصول في النحو**، تح: عبد الحسين الفتلي ط١. مؤسسة الرسالة ١٩٨٥.
- **أبو السعود**، محمد بن محمد العمادي، **إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم** المشهور بـ: **تفسير أبي السعود**. تح: عبدالقادر أحمد عطا، مكتبة الرياض الحديثة. الرياض.
- **السكري**، أبو سعيد الحسن بن الحسين، **شرح أشعار الهذليين**، تح: عبدالستار فراج، مكتبة دار العروبة، ط١ القاهرة.
- **أبو سلمى**، زهير بن ربيعة المزني، **ديوان أبي سلمى**، تح وشرح: كرم البستاني دار صادر ١٩٦٠ بيروت.
- **سيبويه**، أبو بشر عثمان بن قنبر، **الكتاب** تح: عبدالسلام محمد هارون. دار الكتب العلمية، بيروت. ونشر مكتبة الخانجي- القاهرة. طبعة أخرى: دار العلم ١٩٦٦ ببيروت.
- **السيرافي**، يوسف بن أبي سعيد، **شرح أبيات سيبويه**، دار المأمون للتراث ١٩٧٩ دمشق وبيروت.
- **السيوطي**، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر،

(١) **الأشباه والنظائر في النحو**، تح: طه عبدالرؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية. مصر، ١٩٧٥,

(٢) **الاقتراح في علم أصول النحو**،..... ط(٢)، حيدر أباد الدكن،١٣٥٩هـ.

(٣) **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، ١٩٦٤.

(٤) **شرح شواهد المغني**، تصحيح الشيخ محمد الشنقيطي، دار مكتبة الحياة، بيروت.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(٥) **المزهر في علوم اللغة وأنواعها**، تعليق: محمد أحمد جاد المولى وزملائه، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٨٦م.

(٦) **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، تح: عبدالعال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، ١٩٧٧/ودار المعرفة /بيروت–لبنان.

- **الشوكاني**، محمد بن علي بن محمد، **فتح القدير**، ضبطه وصححه: أحمد عبدالسلام، دار الكتب العلمية، بيروت.
- **صفوت**، أحمد زكي، **جمهرة خطب العرب في عصور العربية الزاهرة**، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ١٩٣٣م.
- **الصيمري**، **التبصرة والتذكرة**، تح: فتحي أحمد مصطفى، جامعة أم القرى، ١٩٨٢.
- **ضيف**، شوقي ضيف،

(١) **تيسير النحو التعليمي قديماً وحديثاً مع نهج تجديده**. دار الفكر العربي ١٩٤٧، القاهرة.

(٢) **المدارس النحوية** ، دار المعارف ، مصر ، ط(٢) .

- **الطائي**، حاتم بن عبدالله، **ديوان حاتم الطائي**. صنعة يحيى بن مدرك الطائي تح: عادل سليمان جمال. مكتبة الخانجي. ط٢ ١٩٩٠، القاهرة.
- **الطبراني**، أبو القاسم سليمان بن أحمد، **المعجم الكبير** حققه وخرج أحاديثه حمدي عبدالحميد السطلي. إحياء التراث الإسلامي. وزارة الأوقاف والشؤون الدينية. العراق.
- **أبو الطيب اللغوي**، عبدالواحد بن علي، **مراتب النحويين**، تح: محمد أبي الفضل إبراهيم ١٩٥٥ القاهرة.
- **العامري**، لبيد بن ربيعة، **ديوان لبيد**. شرح وتعليق إحسان عباس نشر وزارة الإعلام في الكويت. مطبعة حكومة الكويت. ط٢ ١٩٨٤.
- **عبدالباقي**، محمد فؤاد عبدالباقي. **المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم**. القاهرة.
- **عبدالتواب**، رمضان، **في قواعد الساميات**. مكتبة الخانجي ١٩٨١، القاهرة.
- **ابن عصفور الإشبيلي**، علي بن مؤمن، **شرح جمل الزجاجي**. حققه: د. صاحب أبو جناح، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية ١٩٨٠ العراق.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

- **ابن عطية**، جرير بن عطية **ديوان جرير**. تح: نعمان أمين طـــه ط٣ دار المعـــارف بمصر.
- **ابن عقيل**، بهاء الدين عبدالله بن عقيل، **شرح ابن عقيل**. تح: محمـــد محيـــي الديـــن عبدالحميد، دار الخير. ط١ ١٩٩٠.
- **العكبري**، أبو البقاء عبدالله بن الحسين، **التبيان في إعراب القرآن**. تح: علي البجاوي دار الجيل ط٢ ١٩٨٧ بيروت.
- **عون**، حسن. **تطور الدرس النحوي**، معهد البحـــوث والدراســـات العربيـــة ١٩٧٠ القاهرة.
- **عيد**، محمد. **أصول النحو العربي في نظر النحاة و رأي ابن مضاء في ضوء علـــم اللغة الحديث**. عالم الكتب، ١٩٧٨، القاهرة.
- **الغلاييني**، الشيخ مصطفى. **جامع الدر وس العربية**. المكتبة العصرية. ط٣ ١٩٨٤ بيروت.
- **الفارسي**، أبو علي الحسن بن أحمد، **الإيضاح العضـــدي**. تـــح: د. حســـن الشـــاذلي فرهود. مطبعة دار التأليف. ط١، ١٩٦٩ مصر.
- **الفراء**، يحيى بن زياد. **معاني القرآن**. عالم الكتب. ١٩٨٠ بيروت.
- **فندريس**، جوزيف. **اللغة**، ترجمة الدواخلي والقصاص. مكتبة الأنجلـــو المصريـــة، ١٩٥٠، القاهرة.
- **القالي**، إسماعيل بن القاسم. **الأمالي**: دار الكتاب العربي. بيروت.
- **القرطبي**، أبو عبدالله محمد بن أحمد الأنصاري. **الجامع لأحكـــام القـــرآن**. مؤسســـة مناهل العرفان بيروت.
- **قصاب**، وليد، **ديوان عبدالله بن رواحة ودراسة في سيرته وشـــــعره**. دار الضيـــاء للنشر والتوزيع. ط٢. ١٩٨٨ عمان.
- **القطامي**، أبو السعيد عمير بن شييم، **ديوان القطامي**. تح: إبراهيم السامرائي وأحمـــد مطلوب. دار الثقافة ١٩٦٠ بيروت.
- **القفطي**، علي بن يوسف. **إنباه الرواة**. تح: محمد أبي الفضل إبراهيـــم دار الكتـــب المصرية. ١٩٥٠، القاهرة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

- **ابن كثير**، أبو الفداء عماد الدين إسماعيل بن عمر، **تفسير القرآن العظيم**، الدار العصرية اللبنانية ط١. ١٩٨٨ بيروت.
- **كمال**، ربحي، **دروس في اللغة العبرية**. دار العلم للملايين ط٢. ١٩٩٢ بيروت.
- **المالقي**، أحمد بن عبد النور. **رصف المباني**.تح: أحمد محمد الخرّاط مطبوعات مجمع اللغة العربية ١٩٧٥ دمشق.
- **ابن مالك**، جمال الدين محمد،

(١) **تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**. تح: محمد كامل بركات دار الكتاب العربي ١٩٦٧ مصر.

(٢) **شرح عمدة الحافظ وعدّه اللافظ**. تح: رشيد العبيدي: نشر لجنة إحياء التراث في وزارة الأوقاف العراقية. ط١ ١٩٧٧ بغداد.

- **المبرد**، محمد بن يزيد، **المقتضب**، تح: محمد عبدالخالق عضيمة. عالم الكتب بيروت.
- **المرادي**، حسن بن القاسم. **الجنى الداني في حروف المعاني**. تح: فخري الدين قبلوة ومحمد فاضل. المكتبة العصرية. حلب ١٩٧٣.
- **مصطفى**، إبراهيم، **إحياء النحو**، مطبعة لجنة التأليف والنشر. القاهرة ١٩٥٩.
- **المرزوقي**، أبو علي الأصفهاني، **شرح ديوان الحماسة**. تح: أحمد أمين وعبدالسلام هارون. لجنة التأليف والترجمة والنشر. القاهرة ١٩٥١-١٩٥٣.
- **ابن مضاء القرطبي**، **الرد على النحاة**. تح: شوقي ضيف. دار الفكر. ١٩٤٧ القاهرة.
- **ابن منظور**، جمال الدين محمد بن مكرم. **لسان العرب**. دار صادر. بيروت.
- **النابغة**، زياد بن معاوية، **ديوان النابغة**. تح: محمد أبي الفضل إبراهيم دار المعارف ١٩٧٧ مصر.
- **ابن النديم**، محمد بن اسحاق، **الفهرست**. تح: رضا تجدد، طهران ١٩٧١.
- **النيسابوري**، أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري، **صحيح مسلم**. تح: محمد فؤاد عبدالباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت ١٩٥٥م.
- **ابن هشام**، جمال الدين ابن هشام الأنصاري،

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(١) **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**. تح: محمد محيي الدين عبد الحميد. دار إحياء التراث العربي ط٥ بيروت.

(٢) **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**. تح: مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، ط(٦) بيروت .

- **يعقوب**، إميل بديع، **المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية**، دار الكتب العليمة، ط١، بيروت، ١٩٩٢.

- **ابن يعيش**، أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش، **شرح المفصل**، عالم الكتب، بيروت.

** **الرسائل الجامعية**

- **الشجراوي**، عزام، **أسلوب الاستثناء في القرآن الكريم**، رسالة دكتوراة، الجامعة الأردنية، ١٩٩١م.

- **عمايرة**، حليمة، **جملة النداء بين النظرية والتطبيق**، رسالة ماجستير جامعة اليرموك إربد،١٩٩٠.

- **نبهان**، عبدالإله، **ابن يعيش النحوي**، رسالة دكتوراة، جامعة دمشق إشراف الدكتور: عبدالحفيظ السطلي، ١٩٨٩-١٩٩٠م.

*** **الدوريات**

١- **الأقطش**، عبدالحميد، **التثنية الصورية في العربية**، جامعة البعث. اللاذقية، ع (١٣)، ١٩٩٤م.

٢- **جيرارتروبو**، **نشأة النحو العربي في ضوء كتاب سيبويه**، مجلة مجمع اللغة الأردني ، ع(١) م (١) ١٩٧٨م.

٣- **السامرائي**، إبراهيم، **هل من نحو جديد؟**، المجلة العربية للدراسات اللغوية، ع (١)، م (١)، ١٤٠٤.

٤-**مدكور**، إبراهيم، **مقالة عن أثر منطق أرسطوفي النحو العربي**، مجلة مجمع اللغة العربي بالقاهرة، ع(٧) سنة(١٩٥٣).

© Arabic Digital Library Yarmouk University